

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة أعمال والتنمية المستدامة

مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تحت عنوان:

سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر - الإمارات العربية المتحدة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عمار عماري

إعداد الطالبة:

هاجر سلاطني

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د الطاهر بن يعقوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
أ.د عمار عماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفاً
د. السعيد قاسمي	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشاً
د. حسان خبابة	أستاذ محاضر	جامعة سطيف 1	مناقشاً

السنة الجامعية

2014-2013



شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل،
وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عمار عماري لصبره علي ولجزيل التوجيهات والنصائح القيمة التي لم يبخل بها علي والتي كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأستاذ محمد بن زواي
كما لا أنسى فضل الأساتذة الكرام: بنور عبد الحفيظ، ويب كما،
براق محمد، عرمان مريزق، بروش نور الدين، Jean levet

لمساعدتهم القيمة لي على إنجاز هذا البحث
كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى عمال مكتبة مدرسة الدكتوراه
خاصة السيد سمير مخلوطي وكذا جميع عمال مكتبة الجامعة المركزية
وعمال الإدارة خاصة السيد ناصر قيروم
كما أتوجه بالشكر إلى عمال وزارة الاقتصاد والإماراتي لمساعدتهم القيمة.

شكراً

المقدمة

الجامعة

تمهيد:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي أصبحت تحتل مكانة بارزة على المستوى الدولي، كما غدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات، فهي مطلب أساسي وتحقيقها هدف استراتيجي متكامل باعتبارها تشمل ثلاث أبعاد ارتكازية: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بحيث تنطوي هذه الأبعاد على احترام الآفاق الزمنية "الحاضر والمستقبل". لذلك فالتنمية المستدامة تحتاج إلى تكاثف الجهود على صعيد جميع المستويات الفردية، الجماعية، الإقليمية، الحكومية والعالمية.

إن سعي الحكومات إلى تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى أرقى مستويات التحضر والرفاهية دفع بها إلى العمل على تكييف مخططاتها التنموية وإصلاحاتها الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى ومبادئ، متطلبات وآفاق التنمية المستدامة. فعلى مستوى الدولة، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة بالدرجة الأولى حسن تسيير وتوجيه عملية تمويل المخططات التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية قطاعات مقارنة بأخرى في العملية التنموية، إلى جانب إلزامية تسيير هذه النفقات وفق ضوابط التنمية المستدامة؛ مما يستدعي بالضرورة ترشيد تلك النفقات وحسن ضبطها وهيكلتها، مع العمل على تخفيض المخصصات المالية الموجهة للمجالات المستنفذة للموارد الطبيعية وبالمقابل تشجيع وتحفيز الابتكار والاستثمار الأخضر مع رفع التمويل الحكومي للتعليم والبحث العلمي والعمل على بناء القدرات البشرية والحرص على تكوينها وتدريبها.

لذلك فإن سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر من أهم السياسات المالية خاصة الاستثمارية منها، والتي عادة ما تكون مخصصة لتكوين رأس المال؛ والتي تهدف الدولة من خلالها أساسا إلى تنمية الثروة الوطنية وتحقيق سياساتها وبرامجها التنموية. لذا فإن الدولة تستطيع أن تعوّل على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتحقيق التنمية المستدامة من خلال حسن ترشيد النفقات الاستثمارية وتوجيه هذه الأخيرة إلى القطاعات المهمة المنتجة والتي تسمح ببناء اقتصاد اخضر بعيدا عن استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة مع دعم التكنولوجيا النظيفة والطاقات المتجددة لتحل محل الموارد الريعية سواء على المستوى الاستهلاكي المحلي أو على المستوى التصديري للخارج، كما تسمح أيضا بترقية الحالة الاجتماعية للأفراد والجماعات من خلال توفير المتطلبات الأساسية

كالتعليم والصحة والسكن ومختلف البنى التحتية اللازمة كما ونوعا، إلى جانب قدرة هذه السياسة على تحسين الوضع البيئي المحلي من خلال تقليل المشاريع المتسببة في رفع مصادر التلوث وزيادة المشاريع الصديقة للبيئة مع توفير الإمكانيات اللازمة للحصول على بيئة أنظف.

1- إشكالية الدراسة

على ضوء الطرح السابق، تمحورت إشكالية بحثنا الرئيسية في السؤال الموالي:

كيف تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على تحقيق التنمية المستدامة؟

تندرج تحت الإشكالية العامة مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن عرضها كما يلي:

- ما هو موقع الإنفاق الحكومي من السياسة الاقتصادية؟
- ما هي مبررات اللجوء إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري؟ وما هي ضوابطه ومحدداته؟
- ما هي آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة؟
- كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في ظل ضوابط التنمية المستدامة؟

2- فرضيات الدراسة

يمكن عرض فرضيات الدراسة كما يلي:

- يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن أن تمارس دورها في التأثير على هيكل اقتصاد الدولة من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي الذي يساهم في تشجيع الإنتاج وتطوير الناتج المحلي.
- تعتمد الدولة على الإنفاق الحكومي الاستثماري في توجيهاتها التنموية خاصة في القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لقلة مردوديتها الاقتصادية رغم أهميتها في تكوين قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي ولتحقيق التنمية المستدامة.

- يعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري من متغيرات الطلب الكلي، ولذلك فهو يؤثر بدرجة بالغة على مدى تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتأثيره على أبعادها الثلاث.
- الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى العمل على رفع كفاءة وفعالية هذه السياسة، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة. في حين تحتاج الجزائر إلى ترشيد الإنفاق الحكومي الاستثماري وتوضيح معالم السياسات الكبرى للتنمية.

3- حدود الدراسة

من الناحية الزمنية، حاولت الدراسة ضم مختلف البرامج المتبناة من قبل الحكومة الجزائرية، بدءاً ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو 2010-2014، وكذلك البرامج التنموية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المخططين الثلاثين الممتدين من سنة 2005 حتى 2013. أما من ناحية المكان فقد تناولت الدراسة بالمقارنة حالة الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد موقع سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من السياسة الاقتصادية الكلية ومدى قدرة الدولة على الاعتماد على هذه السياسة في تسيير خططها التنموية خاصة من خلال إبراز دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار تأثيره على معظم المجالات والمشاريع المسطرة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. هذا إلى جانب محاولة هذه الدراسة تحديد كيفية الوصول إلى عوامل تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري اعتماداً على مقارنة البرامج الاستثماري لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مع الوقوف على أهم الاختلافات بين هاتين البرنامجين، وإلقاء الضوء على أسباب نجاح أو فشل هذه البرامج الاستثمارية الحكومية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في النقاط الموالية:

- محاولة إثراء المادة العلمية التي تفيد الباحثين وتبين لهم كيفية ارتباطها بالواقع الفعلي، حيث يلاحظ قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة على المستوى المحلي.
- تطرق البحث لموضوع مهم خاصة في الوقت الحاضر، أين تواجه الدول تحديات حقيقية في الوصول إلى التسيير الفعال لنفقاتها من جهة وفي اعتماد ذلك وفقا لضوابط التنمية المستدامة من جهة أخرى. ويتجلى هذا بشكل كبير في الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد إيراداتها بشكل أساسي على استغلال موارد ناضبة؛ الأمر الذي يستجوب الاعتماد على آليات فعالة لتسيير النفقات الاستثمارية التي تسمح بتجاوز مخاطر نزوب تلك الموارد والتوجه نحو اقتصاد أخضر.
- تساعد الدراسة على معرفة أهم العوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي الاستثماري والتي تؤثر بشكل غير مباشر على التوجهات الحكومية خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.
- تطرق الدراسة للبرامج الاستثمارية الحكومية لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مما يسمح بالوقوف على أهم الآثار الايجابية والسلبية لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على المسار التنموي خاصة بالجزائر من خلال تركيز الدراسة على الحقبة التي تلت انتهاء فترة التصحيح الهيكلي، مع مقارنة الأساليب المعتمدة والتخصيصات المالية للقطاعات التنموية والنتائج المحصل عليها من قبل الدولتين محل الدراسة.
- تعتبر الدراسة الأولى على المستوى العربي التي تطرقت إلى ربط سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالتنمية المستدامة من خلال تناول دور هذه السياسة في تحقيق هذه التنمية وكذا كيفية تأثيرها عليها باعتماد الأبعاد التنموية المستدامة الأساسية: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. إلى جانب إبراز هذه الدراسة لمدى إمكانية اعتماد الدولة على سياسة الإنفاق الحكومي استثماري وسبل تفعيل هذه الأخيرة لخلق وبناء اقتصاد مستدام قوي بعيدا عن الاقتصاد الريعي المستند للمصادر الطاقوية الناضبة.

5- أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- توافق الموضوع مع التخصص "اقتصاد دولي وتنمية مستدامة"، من خلال تناول الدراسة موضوع أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة اعتمادا على مقارنة تجربة كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.
- باعتبار البحث موضوع الساعة، إذ تلتفت الأبحاث والدراسات الحديثة إلى دراسة الوسائل الحكومية المعتمدة في تسيير الشؤون المالية والاقتصادية كالضرائب والإنفاق الحكومي خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتتالية مؤخرا والتي أبرزت الدور الكبير للدولة في الاقتصاد.
- عدم التطرق إلى هذا الموضوع من قبل -حسب إطلاعنا- لا على المستوى القطري ولا على المستوى الوطني، فجل المراجع العربية والمحلية التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي تناولته بشكل عام وتم ربطه في الغالب بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.
- باعتبار الموضوع يعالج أهم القضايا الحساسة والإستراتيجية على المستوى الحكومي. إذ أن الدولة تعتمد وبشكل كبير على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وذلك في عملية تمويل العملية التنموية والتي يخطط لها بشكل آني واستراتيجي لما يسمح بالتعامل مع المستجدات الظرفية وكذا تحقيق الأهداف التنموية الإستراتيجية. لذا من المهم التعرف على كيفية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على تحقيق التنمية المستدامة وكذا العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية هذه السياسة إلى جانب معرفة حدودها باعتبار المتغيرات العديدة الأخرى.
- في الجانب التطبيقي للدراسة تم اختيار حالة الإمارات العربية المتحدة لإجراء دراسة المقارنة مع حالة الجزائر وذلك للأسباب التالية:
 - يعتبر اقتصاد كل من الدولتين اقتصادا ريعيا، إذ يعتمد أساسا على استغلال الموارد النفطية.
 - تقدم المؤشرات التنموية للإمارات العربية المتحدة مقارنة بالجزائر في التقارير العالمية خاصة فيما يخص السياسة المالية وكفاءة الإنفاق الحكومي، وهنا يمكن الاستفادة من التجربة الإماراتية.

6- المنهج المتبع

سوف يتم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك عند تناول الجوانب النظرية لكل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة وعند محاولة تبيان العلاقة المتبادلة بينهما، ويظهر هذا عند الفصل الأول، والثاني. كما تم اعتماد أسلوب المقارنة في الفصل الأخير لتبيان انعكاس سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

7- الدراسات السابقة

تعرضت العديد من الدراسات إلى موضوع الإنفاق الحكومي وكذا علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، وفيما يلي أهم الدراسات والمقالات التي تناولت جوانب الموضوع محل الدراسة:

- **الدراسة الأولى:** دراسة قياسية قام بها الدكتور وليد عبد الحميد عايب بعنوان: "سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي - الاقتصاد الجزائري نموذجاً"، قدمت سنة 2010. تندرج هذه الدراسة في إطار الاقتصاد الكلي المالي وتهدف إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشرات الأربعة والمتمثلة في معدل النمو، التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي، و تطرقت الدراسة قبل ذلك إلى تحليل وتتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1990-2007، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية ودراسة أسباب تزايد وتطبيق أهم النظريات المفسرة من هذا التزايد على الاقتصاد الجزائري ممثلة في قانون فاجنر ونماذج التنمية لروستو وموسوجريف.

لقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والتشغيل. وترى الدراسة في ظل النتائج المتوصل إليها أن تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية في إطار البرمجة المالية يعد شيئاً أكثر من ضروري في سبيل توسيع مساحة مريع السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى وضع إجراءات وضوابط ورؤيا مستقبلية لترشيد الإنفاق الحكومي.

- **الدراسة الثانية:** دراسة بحثية قام بها كل من محمد صقر، سمير شرف و هيفاء غدير بعنوان: "الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري"؛ وقد قدمت سنة 2008. توقف هذا البحث عند سياسة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية لها دورها في عملية التنمية الاقتصادية، ويظهر الدور الذي لعبته هذه السياسة (بشقيها الجاري والاستثماري) في المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري، كما يقوم بدراسة الدعم الحكومي والرواتب والأجور كوجهين من أوجه الإنفاق العام، وتوقف بذلك عند التحديات التي تواجه سياسة الدعم، كما توقف عند ضرورة دراسة سياسة الرواتب والأجور دراسة دقيقة وعلمية وحل جميع المشكلات المتعلقة بها.

وأخيرا تم التعرض للإصلاحات الواجب القيام بها لتقوم سياسة الإنفاق العام بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية، من ضرورة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الإنفاق العام، إلى العمل بمبدأ إنتاجية النفقة، والإسراع بتفعيل سوق الأوراق المالية في سورية، وتطوير الأجهزة المصرفية والمالية.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة قام بها كل من محمود محمد داغر وعلي محمد علي بعنوان: "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)"؛ قدمت سنة 2010، وأكدت الدراسة على وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي المتحقق في ليبيا للسنوات 1970-2004. ترتبط قوة هذه العلاقة بالإستراتيجية التنموية للدولة التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات صادرات النفط، فكلما زادت هذه العائدات من النفط زاد مستوى الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وارتفع بالتالي معدل النمو الاقتصادي.

- **الدراسة الرابعة:** قام بها كل من Giovanna Dore- Jean Ade-Jeffrey.R.Vincent إلى جانب مجموعة أخرى من الباحثين بعنوان: "الإنفاق الحكومي على البيئة في اندونيسيا"

"Public environmental expenditures in Indonesia",

قدمت هذه الدراسة سنة 2010، وقامت بتحليل الإنفاق البيئي في موازنة الحكومة الاندونيسية ما بين السنة المالية 96/95 والسنة المالية 99/98؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن أكثر الإنفاق الحكومي على قطاع البيئة الاسمي في الواقع كان على النشاطات غير البيئية، كما أن هذا الإنفاق البيئي تقلص

على المستوى الحقيقي خلال الأزمة الاقتصادية إلى مستويات بعيدة مقارنة بتلك خلال السنة المالية الأساس؛ هذا وقد كان هذا الانخفاض في مستويات الإنفاق خلال نفس الفترة في اندونيسيا أكثر منه في كل من: ماليزيا، كوريا وتايلندا.

- الدراسة الخامسة: قام بها Wantabouna OUTTARA بعنوان:

"الإنفاق الحكومي، الغش والنمو الاقتصادي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لشرق إفريقيا: تحليل السببية بمعنى غرانجر"

“Dépenses Publiques, Corruption et Croissance Économique dans les Pays de l’Union économique et monétaire ouest-africaine (UEMOA) : une Analyse de la Causalité au Sens de Granger”.

صدرت سنة 2007، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية ما بين الإنفاق الحكومي، الرشوة والنمو الاقتصادي؛ وكذا تحديد ما تتضمنه في إطار استدامة السياسات الاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة على النماذج والاختبارات الإحصائية بالاعتماد على قاعدة معطيات لثمانية دول أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

وقد تمثلت نتائج هذه الدراسة في أن مستوى الرشوة غير مبرر بمعدل النمو الاقتصادي؛ كما أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي المرتفع يتواجد في محيط رشوة بشكل عام، إلى جانب وجود آثار حساسة جدا لسياسات محاربة الرشوة على النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي.

- الدراسة السادسة: قام بها كل من: Subhalaxmi Mohapatra و Padmaja Mishra بعنوان: "تركيبة الإنفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي"

“Composition of Public Expenditure on Health and Economic Growth: A Cointegration Analysis and Causality Testing”.

صدرت سنة 2011 وركزت على العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والإنفاق العمومي على الصحة. وقد اعتمدت في ذلك على دراسة العلاقة ما بين متغيرات عديدة للإنفاق العمومي على الصحة والنمو الاقتصادي في الهند وذلك خلال الفترة الممتدة من السنة المالية 1991/90 إلى 2008/07 اعتمادا على أدوات الاقتصاد القياسي.

النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، تؤكد وجود علاقة سببية للنتائج المحلي الخام على عوائد الإنفاق على الصحة على الأمد القصير والطويل على حد سواء. في حين أن عوائد الإنفاق على الصحة لا تؤثر على الناتج المحلي الخام سواء على الأمد الطويل أو القصير. أيضا أوجدت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الناتج المحلي الخام ورأس المال المنفق على الصحة، في حين أن نتائج الدراية القياسية توضح أن عوائد الإنفاق يؤثر على الناتج المحلي الخام في المدى البعيد فقط.

بالنظر إلى مجمل الدراسات التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي أو العام وحاولت ربطه بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو أحد متغيراتها، نجد أنه لم يتم التعرض إلى دراسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على وجه التحديد ودراسة أثره على تحقيق التنمية المستدامة على وجه الخصوص، وهو الموضوع الذي ستم محاولة معالجته من خلال الدراسة.

8- هيكل الدراسة

يتناول الفصل الأول إحاطة عامة بالمتغيرات الأساسية للدراسة من الناحية النظرية المتمثلة أساسا في التنمية المستدامة والإنفاق الحكومي الاستثماري حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أين تم التعرض إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة ثم سياسة الإنفاق الحكومي، في حين كان المبحث الأخير حول سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري. كما يركز الفصل الثاني على تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الأبعاد والمتغيرات البارزة في التنمية المستدامة وذلك من الناحية النظرية أيضا حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أين تمت معالجة الدور الاقتصادي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في المبحث الأول في حين تم التعرض إلى الدور الاجتماعي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري، أما المبحث الثالث فكان حول الدور البيئي والمؤسسي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري. خصص الفصل الثالث لدراسة المقارنة في أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة بين كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية أين تم التعرض إلى برامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتناول برامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، في حين خصص المبحث الثالث للمقارنة بين أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الفصل

الأدب

الفصل الأول: مدخل نظري للتنمية المستدامة والإنفاق الحكومي الاستثماري

يعد مصطلح التنمية المستدامة مصطلحا حديث النشأة نسبيا، ارتبط بالعديد من وجهات النظر الفكرية، غير أن أغلبها ركز على البعد الزمني للتنمية المستدامة، جانب الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وذلك بين احتياجات مرغوبة وقيود مفروضة. وهذا ما أدى إلى إعادة النظر في الكثير من السياسات والاستراتيجيات التنموية، ومن بين هذه السياسات نجد السياسات الحكومية الإنفاقية وما لها من أثر على الاقتصاد الكلي للدول.

ولأن الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومي بالنظر إلى أهميته في تنمية الثروة الوطنية، وبالنظر أيضا إلى ارتباط هذا النوع من الإنفاق بالبعد الزمني وجانب الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والبيئة، وهي نفسها الجوانب التي تركز عليها التنمية المستدامة، فإن العمل على ضبط هذا النوع من الإنفاق وإيجاد التشكيلة المثلى له، صار أحد أهم أهداف كل حكومة.

وقد تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث أساسية يمكن عرضها من خلال:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة؛
- المبحث الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي؛
- المبحث الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية إلى جانب تفرعاته المتعددة، نظرا لتطوره وتجدده عبر عدة محطات تاريخية. حيث بدأ الاهتمام بموضوع التنمية بشكل أساسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أين كان مصطلح التنمية مرادفا للنمو الاقتصادي فحسب وذلك لتمييز تلك الحقبة التي امتدت إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، باعتماد معظم الاقتصاديات العالمية استراتيجيات التصنيع لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة.

ثم توسع مفهوم التنمية ما بين ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ليشمل إبعاد اجتماعية، بعد أن كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية في المرحلة السابقة، فأصبحت التنمية تهتم بمعالجة مشاكل اجتماعية كالفقر، البطالة واللامساواة. لينتقل الاهتمام فيما بعد إلى جميع جوانب المجتمع والحياة بحيث تصاغ الأهداف التنموية بناء على أساس تحسين ظروف الأفراد وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، أي أن التنمية في الفترة الممتدة إلى منتصف الثمانينيات أصبحت تعني بالتكامل في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. كما اهتمت التنمية بتركيب النمو وتوزيعه على المناطق والسكان بالتركيز على معالجة المشاكل التي يعانيها المجتمع بشكل أساسي.

ومنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، اتجه تركيز العالم على المشكلات البيئية الخطيرة، التي كانت نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، وهذا ما كثف الجهود الدولية لمواجهة تلك المشكلات، مما ساعد في تبلور مفهوم التنمية المستدامة الذي سنحاول الوقوف على أهم مراحله تطوره وإبراز النقاط المتعلقة بهذا المفهوم.

يسطر المبحث الأول السياق التاريخي للتنمية المستدامة و تطور مفهومها، بغية الوقوف على أهم أبعادها، كما يناقش مختلف السبل الممكنة لتحقيقها.

1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة خلال القرن العشرين حيث تكون المفهوم وتطور تدريجيا خلال عدة محطات تاريخية.

ففي سنة 1951، قام الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة والموارد (IUCN: the International Union for Conservation of Nature) بنشر تقريره الأول من نوعه حول الوضع

البيئي العالمي؛ أين أشير من خلال هذا التقرير إلى أهمية التوفيق ما بين الاقتصاد والبيئة.¹ ومن ثم تواصلت التنديدات ضد التجاوزات الصناعية في الطبيعة، وهو الموقف الذي اتخذته نادي روما بانعقاده سنة 1968.² وينشر دراسة جاي فوستر المعنونة بـ "حدود النمو"، تم التأكيد على الخطر الذي يتسبب فيه النمو السكاني والنمو الاقتصادي المتسارعين خاصة من ناحية استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث، لذلك أشيد في تلك الآونة بالنمو الصفري واعتبرت التنمية الاقتصادية كمسار متناقض تماما وحماية البيئة.³

وفي سنة 1972، ومن خلال قمة الأمم المتحدة حول البيئة المعقدة في ستوكهولم، أعيد اختبار الروابط ما بين البيئة والتنمية من قبل موريس سترونغ (Maurice Strong)، مما سمح بتعريف نموذج تنمية اقتصادية متوافق والعدالة الاجتماعية والتعقل البيئي، والذي يولي التركيز على تلبية الاحتياجات عن الزيادة غير المنضبطة في العرض. وبهذا ظهر مفهوم التنمية البيئية (Écodéveloppement) من قبل الفرنسي انياشي ساك (Ignacy Sach)، والذي رأى أنه لا يمكن الفصل بين التنمية البشرية والبيئية، كما أكد على أهمية إعادة النظر في نماذج التنمية مابين الشمال والجنوب إلى جانب مولدات الفقر والتدهور البيئي.⁴

وخلال الثمانينيات، برزت بوضوح الاضطرابات البيئية العالمية والتي كان أهمها ثقب الأوزون، الأمطار الحمضية، التصحر، آثار الانبعاثات، إزالة الغابات... وهنا استعمل مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة بالمفهوم المعروف اليوم، سنة 1980 في تقرير الاتحاد العالمي الذي كان تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة" للحفاظ على البيئة والموارد.⁵

وفي سنة 1987، قامت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بنشر تقرير لمعدته غروهارلم برونندلاند (Gro Harlem Brundtland) المعنون بـ "مستقبلنا المشترك"، أين أعطي تعريف دقيق للتنمية المستدامة مع التأكيد على خطر الاستمرار في التنمية دون اعتبار الأضرار البيئية الناجمة عنها.⁶

¹ Sommet mondial sur le Développement Durable, Dossier d'information pour Johannesburg/ / Fiche 1 : Historique ; Johannesburg, 26 août au 04 septembre 2002, p : 01.

² Yvette veyret, Le Développement Durable; ED SEDES, paris, 2007; p : 24.

³ Sommet mondial sur le Développement Durable, 2002, Op-cit, p: 01.

⁴ Idem, p : 01.

⁵ thierry and battina, Développement Durable, France, 2010, p : 14.

⁶ yvette veyret, 2007, Op-cit ; p : 26.

ومن ثم أصبحت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والدولية تركز على أهمية إعادة النظر في المسارات التنموية، وعلى هذا الأساس نُظمت عدة قمم ومؤتمرات دولية متتابعة من أجل متابعة الوضع البيئي العالمي والتحرك من خلال برامج أنشطة تخدم التوجه نحو النمو المستدام وتعمل على تجسيده؛ حيث كان أهمها:

- **قمة الأرض (ريو دي جانيرو - 1992)**؛ أو ما يُعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (CNUED : United Nations Conference on Environment and Development)، والذي جاء كامتداد لمؤتمر ستوكهولم. وقد سمحت القمة بتوقيع اتفاقيتين دوليتين حيث كانت الأولى فيما يخص التغير المناخي والثانية كانت حول التنوع البيولوجي. هذا إلى جانب وضع جدول أعمال القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض، حيث تم تسطير قائمة من الأنشطة المتعلقة أساسا بالبيئة والتنمية إلى جانب وضع آلية تمويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية؛ وبالموازاة دعت القمة الحكومات إلى تطبيق الأجندة 21 من خلال اعتماد جداول أعمال وطنية وأخرى محلية.¹

- **مؤتمر كيوتو (1997)**؛ هدف بروتوكول كيوتو إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل أساسي، لذلك أنشأت من خلاله ثلاث آليات أساسية سميت باسمه من أجل تسهيل عملية تخفيض مستوى الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، تمثلت في²، أولا، آلية تبادل التراخيص للانبعاثات القابلة للتداول، والتي تسمح لبلد ما أن يوفي بالتزاماته من خلال استيراد حقوق إضافية من بلدان أخرى أين تكون تكلفة التخفيض أقل. أما الآلية الثانية فتمثلت في آلية التطبيق المشترك، بين الدول الصناعية والتي تسمح للبلد بحساب انخفاض الانبعاثات المنفذة في بلد صناعي آخر. والآلية الأخيرة هي آلية التنمية النظيفة، والتي بموجبها تقوم الدول الصناعية بتمويل مشاريع في الدول النامية، على أن يحسب أي تخفيض في الانبعاثات نتيجة لتنفيذ تلك المشاريع كجزء من تنفيذ الدول الصناعية الممولة لالتزاماتها المنصوص عليها في البروتوكول.

- **المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (جوهانزبورغ ؛ 2002)**؛ انعقد بهدف تقييم التقدم المحقق للأجندة 21 مع العمل على أهداف جديدة توائم التغيرات الجديدة للسنوات العشر القادمة.³

- **مؤتمر كوبنهاغن للتغيرات المناخية (2009)**؛ والذي جاء بهدف توجيه السياسات على مستوى عال مع التأكيد على ضرورة حل عدة قضايا رئيسية لاسيما المتعلقة بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الصناعية.⁴

¹ Josef Lim, *Vers une nouvelle économie du développement*, France, p : 179-180.

² Idem, pp: 32-33.

³ Josef Lim, *op-cite*, pp: 28-30.

⁴ Alina AVERCHENKOVA, Les résultats de Copenhague : Les négociations & l'Accord ; PNUD fév 2010.

- مؤتمر دوربان (2011)؛ والذي كن في نفس إطار المؤتمرات الأخرى السابقة له، أين اتفق خلاله على تمديد العمل بروتوكول كيوتو إلى جانب إنشاء صندوق أخضر لمساعدة الدول النامية على مواجهة ظاهرة التغير المناخي.¹

- قمة ريو 20+ (2012)؛ أين هدفت القمة إلى تأمين الالتزام السياسي المتجدد تجاه التنمية المستدامة إلى جانب تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة؛ هذا وقد ركزت القمة على موضوعين أساسيين: الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وكذا الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.²

وبالرغم من هذا كله، تبقى هذه القمم والمؤتمرات ذات فعالية محدودة نظرا لعدم التزام الدول الصناعية الكبرى إلى حد كبير وعدم تحملها لمسؤولياتها تجاه الأضرار البيئية الكارثية التي تسببت وتسبب فيها. وبهذا فتتأجل هذه القمم لا ترقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها البيئة، الأمر الذي يشدد على ضرورة تسريع الجهود وتكثفها لتطبيق الالتزامات وتبني الحلول المطروحة إضافة إلى تعزيز الدعم المالي من جميع المصادر ولاسيما الدول النامية.

2- تعريف التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة نتاجا للتطور الفكري لمفهوم التنمية وتداركا للأخطاء التي كانت تشوب هذا الأخير خاصة فيما يخص علاقة هذا الأخير بالبيئة. ونظرا لكون مصطلح التنمية المستدامة قد مر على محطات زمنية عديدة وانتماءات فكرية مختلفة، فقد قدمت عدة تعريفات اختلفت باختلاف الجانب المركز عليه في تعريف المصطلح سواء أكان هذا الجانب عبارة عن أبعاد التنمية المستدامة، أهدافها أو مجالاتها.

لكن يعتبر التعريف المقدم في تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987 التعريف الأول الدقيق والمرسخ لمفهوم التنمية المستدامة؛ إذ ينص التعريف على أن: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".³

ويظهر أن التعريف السابق قد ارتكز على نقطتين أساسيتين، الأولى، اعتبار البعد الزمني للتنمية مما يضمن الاستمرارية فيها من خلال الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد قصد تلبية احتياجات الأجيال المعاصرة دون

¹ <http://arabic.euronews.com/2011/12/11/deal-at-last-at-un-climate-change-talks/> le 08/07/2012.

² <http://www.earthsummit2012.org> ; 25/08/2012

³ Hervé DEVILLÉ, *Économie et politique d'environnement*, L'harmattan, France, 2010, p : 14.

الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية تلك الاحتياجات. أما النقطة الثانية فتتمثل في ارتكاز التنمية المستدامة على الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية إلى جانب الحفاظ على البيئة.

ومن خلال التعريف ذاته، فإن تقرير برونتلاند اعترف ضمناً بالتناقضات الداخلية في المفهوم، إذ يلاحظ أن مصطلح التنمية المستدامة يحتوي على مفهومين رئيسيين.¹

- مفهوم "الاحتياجات"، ولاسيما الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية؛
- فكرة "القيود المفروضة" من قبل الوضع التكنولوجي والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

وبانتشار المصطلح في أنحاء العالم، أصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية تبنتها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية الإقليمية وعالمية وكذا عدة باحثين ومفكرين، الأمر الذي ساهم في تعدد التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة، والتي كان من بينها:

— تعريف المجلس العالمي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI : The International Council for Local Environmental Initiatives): "التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تمد بخدمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية أساسية لكل سكان منطقة ما دونما إخلال بإمكانية استمرارية الأنظمة الطبيعية والاجتماعية باختلاف موارد هذه الخدمات".²

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD : Organisation for Economic Co-operation and Development): "التنمية المستدامة هي ذلك المسار الطويل أين تعظيم الرفاهية الإنسانية للأجيال الحاضرة لا يؤدي إلى تدهورها للأجيال المستقبلية".³
- تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية: "التنمية المستدامة هي ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق وعلى نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".⁴

¹ John belwitt, Understanding Sustainable Development, Earthscan in the UK and USA in 2008, p16.

² Idem; P12.

³ OECD, Policy Brief « sustainable development: Critical issues », 2001. P02.

⁴ بيوض محمد العيد، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية"، رسالة ماجستير، سطيف 2011.

– تعريف وليم رولكز هاوس (W. Ruckel shaus) مدير حماية البيئة الأمريكية: "التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادي والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين".¹

بالتركيز على النقاط المشتركة بين جل التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية المستدامة يظهر أن هناك اهتماما كبيرا بالمشكلات البيئية واستغلال الموارد الطبيعية إلى درجة اختزال مفهوم التنمية المستدامة في بعدها البيئي، في حين أنه لا يشكل سوى جزء من المفهوم. فبالنظر إلى الأوضاع البيئية سواء الإقليمية أو العالمية فلا يمكن اعتمادها كنتائج دون اعتبار أسبابها الاقتصادية والاجتماعية وحتى التكنولوجية.

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عملية ديناميكية للتغيير، أين كل من: استغلال الموارد، تسيير الاستثمارات، توجهات التطور التكنولوجي والتغيير المؤسسي يحافظ على مبدأ تحقيق احتياجات أجيال المستقبل فضلا عن احتياجات الأجيال الحالية.

الجدير بالذكر أن التنمية المستدامة وما يُطرح من القضايا المندرجة في إطارها، كشفت عن خلل كبير في معظم السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة في معظم الدول، وهذا ما أكدته تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة سنة 1989، القائل بأن: "الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة".²

وفي السياق نفسه، ووفقا للجنة برونتلاند، فإن التنمية المستدامة، في التحليل النهائي، يجب أن تقوم على الإرادة السياسية للحكومات وكذا القرارات المتخذة للآزمات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية.³

يمكن القول أن جل التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية المستدامة اتفقت على أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية الشاملة المتوازنة، التي تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، بحيث تتحدد الأهداف التنموية بشكل يحقق الأهداف الاقتصادية مع تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والتقييد بضوابطهما. فالمغزى من تبني التنمية المستدامة هو الوصول إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع والازدهار للاقتصاد، مع المحافظة على البيئة، مما يضمن استمرار العملية التنموية ويضمن حقوق الأجيال المستقبلية فيما تتمتع به الأجيال المعاصرة.

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007؛ ص: 25.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 27.

³ Peter P. Rogers & Kazi F. Jalal & John A. Boyd, An introduction to sustainable development, Ear thscan, the UK, 2008, p: 42.

3- أبعاد التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة، يلاحظ أن التنمية المستدامة تعتمد على ثلاث ركائز أساسية: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. هذه الأبعاد الثلاث مهمة لتحقيق التوازن الكلي وكذا كون تقييمها يحدد مجموع القرارات والأنشطة المتعلقة الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة. كثيرا ما يشار إلى هذه الأبعاد الثلاث باسم "المحصلة الثلاثية (The triple Bottom)"، والتي تستخدم لقياس نجاح برنامج تنمية أو مشروع معين.¹ والشكل الموالي يوضح التداخل ما بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

والجدير بالذكر أنه وفي إطار التنمية المستدامة تصبح الأبعاد الثلاث متكاملة وغير متناقضة، فباعتبار الروابط ما بين البعد الاقتصادي والاجتماعي، يجب على الاقتصاد المستدام أن يضمن التماسك الاجتماعي، الأمر الذي يشمل إعادة توزيع عادلة للدخول، إنتاج خدمات ذات جودة عالية إلى جانب التشغيل المستقر.

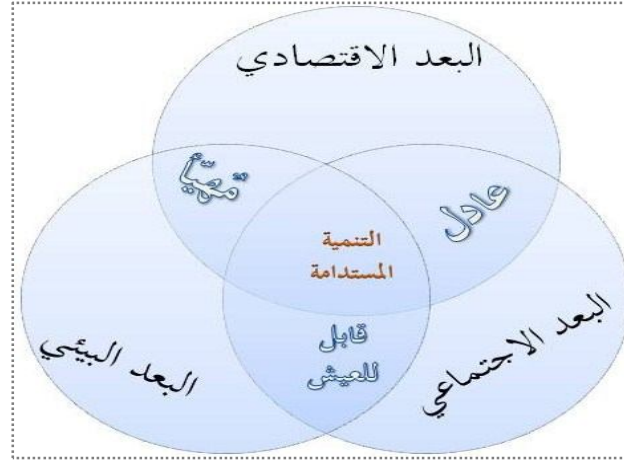
في حين أنه وعلى اعتبار الروابط ما بين البعد البيئي والاجتماعي، فإنه يتطلب من البيئة السليمة أن تضمن جودة مستوى المعيشة، الأمر الذي يتضمن الحصول على مساكن ومناصب شغل لائقة وكذلك الغذاء والماء الصالح للشرب وحتى نوعية الهواء.

كذلك هو الأمر باعتبار الروابط ما بين البعد الاقتصادي والبيئي، إذ يظهر أن البيئة هي المورد الأساسي للموارد الطبيعية، لذلك فإن التسيير المتنوع والمقتدر لهذه الموارد يجب أن يضمن العدالة ما بين الأجيال في التوزيع على نحو يدعم الرفاهية لأجيال المستقبل.²

¹ Peter P. Rogers & Kazi F. Jalal & John A. Boyd, 2008, Op-cit, p: 42.

² Hervé DEVILLÉ, 2010, Op-cit, pp : 16-17.

الشكل رقم (01): التمثيل النموذجي للمحصلة الثلاثية The triple Bottom (أبعاد التنمية المستدامة)



Source : Mathieu Baudin, Le développement durable, nouvelle idéologie du XXI siècle, L'harmattan, paris, 2009, p : 16.

تختلف الأبعاد الثلاث في مضامينها وأهدافها وفي مجالاتها، كما تتداخل فيما بينها إلى حد كبير فلا يمكن التركيز على بعد دون آخر في التنمية المستدامة، إذ أن هذه الأبعاد لها مواضيع مشتركة وأخرى غير مشتركة، إلى جانب وجود بعض الصعوبات في تطبيق التنمية المستدامة باعتبار تعارض بعض أهداف الأبعاد بفصلها عن بعضها البعض من جهة وتشاركها في عدة أهداف من جهة أخرى. لذا تعمل التنمية المستدامة على التآليف بين هاته الأبعاد في إطار متناسق، وتحقيق أهداف كل بعد دون المساس بأهداف الأبعاد الأخرى، مما يمثل تحديا حقيقيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ولتوضيح خصوصية كل بعد، فيما يلي يتم عرض الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة في شكل مقاربات منفصلة، حيث قام موهان مونسينغي (Munasinghe) الخبير الاقتصادي من البنك الدولي في عام 1993 بمناقشة الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة،¹ بحيث يمكن التعبير عن الأبعاد الثلاث بمقاربات منفصلة، كل بعد على حدة وممتدة إلى فكرة التنمية المستدامة في الوقت نفسه، وتتمثل هذه المقاربات في:

¹ Peter P. Rogers & Kazi F. Jalal & John A. Boyd, 2008, Op-cit, p: 23.

1-3- المقاربة الاقتصادية

تتمثل في تعظيم الدخل مع الحفاظ على ثبات أو زيادة مخزون رأس المال. وقد اعتمد على هذه المقاربة في تعريف التنمية المستدامة عدة باحثين ومفكرين، من بين تلك التعاريف ما يلي:

- تعريف روبرت ريبetto (Robert Repetto, 1986): "إن جوهر فكرة التنمية المستدامة هو أن القرارات الحالية يجب أن لا تضعف احتمالات الحفاظ على أو تحسين مستويات المعيشة في المستقبل..."¹، هذا يعني أن أنظمتنا الاقتصادية يجب أن تدار بشكل يمكننا من العيش اعتمادا على عوائد مواردنا. إذن، وحسب Robert Repetto، فإن التنمية المستدامة لا تعني أنه يجب الحفاظ على المخزون الحالي من الموارد الطبيعية أو أي مزيج معين من التنوع البيولوجي والثروات الطبيعية.

- تعريف دافيد بيرس (David Pearce, 1989): "النمو الاقتصادي المستدام يعني أن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد في ازدياد مع مرور الوقت، وهذه الزيادة غير مهددة من قبل "التغذية العكسية" أي من الآثار البيوفيزيائية (تلوث، تدهور الموارد) أو الآثار الاجتماعية"².

- حسب دافيد بيرس (David Pearce, 1988): "نناقش التنمية المستدامة موضوعين أساسيين، أولهما موضوع التنمية بوضع مجموعة قيود تحدد أسعار معدلات استغلال الموارد في مستويات غير مرتفعة مقارنة بمعدل إدارة التجدد الطبيعي. وثانيهما، موضوع استخدام البيئة كـ"بالوعة نفايات" على أساس أن معدلات التخلص من النفايات يجب أن لا يتجاوز معدلات إدارتها أو معدلات القدرة الاستيعابية الطبيعية للنظام الايكولوجي"³.

- حسب البنك الدولي (1992): "التنمية المستدامة تعني إسناد السياسات الإنمائية والبيئية إلى المقارنة بين التكاليف والمنافع وكذا التحاليل الاقتصادية الدقيقة التي من شأنها تعزيز حماية البيئة وارتفاع مستويات الاستدامة والرفاهية." ينه التعريف إلى تصنيف الاستدامة والتوازن المطلوب بين النهاية البيئية المنشودة والتكاليف المترتبة عن ذلك في تحقيق الغاية في النهاية"⁴.

¹ Peter P. Rogers & Kazi F. Jalal & John A. Boyd, 2008, Op-cit, p: 43.

² - Idem, p : 4 3.

³ - I bid, p :43.

⁴ - I bid, p :44.

2-3- المقاربة الايكولوجية

وهي الحفاظ على مرونة ومتانة الأنظمة البيولوجية والفيزيائية. ومن بين التعاريف المعتمدة على هذه المقاربة:

- حسب الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة والموارد (UICN 1987): "تتعلق التنمية المستدامة بصيانة العمليات الايكولوجية الأساسية ونظم دعم الحياة والحفاظ على التنوع الوراثي والاستخدام المستدام للأنواع والنظم الايكولوجية".¹

- حسب مايكل ريدليف (Michael Redelft, 1987): "تشير التنمية المستدامة إلى عدة مواضيع بيئية يمكن إسقاطها على العمليات الاقتصادية بل وينبغي تطبيقها على هذه العمليات، وتشمل فكرة التنمية المستدامة على إستراتيجية عالمية للحفاظ على البيئة وتوفير الأساس البيئي العقلاني والذي يمكن من خلاله تحديد متطلبات التنمية لتحسين نوعية الحياة مع إمكانية اختبار هذه المتطلبات".²

3-3- المقاربة الاجتماعية- الثقافية

وهي ضمان استقرار النظم الاجتماعية والثقافية. وقد ركز على هذه المقاربة في عدة تعاريف معتمدة من بينها:

- تعريف ادوارد باربي (Edward Barbier, 1987): "التنمية المستدامة هي التي تعنى بشكل مباشر بزيادة مستوى المعيشة للفقراء، والذي بالإمكان قياسه من حيث زيادة الغذاء، الدخل الحقيقي، التعليم، الرعاية الصحية وحتى إمدادات المياه والصرف الصحي؛ وتعنى بشكل غير مباشر بالنمو الاقتصادي الكلي فقط".³

- حسب موريس سترونغ (Maurice Strong, 1992): "تتضمن التنمية المستدامة مسارا عميقا وتغيرا جذريا في الأنظمة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسساتية والتكنولوجية، بما في ذلك إعادة تعريف العلاقات ما بين الدول النامية والبلدان المتقدمة".⁴

إن تفصيل هذه المقاربات كل على حدة يساعد وبشكل كبير على فهم المواضيع المشتركة بين هذه المقاربات والتي تمثل فرص تحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب المواضيع غير المشتركة أين تعمل التنمية المستدامة في هذا الجانب على التنسيق والموازنة بين الغايات والوسائل المتناقضة.

¹ - Peter P. Rogers & Kazi F. Jalal & John A. Boyd, 2008, Op-cit, p: 44.

² - Idem, p : 44.

³ - Ibid, p :44 .

⁴ - Ibid, p :45.

4- مبادئ التنمية المستدامة

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم سياسات اقتصادية واجتماعية مع أخذ المعايير البيئية بعين الاعتبار في خطة شاملة للتنمية. لذلك فبناء خطة تنمية لتحقيق التنمية المستدامة يستوجب احترام هذه الخطة لمبادئ التنمية المستدامة، حيث تشمل هذه الأخيرة على عدة مبادئ نظرا لاتساع مفهومها وتعدد خصائصها، وتتمثل أهم هذه المبادئ في:¹

- **التحامل؛** بحضور خطر معروف، يجب أن تنفذ الأنشطة المتحاملة ضده والمصححة له مع إرجاع الأولوية إلى المصدر وكذا استعمال التقنيات المثلى الممكنة وبتكاليف اقتصادية مقبولة.
- **الاحتراز؛** من خلال تطبيق مبدأ الاحتراز، فإن السلطات ستسهر على تطوير المقاييس الوقتية والمناسبة بهدف تجنب الوقوع في الأضرار والخسائر، هذا إلى جانب تطبيق إجراءات تقييم الأخطار الجارية.
- **من يلوث يدفع؛** إن الأشخاص الذين يتسببون في إيجاد مخلفات أو أشكال أخرى من التلوث يجب أن يضمنوا تكلفة مقاييس الحذر، من أجل تخفيض ومحاربة التلوث. إن أسعار السلع والخدمات يجب أن تكون ثابتة بالأخذ بعين الاعتبار مجموع التكاليف المحتملة، سواء أكانت خلال المرحلة الإنتاجية أو الاستهلاكية.
- **حماية البيئة؛** من أجل بلوغ التنمية المستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءاً مدججاً في سيورة التنمية.
- **المشاركة والمبادرة؛** التنمية المستدامة تتوقف على مبادرة الجميع، ومشاركة الأفراد والشركاء لكل المجموعات وشرائح المجتمع مهمة في الاستدامة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية للتنمية.
- **التضامن؛** يُعبر عن هذا المبدأ بشكل كبير على المستوى المكاني (التضامن ما بين الحكومات لاسيما العلاقات شمال/جنوب) وعلى المستوى الزماني (التضامن ما بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية).
- **الإنتاج والاستهلاك المسؤولين؛** يجب على صيغ الإنتاج والاستهلاك أن يتغيرا حتى تنخفض على الأقل انعكاساتهما غير المرغوبة على المخططات الاجتماعية والبيئية؛ وحتى يتم تجنب، وعلى وجه الخصوص، تبديد واستنزاف الموارد.

إن الاعتماد على هذه المبادئ يسهل من سيورة العملية التنموية ويضمن الحد الأدنى من تحقيق الأهداف المسطرة. لذلك فعلى صانعي القرار الأخذ بعين الاعتبار هذه المبادئ أثناء وضع السياسات والخطط التنموية.

¹ YVETTE LAZZERI , Le développement durable :du concept à la mesure, L'HARMATTAN, paris, 2008, p : 22-23.

5- أهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيقها

تعنى التنمية المستدامة بجملة من الأهداف مرتبطة أساساً بأبعادها الثلاث، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توفر جملة من الأنظمة كنظام سياسي و اقتصادي فعال، و قد توصل الباحثون إلى العديد من السبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5-1- أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛ تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية ويشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية؛ التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظام الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛ إلى جانب تنمية الإحساس بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد؛ تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛ تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛ وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق

¹ عثمان محمد غنيم وماجة أحمد أبوزنط، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

يتطلب السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة وجود نظام سياسي ونظام اقتصادي، اللذين يضمنان فعالية مشاركة المواطنين في صنع القرار، و إيجاد حلول للتوترات الناشئة عن عدم انسجام التنمية؛ كما يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالمحافظة على القاعدة التكنولوجية للتنمية، نظام تكنولوجي يشجع الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل، ونظام دولي يعزز الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل؛ بالإضافة إلى نظام إداري يتسم بالمرونة ولديه القدرة على التصحيح الذاتي.¹

بالنظر إلى جملة أهداف التنمية المستدامة يلاحظ أنها جمعت بين مختلف أهداف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية إضافة إلى الأبعاد التكنولوجية والسياسية والمؤسسية من أجل خدمة الأجيال الحالية دون الإنقاص من حقوق الأجيال المستقبلية.

2-5- سبل تحقيق التنمية المستدامة

في سنة 1997، ومن خلال كتاب حول قياس جودة البيئة في آسيا، قام كل من بيتر روجر (Peter.P.Rogers) وكازي جلال (Kazi.F.jalal) وباحثون آخرون بطرح تسعة طرق تمكن من تحقيق التنمية المستدامة، مختصرة في العناصر الموالية:²

- ترك كل شيء على حالته الأصلية، أو إعادته إليها.
- النمو دون تخطي القدرة الاستيعابية للنظام. ولكن القدرة الاستيعابية للنظام هي مفهوم يصعب تحديده ويتجاوز القدرات الدفترية لذلك فالمر معقد ونسبي إلى حد كبير، حيث تستند وجهة النظر هذه إلى الخبر الاقتصادي سيمون كوزنتس سنة 1997، وهي وجهة النظر تنتمي إلى التوجه المسمى (Thecornucopia*).

- الاستدامة ستؤدي أمرها بنفسها على أنها حصيلة النمو الاقتصادي (هذا حسب كوزنتس Kuzents).

* يعتقد أصحاب هذا التوجه أنه يمكن تلبية التقدم المستمر وبالمثل يستمر توفير العناصر المادية البشرية من التقدم. وفي الأساس يعتقدون أن هناك ما يكفي من المادة والطاقة على الأرض لإمداد سكان العالم وعلى نحو مطرد باحتياجاتهم.

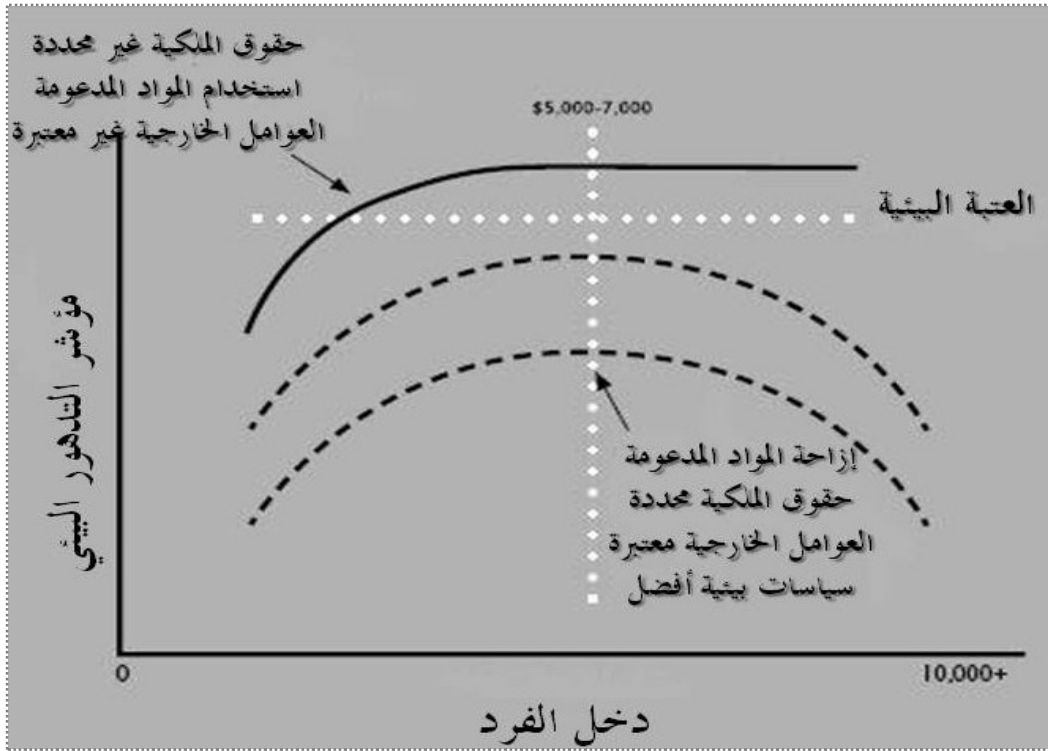
¹ Jennifer A Elliott, An introduction to sustainable development, Routledge, New York, 2006, p: 13.

² - Peter P. Rogers & Kazi F. Jalal & John A. Boyd, 2008, Op-cit, pp: 23-26.

ولقد أكد أساسا أنه بارتفاع دخل الفرد، فإن الناس سيميلون إلى اتخاذ رعاية أفضل بالبيئة. أما عندما يكون الفرد جديدا فقيرا، فإنه يهتم ببقائه على قيد الحياة مع الأخذ بعين الاعتبار أي تكلفة. لذلك فعندما يمكن الحصول على المزيد ثم المزيد من الدخل، يصبح بالإمكان تحقيق الاستدامة البيئية من خلال إنتاج سلع وخدمات جديدا متفوقة، لأنه يتم تحويل مقاصد الدخل، إلى درجة الاهتمام بنوعية الهواء.

ولقد اقترح أتباع كوزنتس الشكل الموالي، وذلك اعتمادا على تجربة أجريت بالولايات الأمريكية المتحدة. إذ خلال سنة 1960، ارتفع دخل الفرد إلى حوالي \$600 مما نجم عنه إنفاق الكثير من الأموال على خفض مستويات تلوث الهواء والماء؛ وبالفعل وحسب عدة تقارير فقد تحسنت نوعية المحيط خلال تلك السنة على ما كانت عليه. وهنا بلغت الولايات الأمريكية المتحدة ذروتها على المنحنى الممثل لعلاقة الأضرار البيئية ودخل الفرد كما هو موضح في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): العلاقة بين التدهور البيئي ودخل الفرد حسب كوزنتس



Source : Peter P. Rogers & Kazi F. Jalal & John A. Boyd, 2008, Op-cit, p: 26.

واقترح الشكل أيضا بعض الحجج القائمة على حقوق الملكية والعبءات البيئية. ما تتضمنه فكر كوزنتس هو التطوير في أسرع وقت ممكن. وهذه الفرضية "يُعمل بها على مستوى الصين أين التطور بسرعة،

وبأسرع سرعة ممكنة، والبيئة ستتحسن تلقائياً. رغم ذلك تبقى النظرية قيد الاختبار، طالما أن دخل الفرد سواء في الصين أو الهند لم يصل إلى الحد المرجو المحقق لانخفاض الأضرار البيئية، في حين تبقى البيئة في تدهور مستمر.

- يمكن للملوث والمتضرر أن يتوصلا إلى حل فعال من قبل أنفسهم (حسب كوز Coase). اقترح رونالد كوز أنه يمكن للملوث والمتضرر، بأنفسهما، التوصل إلى حل فعال، حسب نظريته، يجب على الجميع أن يتخذوا قراراً معاً بشأن مستوى الكفاءة لكل من التلوث وتدهور البيئة. وعلى أساس هذه النظرية، حاز كوز على جائزة نوبل في الاقتصاد، إذ تصلح النظرية للتطبيق حتى على المستويات الصغيرة. ورغم ذلك، فإنه من الصعب تطبيق النظرية لصعوبة تصور العمل بها من قبل عدد كبير من الناس، خاصة باعتبار أن تكاليف المعاملات ستكون عالية جداً.

- حرية الأسواق

- استيعاب العوامل الخارجية، والتي من شأنها أن توفر حلاً مناسباً. فحسب البنك الآسيوي للتنمية "المبادئ التوجيهية للتحليل الاقتصادية للمشاريع (1997)"، فإن العامل الخارجي معرف على أنه آثار ناجمة عن نشاط اقتصادي غير مدرجة ضمن تقرير المشروع حسب وجهة نظر المشاركين الرئيسيين في المشروع، وبالتالي لم تدرج في التكاليف المالية والعوائد التي تعود عليهم. فالعوائد الخارجية تمثل جزءاً من الفرق بين التكاليف الخاصة والأرباح، والتكاليف الاجتماعية والأرباح.

- ترك نظم المحاسبة الوطنية الاقتصادية تعكس النفقات الدفاعية. فأن يكون هناك الكثير من التلوث، ومن الكثير من محطات معالجة الصرف الصحي، هو وسيلة جيدة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يقيس نفقات جميع السلع والخدمات. لذلك فإنه ببناء المزيد من السجون يزيد الناتج المحلي الإجمالي وكذلك هو الحال ببناء المزيد من المدارس؛ في حين أنه يتم الإنفاق بشكل أكبر على السجون مقارنة بالطلاب. لذلك فالأمر يتعلق بمقياس حقيقي لما يراد من حيث الاستدامة، فباعتبار النفقات على السجن هي نفقات دفاعية، ربما وجب التفكير ملياً في هذه النفقات بطريقة أخرى.

- إعادة استثمار الربح على الموارد المتجددة (الاستدامة الضعيفة والقوية). تحت هذه النظرية (والتي يشار إليها عادة بقاعدة هارتويك (Hartwick))، أنه إذا تم استخدام المواد البترولية، عندئذٍ يجب أخذ العوائد الناتجة عن هكذا موارد واستثمارها بطرق أخرى للتعامل مع البيئة. فعلى سبيل المثال، بعض شركات النفط الكبرى تستخدم

عوائد النفط للاستثمار في الموارد المتجددة كالطاقة الشمسية.

- ترك الخيارات أو القدرة على تحقيق الرفاهية التي تحظى بها الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

إن هذه السبل المقترحة من الناحية النظرية يصعب الجمع بينها وتطبيقها من الناحية العملية، لذلك يبقى تحقيق التنمية المستدامة أمر نسبي وغاية تسعى الدول إلى تحقيقها.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي

أدت الدولة في المراحل الأولى من التطور الاقتصادي والرأس مالي دورا هاما في تراكم رأس المال التجاري، وإقامة المشاريع الصناعية المختلفة مع حمايتها، وعلى سبيل المثال في اليابان، اعتمد التطور الاقتصادي في مراحله الأولى على تدخل الدولة خاصة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، بعد ثورة ميجي (Miji)، حيث قامت الدولة ببناء الصناعات، ثم قامت ببيعها للأفراد الرأسماليين في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الرأس مالي، الذي اقتصر على كون الدولة "حارسة"، من خلال تهيئة إطار عام ليقوم الأفراد في داخله بممارسة نشاطاتهم بحرة تكاد تكون كاملة.

غالبا ما ترتبط سياسات الحكومات الإنفاقية بمقدرتها المالية، ومعرفة مقدار ما يجب صرفه يسمح للحكومة بضبط إنفاقها لتكوين مزيج أمثل يستجيب للتبريرات التي دعت إلى وضع هذه السياسات الإنفاقية.

1- مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي

تعتبر السياسة الاتفاقية من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتوجيه الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وحسن إدارة برنامج الإنفاق.

لفهم سياسة الإنفاق الحكومي وجب أولا تقديم تعريف للإنفاق الحكومي وكذا عرض أهم مبرراته، والدور الذي تؤديه الدولة في توجيه هذا الإنفاق للتأثير على اقتصادها العام.

1-1- تعريف الإنفاق الحكومي

يمكن تعريف النفقة الحكومية على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجات عامة. فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم أداء هذه الخدمات

إنفاقاً من جانب الحكومة.¹

كما يمكن القول أن الإنفاق الحكومي هو الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وأوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة.²

ويتضح من خلال التعريفين المقدمين أن الإنفاق الحكومي يعتمد أساساً على وجود الدولة، فالدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق، أولاً، من أجل الحصول على سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثانياً، لشراء ما يلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، كما تنفق أخيراً لمنح المساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.³

ويعد اشتراط صدور الإنفاق الحكومي من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الإنفاق الحكومي حيث يدخل في إطار الإنفاق الحكومي كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة، كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات العامة.⁴

يجب أن تتخذ الصور السابقة من الإنفاق الحكومي الشكل النقدي حتى يمكن القول بوجود نفقة حكومية. واشتراط ذلك جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل أهمها:⁵

- الانتقال من الاقتصادي العيني إلى الاقتصاد النقدي، أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات؛
- محاولة تطبيق العدالة بين الأفراد؛
- تسيير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي.

وحسب التعريف الأول للإنفاق الحكومي، فإن الغرض من الإنفاق الحكومي هو ركن أساسي من أركان الإنفاق الحكومي، فلكي تكون النفقة حكومية يجب أن يكون الغرض منها تحقيق منفعة عامة. ذلك أن هذا المبدأ مبرر بأمرين⁶، أولهما، أن النفقة الحكومية يجب أن تشبع حاجة عامة، ثانيهما، أن النفقة الحكومية إذا حققت

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص: 41.

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص: 100-101.

³ محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص: 23.

⁴ وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

⁵ نفس المرجع أعلاه، ص: 101-102.

⁶ محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

ويكون تحديد مفهوم المنفعة العامة باعتبارها سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية واقتصادية. إذ أن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحقق، وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات الحكومية لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها:¹

- اعتماد بنود النفقات الحكومية في الموازنة؛
- مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق جملة وتفصيلاً من قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك؛
- الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها.

وبالتالي يمكن إيجاز أركان الإنفاق الحكومي في ثلاث عناصر أساسية، كونه يصدر من شخص عام، أي أن المبلغ النقدي المنفق في سبيل مصلحة عامة من قبيل النفقات الحكومية لا يعتبر نفقة حكومية، إلا إذا صدر من شخص عام، أي الدولة والهيئات والمؤسسات التابعة لها. أما العنصر الثاني فيتمثل في كونه مبلغ مالي، أي أن صور الإنفاق الحكومي يجب أن تتخذ الشكل النقدي لأن الوسائل الغير نقدية التي تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات أو منح ومساعدات لا تعتبر من قبيل النفقات الحكومية، في حين يتمثل العنصر الثالث في كونه يهدف إلى إشباع حاجة عامة، إذ أن النفقة لا تكون نفقة حكومية إلا إذا كانت تهدف إلى تحقيق وإشباع حاجة عامة، وهذا يعني أن النفقات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة للأفراد لا تعتبر من النفقات الحكومية.

1-2- مبررات الإنفاق الحكومي

كون الإنفاق الحكومي مرتبط بشكل أساسي بتدخل الدولة وشكلها، فالإنفاق الحكومي في الدولة الحارسة يختلف عنه في الدولة المتدخلة، حيث يعتبر أنصار المدرسة الكينزية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على نمو الناتج المحلي، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.²

لذلك فإن حدود الإنفاق الحكومي تتوقف على مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ففي المدرسة الكلاسيكية

¹ سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص: 57.

² وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

تبتعد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر؛ لذلك اقتضت النظرة الكلاسيكية للنفقات الحكومية على الأنواع التالية:¹

- **نفقات الدفاع**؛ التي اعتُبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر.

- **نفقات العدالة**؛ التي اعتبرت مهمة لغرض النظام والحفاظ على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم، وتتمثل في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

- **نفقات المرافق العامة**؛ وتنقسم حسب وجهة نظر الكلاسيك إلى، أولاً، نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور، وهي تختلف تبعاً لدرجة ازدهار النشاط التجاري. ثانياً، نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب، واعتبرت أنها هامة كونها تدر عائداً في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى الرقي وازدهار المجتمع اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً.

ولم يبرز دور الدولة ومن ثم اتساع نطاق الإنفاق الحكومي إلا بعد إلغاء المدرسة الكينزية لما جاء قبلها من أفكار بعد عجزها أمام الكساد الكبير سنة 1929، أين أبرز كينز أن الأزمة كانت ناتجة عن ضعف الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقاً من أن "الطلب يخلق العرض" وليس العكس، فحسب الكلاسيك العرض يخلق الطلب، أي أنه بحدوث نقص في الطلب الكلي لأي منتج سوف يظهر طلب جديد يعوضه، في حين أن كينز يبين أن العكس هو الصحيح، بحيث الطلب هو الذي يخلق العرض وان نقص الطلب الكلي لأي سبب قد لا يظهر طلب جديد يعوضه خاصة باعتبار أن الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج. وعلى هذا الأساس نادى كينز إلى أهمية تدخل الدولة، فهي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور المعامل الموازن أو التعويض في الطلب الكلي الفعال معتمداً في هذا مجموعة من السياسات الحكومية؛ أين ركز بشكل كبير على الإنفاق الحكومي الذي يتناسب حجم الزيادة فيه أو تقليصه و الكساد أو مرحلة التشغيل الكامل، والذي يعرف في الفكر الكينزي باقتصاديات جانب الطلب (Demande side economics).²

وبزيادة أهمية الإنفاق الحكومي اتسع مفهومه عما كان عنه في الفكر الكلاسيكي، حيث أصبح مفهوم النفقة

¹ بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2010، ص: 14-15.

² التركي هيفاء وعبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 58.

الحكومية يشمل العناصر التالية:¹

- تنوع النفقات الحكومية بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤولياتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة.

- ازدياد حجم النفقات الحكومية وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات، ولا مانع في تحقيق العجز المالي مادام أنه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- تحول النفقة الحكومية من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية، باعتبارها حسب ما جاء به كينز تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي.

وفي الوقت الراهن، فإن مستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد يتوقف على المزيج الأمثل المقرر بين الخاص والعام وكذا نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يختلف بين الدول اختلافا كبيرا، ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدو أن يكون شرطا أساسيا لاتخاذ سياسات تدخلية بحيث يقتضي رسم هذه العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي؛ ويكون ذلك من خلال معيارين أساسيين هما: معيار الكفاءة من خلال تحقيق فوائد أكبر للدولة بأقل التكاليف، ومعيار العدالة في توزيع الدخل. ويمكن إيجاز مبررات الإنفاق الحكومي فيما يلي:²

1-2-1- إخفاق السوق

إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة، كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعينة ويترتب على إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية:

¹ بودخدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 16.
² وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 103-106.

1-1-2-1- السلع العامة

والتي تتميز بخاصيتين رئيسيتين هما: الاستهلاك اللاتنافسي، وعمومية الاستهلاك؛ حيث تعني خاصية الاستهلاك التنافسي أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون إلى جانب أن تكاليف تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين تكون مساوية للصفر، أما خاصية عمومية الاستهلاك فتعني استحالة قصر الاستفادة من سلعة ما على مجموعة من الأفراد بعينها، ومن بين السلع العامة: الدفاع الوطني، الصحة العامة والتعليم. ونتيجة لهاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، وحيث أن المنتجين لا يستطيعون إجبار المستهلكين على الدفع، فإنهم لا يستطيعون تغطية التكاليف؛ وبالتالي فإن عجز جهاز السعر عن تقديم السلعة العامة بكفاءة يُقدم مبررا اقتصاديا كافيا للتدخل الحكومي، أين يكون تحسين تخصيص الموارد عن طريق الإنفاق الحكومي لا بواسطة قوى السوق.

1-2-1-2- التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي

وهي تلك التأثيرات الخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر، حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها المجتمع، أين تسمى هذه السلع بالسلع الاجتماعية. تؤدي التأثيرات الإيجابية إلى انخفاض الإنتاج السوقي للغاية لأن منحني الطلب الحقيقي الذي يعكس الفوائد التي تعود على المجتمع يزيد على منحني الطلب السوقي، وبالتالي فالمنفعة الحدية لأي زيادة في الإنتاج تتجاوز التكاليف الحدية؛ في هذه الحالة تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات تصحيحية عن طريق تقديم إعانات الاستهلاك والإنتاج. أما في حالة التأثيرات السلبية على المحيط الخارجي يزداد الإنتاج في السوق للغاية، إذ تقوم الشركات بزيادة الإنتاج إلى أن يعكس زيادة التكلفة الحدية ولكن سعر السوق لا يعكس كامل التكلفة الناتجة عن التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي، وفي مثل هذه الحالات حيث التكلفة الاجتماعية للإنتاج تزيد على المنافع الحدية تتدخل الحكومة عن طريق فرض ضرائب تعويضية.

1-2-1-3- الاحتكار الطبيعي

هو حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج للشركة تتسم بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي

تتحقق عادة بالاحتكار، لذا فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة. أما في حال قيام الحكومة بإدخال عناصر تنافسية في بيئة الاحتكار الطبيعي وعملها على علاج مشكلات توزيعية التي تفرضها السلع الجماعية فإنها تجد أمامها عدة خيارات منها التأجير للقطاع الخاص وهو خيار جديد نسبيا في مجال أنشطة القطاع العام أو طرح امتيازات حق إدارة الاحتكار الطبيعي في مزاد أمام القطاع الخاص؛ والأكد أنه يجب أن تكون كفاءة التكلفة عاملا أساسيا في حسم القرار الحكومي حول الخيار الأفضل.

1-2-2- مخاطرة أو حجم المشروع العام

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية، وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن تخصيصها تكاليفها، وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المنظرين يسندون مبررات اللجوء إلى الإنفاق الحكومي إلى الوظائف الرئيسية للنفقة الحكومية في حد ذاتها، والتي تتمثل حسب ما جاء به موسجراف سنة 1959 في ثلاث وظائف أساسية،¹ تتمثل أولا في تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، ويقصد بهذه الوظيفة عملية توزيع الموارد المالية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة، وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار. الوظيفة الثانية هي إعادة توزيع الدخل، حيث تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في إي تركيبة كانت من النفقات الحكومية، كونها تساهم في إعادة توزيع الدخل ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة أخرى تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد. في حين تتمثل الوظيفة الثالثة في تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عدة اختلالات والتي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي هو الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد الوطني لارتفاع في المستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد

¹ بودخد كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

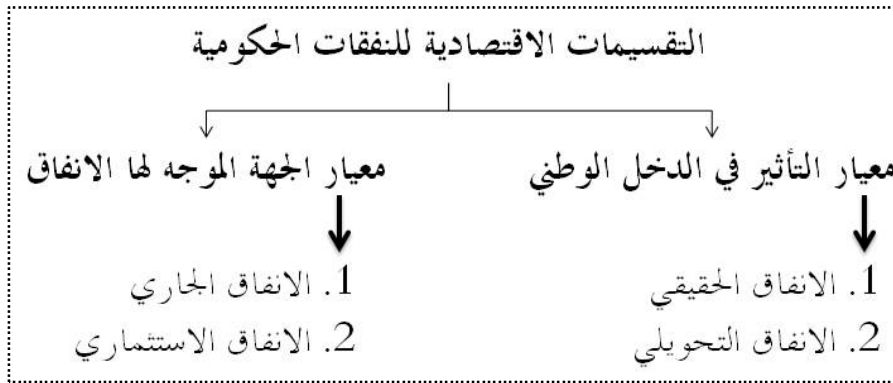
يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقيق الاستخدام الكامل للموارد وثبات مستوى الأسعار باعتبارهما هدفان متضادان.

2- تصنيفات الإنفاق الحكومي

تعددت الكتابات الاقتصادية والمالية وحتى الكتابات على المستوى التطبيقي لموازنات الدولة في تصنيف ووضع تقسيمات للنفقة الحكومية؛ إلا أنها في مجملها استندت إلى تقسيمين أساسيين،¹ التقسيم الاقتصادي، والذي يتم الاستناد إليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية. والتقسيم الوضعي، يتم الاستناد إليه في تصنيف النفقات بموازنة الدولة سواء في الموازنات الحديثة أو التقليدية.

أدى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى تنوع الإنفاق الحكومي وتعدد أوجهه، وحسب طبيعة الموضوع فإن الدراسة تتناول تصنيف الإنفاق الحكومي حسب التقسيم الاقتصادي وذلك وفق معيارين، المعيار الأول هو معيار التأثير في الدخل الوطني والمعيار الثاني هو معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي.

الشكل رقم (03): التقسيمات الاقتصادية للنفقات الحكومية



المصدر: تم إعداد الشكل وفقا للتحليل الموالي.

2-1- الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي

اعتمد في هذا التصنيف على معيار تأثير النفقات الحكومية في الثروة العامة² وكذا على مدى قيام الدولة فعلا بصرف أموال عامة، حيث أن الإنفاق الحكومي يعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 469.

² عبد المنعم فوزي، 1972، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

سلع وخدمات مختلفة.¹

2-1-1- النفقات الحقيقية

تعد المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض - العمل - رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، عدالة، مرافق عامة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي²؛ أي أنها استخدام الدولة لجزء من القدرة الشرائية بهدف إشباع حاجات عامة. وهذا النوع من النفقات يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.³ ويمكن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كماً ونوعاً.⁴

فهذه النفقات وصفت بالحقيقية لكونها تؤدي بالفعل إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تحصل من خلال هذه النفقات على السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال اللازمة لسير المرافق العامة أو تحقيق وإشباع حاجات عامة.

2-1-2- النفقات التحويلية

هي النفقات التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني.⁵ أي أنها مجرد نقل للقوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى، فهي مجرد إعادة توزيع للدخل القومي من جهة إلى جهة أخرى.⁶

فالنفقات التحويلية أو كما تسمى أيضا "النفقات الناقلة" تمثل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل. كالإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة، مثل الضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وغيرها، إلى

¹ وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

² سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 470-471.

³ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2006، ص: 164.

⁴ بوجدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

⁵ سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 472.

⁶ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان 2011، ص: 64-65.

جانب بعض الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة قصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها. لذلك فهذه النفقات لا تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بشكل مباشر، فهي بمثابة إجراء لتحويل الدخل من فئات معينة إلى فئات أخرى.

وللتمييز بين النفقات الحقيقية والتحويلية يكفي الاعتماد على العناصر التالية:¹

- **المقابل المباشر؛** أي ما تحصل عليه الدولة لقاء إنفاقها. وعليه، تعتبر النفقات التي لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة نفقات حقيقية، وتكون غير حقيقية إذا كانت بدون مقابل.
- **الزيادة المباشرة في الناتج الوطني؛** النفقات الحقيقية تساهم في توليد ناتج جديد ودخول إضافية للمجتمع بصورة مباشرة، في حين أن النفقات التحويلية لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني.
- **من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع؛** تتولى الدولة كشخص عام استهلاك النفقات الحقيقية بصفة مباشرة وتقدم مقابل لها في شكل أجور وفوائد، في حين أن النفقات التحويلية تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

2-2- الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري

هذا التصنيف يركز على طبيعة النفقات وبصفة أدق على الجهة الموجه لها الإنفاق ويعتمد على هذا النوع من التصنيف بصفة كبيرة في ميزانية الدولة السنوية وذلك للخصائص التي تتفرد بها كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

1-2-2- النفقات الجارية

وتسمى أيضا "النفقات التسييرية" إذ تعني بتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة بصورة منتظمة.² وتشمل النفقات الجارية كل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية.³

وتهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، وتشتمل على نفقات

¹ بوجدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 39.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 474.

السلع والخدمات ومرتببات الموظفين بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها، وتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية، وسواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة.

لقد اعتبر هذا النوع من النفقات، في مرحلة سابقة، تدميراً لجزء من الثروة. تعد الأجور والمرتبات الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرارية النمو، الأمر الذي يوجب بالمقابل على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي. وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة، حيث أن نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقه كفاءة عمل القطاع الخاص مما يؤثر سلباً على مستوى النمو الاقتصادي والعمالة.¹

2-2-2- النفقات الاستثمارية

وتسمى أيضاً "نفقات التجهيز" وكذلك "النفقات الرأسمالية" ويعني بهذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية،² فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص.

لقد كان الفكر الاقتصادي التقليدي ينظر إلى النفقات الاستثمارية على أنها نفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة، وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية، كالقروض والإصدار النقدي، واللجوء إلى هذه المصادر في التمويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية وفقاً لوجهة نظر الكلاسيك. ولكن مع تطور مفهوم الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم تطور مفهوم النفقة الحكومية، وكذا مدى الاعتماد عليها كأحد الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق أهداف المجتمع (نمو اقتصادي، استقرار، عدالة اجتماعية...)، في ظل هذه التطورات فإن النظر إلى النفقة الحكومية على أنها نفقة غير منتجة لم يعد مقبولا وغير مبرر، ذلك كونها أصبحت منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات والمجالات.

لذلك وانطلاقاً من هذا المنطق اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي، ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنى التحتية، بل امتد ليشمل إنشاء المشروعات العامة، وبصفة عامة فإن النفقات الحكومية علاوة على البنية الهيكلية فهي تشمل أيضاً الاستثمار في إنشاء المشروعات العامة، الإنفاق على الصيانة الشاملة،

¹ وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107-108.

² بودخدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

الإعانات الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج وكذا الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد وغيرها.¹

وتهدف الدولة من خلال الإنفاق الاستثماري إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، ذلك كونه يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف وخفض تكلفة الإنتاج فضلاً عن أنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص مما يزيد بالتالي من حجم التوظيف ويعمل على التوسع في الاستهلاك بطريقة غير مباشرة.²

تعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري. كما أنه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري.³

3- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي مع زيادة الدخل الوطني ظاهرة اقتصادية لفتت انتباه العديد من الاقتصاديين والماليين. ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق الحكومي.⁴ زيادة مطلقة، وهي زيادة حجم الإنفاق الحكومي من عام لآخر وزيادة نسبية، تعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد كالناتج المحلي أو الدخل القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تأتي على وجهين، زيادة حقيقية وزيادة ظاهرية.

3-1-1- الزيادة الحقيقية للإنفاق الحكومي

وهي الزيادة في الإنفاق التي تصاحبها زيادة في كمية و/أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.⁵ ويعبر هذا النوع من الزيادة عن كفاءة الإنفاق الحكومي ومدى التدخل الحكومي في الاقتصاد.⁶

3-1-1- أسباب الزيادة الحقيقية للإنفاق الحكومي

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 475.

² عبد المنعم فوزي، 1972، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

³ وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص: 111.

⁵ سعيد علي العبيدي، 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

⁶ نفس المرجع أعلاه، ص: 111.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في الإنفاق الحكومي والتي تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تكون عليها ودرجة التقدم في كل دولة، من بينها أسباب مذهبية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية و أسباب مالية.

3-1-1-1 أسباب مذهبية

وهي الأسباب المرتبطة بالفكر الاقتصادي وتطوره خلال التاريخ ونظرته إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي. إذ بزيادة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية أدى إلى بروز أشكال متعددة للدولة حسب دورها في الاقتصاد (الدولة الحارسة والدولة المنتجة والدولة...)، إلى جانب ازدياد وظائفها تبعا لذلك الدور، الأمر الذي يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية للنفقات الحكومية.¹

3-1-1-2 أسباب اقتصادية

وتتضمن هذه الأسباب على مجموعة من العوامل من بينها:

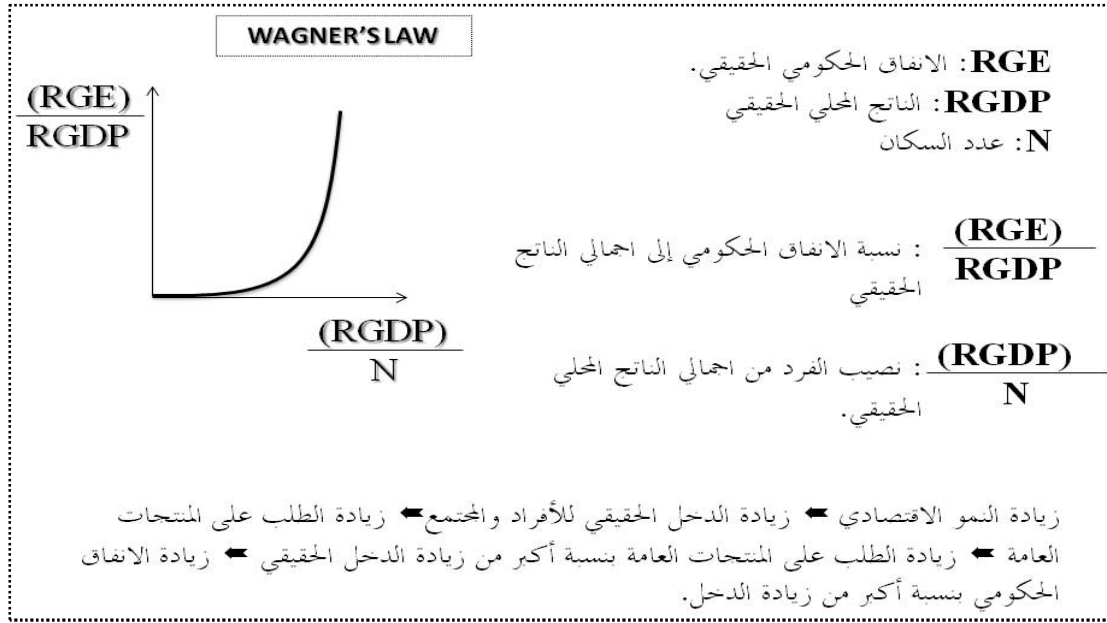
- زيادة الثروة ونمو الدخل القومي: الأمر الذي يمكن الدولة من أن تغترف قدرا أكبر من الإيرادات، فالتناسب طردي بين حجم الدخل القومي وقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات.² وقد فسر هذا الجانب من ظاهرة تزايد النفقات الحكومية من خلال قانون فاجنر Wagner، ووفقا لهذا القانون فإنه "يوجد اتجاه نمو طبيعي نحو نمو وزيادة حجم النفقات الحكومية وازدياد أهميتها في النشاط الاقتصادي بمرور الزمن".³ ويمكن توضيح قانون فاجنر من خلال الشكل الموالي:

¹ بودخدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² سعيد علي العبيدي، 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 484.

الشكل رقم (04): قانون فاجنر



المصدر: بودخدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 57-58 وسعيد عبد العزيز عثمان، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 484 - 485.

يمثل منحنى فاجنر حسب الشكل رقم (04) العلاقة التي تربط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث يفسر فاجنر ظاهرة الزيادة في الإنفاق استناداً إلى عوامل اقتصادية بحتة، وذلك باعتبار أن النمو الاقتصادي تصاحبه زيادة درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية/ مع زيادة ارتباط الأنشطة الاقتصادية ببعضها البعض مما يترتب عليه زيادة في الطلب على المنتجات العامة، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسب مرتفعة مقارنة بالزيادة في الدخل الناتجة عن النمو الاقتصادي، وهي آلية الموضحة في الشكل رقم (04).

الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية الدولية: يدفع هذا العامل الدولة لزيادة نفقاتها خصوصاً وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد، هذا إلى جانب تخوف الدولة من عدم قدرة صناعاتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة على المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتعيد قدرتها التنافسية.¹

¹ بودخدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره ، ص: 62.

3-1-1-3- أسباب اجتماعية

تؤثر بعض العوامل الاجتماعية على مستوى الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- **زيادة عدد السكان؛** تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية وذلك لتوسع الخدمات التي تقدمها الدولة لتشمل الزيادة الجديدة في السكان، إضافة إلى كون تقدم المعدل نفسه من الخدمات لعدد أكبر من السكان يحتاج إلى وسائل فنية وإدارية أكبر أي المزيد من النفقات، هذا وعادة ما تكون الزيادة السكانية في الطبقات الفقيرة أكثر منه في الطبقات الغنية أي المزيد من الإعانات الحكومية لرفع المستوى المعيشي لهذه الطبقة مما يعني المزيد من الإنفاق.

- **اتساع المدن؛** يؤدي هذا إلى زيادة الإنفاق الحكومي وذلك نظرا لكون المدن تحتاج إلى خدمات عامة أكثر من الأرياف، فكلما اتسعت رقعة المدينة كلما زاد نصيب الفرد من النفقات الحكومية.

- **نمو الوعي الاجتماعي؛** حسب ما ينص عليه "أثر التفتيش"¹ فإن الدولة ليس لها إلا أن ترضخ أما الحاجات الجديدة للأفراد؛¹ فلقد أدى انتشار التعليم والثقافة إلى تعزيز فكرة التضامن الاجتماعي فصار الأفراد يطالبون الدولة بالقيام بوظائف جديدة كالتأمين ضد البطالة والشيخوخة.. الخ وتقديم الإعانات لفئات معينة من المجتمع. إلى جانب تولي الدولة مهمة المحافظة على التوازن الاجتماعي. وكل هذا يتطلب المزيد من الإنفاق الحكومي.

3-1-1-4- أسباب سياسية

تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة. فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الإنفاق، كما أن نمو دور الدولة ومسؤوليتها وتحولها من غير مسؤولة إلى مسؤولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامة وغيرها من الكوارث الطبيعية. كما يؤثر سوء الأخلاق السياسية ونقص الشعور بالمسؤولية لدى القائمين على الجهاز الإداري على زيادة النفقات العامة بفعل اتساع دائرة التبذير والاختلاس وسوء استعمال الأملاك العامة.

¹ نفس المرجع أعلاه، ص: 62.

***أثر التفتيش** - بيكوك وايزمان؛ والذي ينتج بظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع الدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

تؤثر في زيادة الإنفاق الحكومي من خلال عدة عوامل من بينها انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية، تنامي مسؤولية الدولة وازدياد نفقات التمثيل الخارجي.¹

3-1-1-5- أسباب مالية

لقد ازدادت النفقات الحكومية في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية منها:²

- توفر فائض في الإيرادات العامة: كلما زادت الدولة من مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة إنفاقها. وبدعم الفكر الكينزي لزيادة النفقات الحكومية لرفعها لمعدل النمو الاقتصادي زاد توجه الدول إلى وضع مزيد من الخطط التنموية الإنفاقية تزامنا مع الفوائض المالية المحققة في ميزانياتها الحكومية.
- سهولة الاقتراض داخليا وخارجيا: فعلى المستوى الداخلي تقوم الدولة بتجميع المدخرات وتوفير التمويل المناسب لتوسيع نفقاتها من خلال إصدار سندات للاكتتاب للأفراد والمؤسسات مقابل امتيازات محددة؛ في حين تقوم بطلب قروض من المؤسسات المالية الدولية حيث تكون هذه القروض موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي.

3-2- الزيادة الظاهرية للإنفاق الحكومي

إن الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي هي أن لا توافق الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة المنفعة المترتبة عليه بصورة حتمية، أي وجود زيادة في رقم الإنفاق الحكومي دون أن تقابلها زيادة في المنفعة الحقيقية، أي في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة.³ ويمكن توضيح أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات في العناصر الآتية:⁴

- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود؛ وهذا يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من قبل؛ ويرجع ذلك إلى الارتفاع العام في مستوى الأسعار. وبذلك فهناك علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم النفقات الحكومية، فبارتفاع المعدل تنخفض القيمة الحقيقية للنفقات الحكومية مما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية.
- اختلاف الطرق المحاسبية العامة؛ إن هذا الاختلاف وبصفة خاصة اختلاف طريقة القيد في الحسابات يؤدي

¹ سعيد علي العبيدي، 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 82-84.

² بودخدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

³ وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

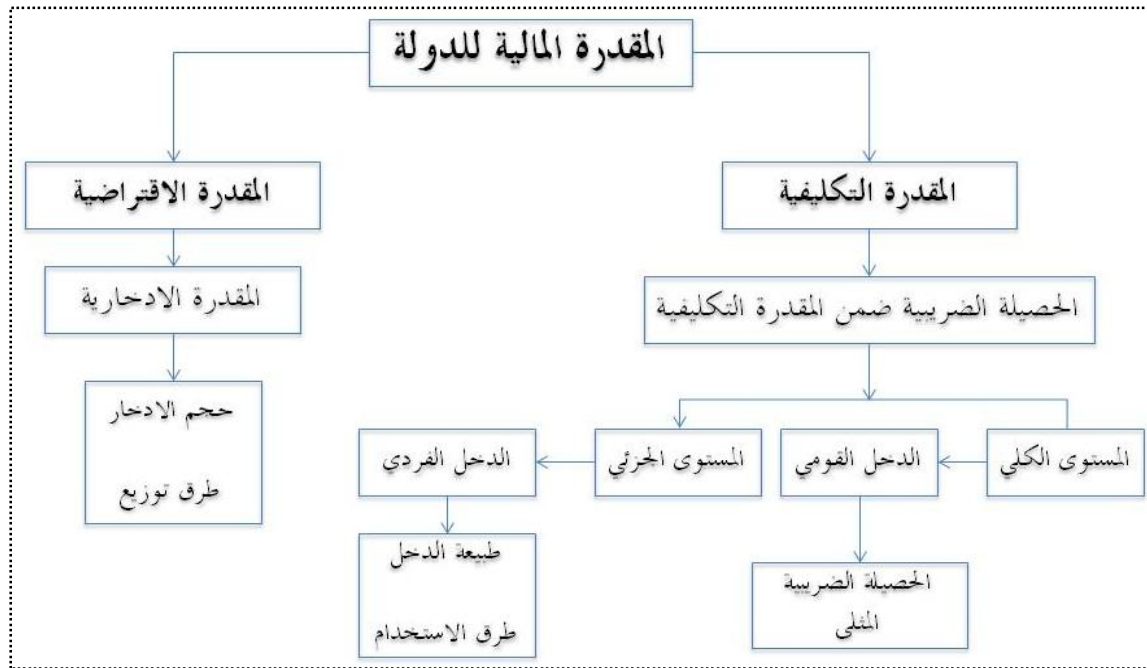
⁴ بودخدخ كريم، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

إلى زيادة ظاهرية في النفقات الحكومية. إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة، قاعدة شمولية تقتضي التقييد دون إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات، يؤدي إلى زيادة حجم النفقات الحكومية بشكل واضح.

4- سياسة الإنفاق الحكومي والمقدرة المالية للدولة

تعتبر المقدرة المالية للدولة عنصرا مهما في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق الحكومي خلال الفترة المقبلة. وتقوم المقدرة المالية للدولة أساسا على عاملين مهمين - كما هو مبين في الشكل الموالي - أولهما مقدرتها التكلفة وثانيهما مقدرتها الافتراضية.

الشكل رقم (05): العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

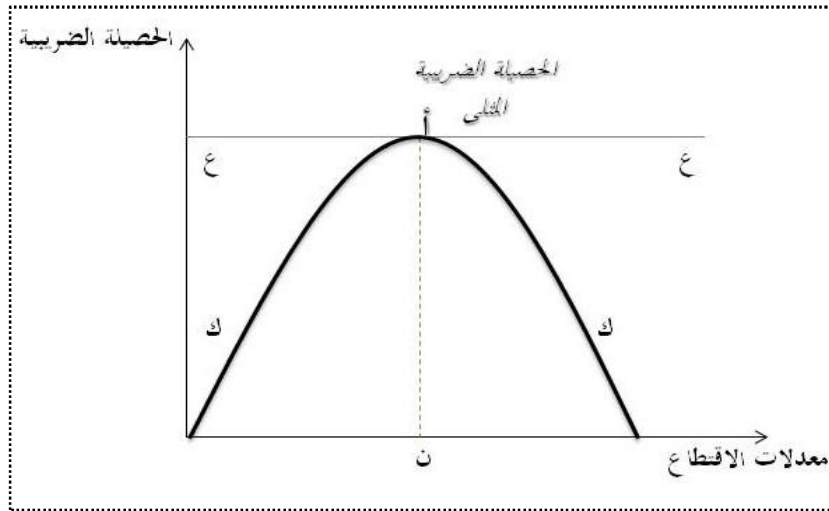
4-1- المقدرة التكلفة

أو ما يسمى بالطاقة الضريبية للدولة، إذ تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة على الإطلاق، حيث تمثل ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة.¹ وتعني القدرة التكلفة للاقتصاد الوطني قدرة هذا الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية الوطنية، في حين أن القدرة التكلفة للفرد تعني قدرته على تحمل العبء الضريبي، (المستوى الجزئي)، ويتوقف ذلك على مستوى الدخل وطرق استخدامه.²

وتؤثر الضرائب على الإنفاق الحكومي كونها كلما زادت كلما أمكن زيادة الإنفاق الحكومي. وتحدد الإشارة إلى أن هناك فرقا بين الطاقة الضريبية والعبء الضريبي، حيث أن الأولى هي تلك النسبة من الدخل القومي التي يمكن اقتطاعها دون أن تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، في حين أن العبء الضريبي يعنى بقياس مدى استغلال النظام الضريبي للطاقة الضريبية للاقتصاد.³

وبالتركيز على الطاقة الضريبية في المستوى الكلي لها، يمكن دراسة القدرة التحملية للدخل الوطني بغرض الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى المحققة من خلال هذه القدرة، والشكل التالي يوضح لنا من خلال منحنى لافر الحصيلة الضريبية المثلى.

الشكل رقم (06): منحنى لافر للحصيلة الضريبية المثلى



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

¹ وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

² بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2010؛ ص 25.

³ وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

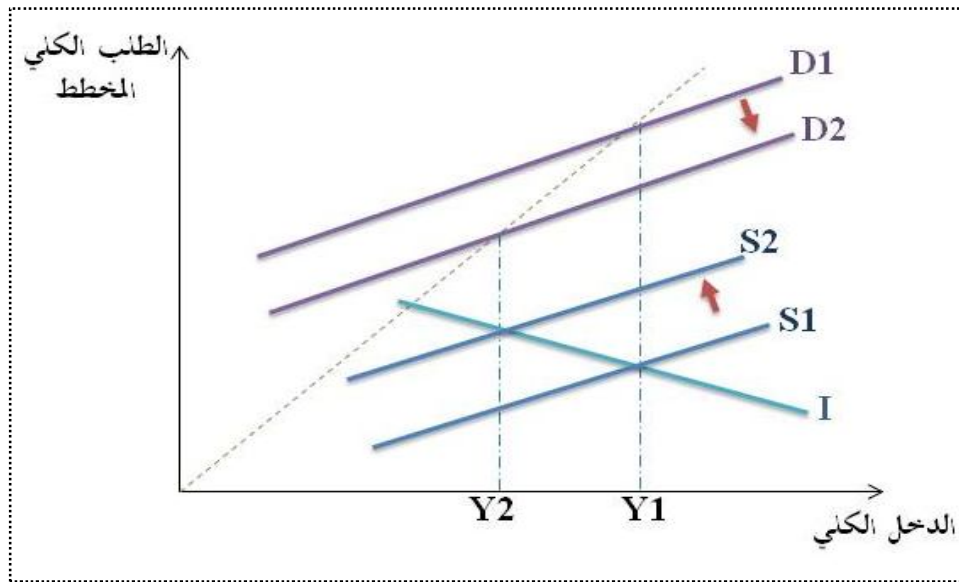
يوضح الشكل السابق كيفية الوصول إلى حصيلة ضريبية مثلى في ظل مستوى معين من المقدرة التحملية للدخل الوطني، إذ يمثل المسار (ع ع) الحصيلة الضريبية في مستوى واحد في حين أن المنحنى (ك ك) يمثل تطور القيلة التحمليّة للدخل الوطني. تنشأ النقطة - أ - بتماس مسار الحصيلة الضريبية لذروة منحنى القدرة التحملية للدخل الوطني والتي تتحدد بذلك الحصيلة الضريبية المثلى والتي تقابل أحسن مقدرة تحميلية للدخل في النقطة ن.

2-4- المقدرة الاقتراضية

تتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموما فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار.¹

يفترض النموذج الكينزي أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة ومن ثم انخفاض الدخل الوطني، وهذا ما يسمى بـ "لغز الادخار" والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (07): منحنى موضح للغز الادخار



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

¹ بن عزة محمد، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

اعتماداً على الشكل السابق، فإن انتقال منحى الادخار من S_1 إلى S_2 سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي من D_1 إلى D_2 باعتبار أن الادخار هو استهلاك مؤجل، وفي النتيجة فإن زيادة الادخار الإجمالي أدى إلى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل من y_1 إلى y_2 .

وبالتالي، تستطيع الدولة رفع من القدرة الاقتراضية لها (خاصة في الدول النامية) وذلك بالاستناد إلى العوامل التالية:¹

- حجم الادخار الفردي، حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم، وهذا من شأنه رفع القدرة المالية للدولة؛
- طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وذلك في إطار السوق المالية حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة العالية لذا ينبغي على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة الممنوحة.

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومي، والذي يركز بشكل أساسي على البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية، هذه الأخيرة التي لها آثار عميقة على القيمة المضافة الناتجة في الاقتصاد، مما يمنح سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري أهمية كبيرة.

1- مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

الإنفاق الحكومي الاستثماري هو أحد أقسام الإنفاق الحكومي وذلك حسب التقسيم الاقتصادي باتخاذ الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي كمعيار للتصنيف. وهذه النفقات تخصص لتكوين رأس المال وتبرز أهميتها في كونها تهدف أساساً إلى تنمية الثروة القومية، وبشكل عام تشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل.²

وبالحديث عن رأس المال، يجب تحديد معناه أولاً، إذ يجب التفرقة بين التعريف الضيق والتعريف الواسع لرأس المال، فأمّا الأول فهو يقتصر على المصانع والآلات والبضائع، في حين أن الثاني يسع تلك العناصر إلى جانب

¹ وليد عبد الحميد العايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 107-108.

النفقات على التقنية والصحة والتعليم والتدريب وتحسين ظروف المعيشة. وبالتالي نجد أن المجال الإضافي المتمثل أساساً في رأس المال الاجتماعي اتخذ صبغة الإنفاق على الخدمات الأساسية التي في حقيقتها غير منتجة بشكل مباشر إلا أنها أساسية من أجل تشغيل العمليات الإنتاجية؛ إذ يتكون رأس المال الاجتماعي من النقل، الاتصالات، الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ،... وغيرها من ما تمثل في مجملها البنية التحتية.¹

إن الإنفاق الاستثماري يركز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية وكذا الإنفاق على المشاريع الإنتاجية. وتصدر الإشارة إلى كون هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماماً وإنما هناك تداخل كبير بينهما، مما يجعلهما متكاملين، ويرجع ذلك أساساً في صعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل صنف على خلق القيمة ورفع القدرة الإنتاجية وكذا على المتغيرات الاقتصادية.

1-1- الإنفاق على المشاريع الإنتاجية

يتمثل أساساً في الإنفاق على نوعين من الأنشطة، الأنشطة السلعية مثل الأنشطة الزراعية، الصناعية، التحويلية والصناعية الاستخراجية والتعدينية. والأنشطة الخدمية الإنتاجية مثل النشاط السياحي والتجارة.²

إن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة، فهي تمثل في العديد من الدول (خاصة التي كانت تابعة للنظام الاشتراكي، والتي تمر بفترة اقتصادية انتقالية) الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي.

ويعمل هذا الجزء من الإنفاق بشكل أساسي على زيادة الإنتاج المحلي، والذي هو أساس للنهوض بالاقتصاد ولفت الانتباه الاستثمار العالمي، فالطفرة الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا لم تكن لتحدث لولا اهتمامها بالاستثمار المحلي أولاً والذي وصل إلى أكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي.³

1-2- الإنفاق على البنية التحتية

اختلفت التعاريف والتوجهات حول مشاريع البنية التحتية وتحديد إطارها ومفهومها، وذلك لاختلاف التركيز على طبيعتها (اقتصادية أو اجتماعية أو الاثنين معاً) أو الغرض منها والهدف الذي تساهم في تحقيقه.

¹ إيهاب سلام، القرارات الاقتصادية بين الفرد والمجتمع، الطبعة الأولى، مصر، من دون سنة نشر، ص: 67-68.

² - عبد الحسين زيني، الحسابات القومية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 215-216.

³ بيانات البنك الدولي من خلال الرابط (اطلع عليه يوم 2013/11/24)

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries?display=default>

بأخذ المفهوم الواسع للبنية التحتية، فيمكن تعريفها على أنها "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة؛ وتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتھا، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتھا، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقھا بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم".¹

هذا وقد ارتبط مفهوم البنية التحتية بالأمر بالثورة الصناعية، أين عُرِفَت على أنها "مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة أو ما يسمى بالبنية الصناعية أو البنية الهيكلية اللازمة للصناعة. وبتوسع المفهوم من خلال إدراج أنشطة رأس المال الاجتماعي، رأى كوتنر (Cotner) أن البنية التحتية تتميز بكون:²

- أنها تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية وتعتبر شرطاً مسبقاً لتحفيز النمو الصناعي،
- أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والانتقال لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها،
- أن الطاقات المنتجة لهذه الخدمات تتميز ببعض الخصائص، مثل وفات النطاق واستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وأنها معمرة بصورة غير عادية.

يتطلب الاستثمار في البنى التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة وميزانيات كبيرة، فضلاً عن كون طبيعة مخرجاته ترجع بالقيمة المضافة للدولة بشكل أساسي، لذلك ففي الغالب تقوم الدولة بتسطينه هذه البرامج وتكفل بالإنفاق والتسيير والصيانة دون القطاع الخاص، أي أن هذا الأخير لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع إما لارتفاع التكاليف أو انخفاض العائد في بعضها.³

فالدولة تتميز بقدرتها على تمويل المشاريع الضخمة إلى جانب عدم وجود ضغط عليها من قبل سوق الأوراق المالية على مؤسساتها لتخفيض التكاليف بالإضافة إلى عدم وجود قيود على الميزانية بانعدام خطر الإفلاس، هذا من جهة ومن جهة أخرى فعلاوة على التركيز على البناء القاعدي للصناعة والاقتصاد، فالدولة تهتم بالتكفل

¹ محمود محمد داغر وعلي محمد علي، "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا"، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 51، 2010، ص: 115.

² محمود محمد داغر وعلي محمد علي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

³ سعاد سالكي وموري سمية، "الإنفاق العام إحدى آليات تطوير القطاع الأجنبي بالجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر، 2011، ص: 769.

بشكل أفضل بالجوانب الاجتماعية.¹

إن البنية التحتية مهمة جدا في الاقتصاد، فحسب دراسة للمعهد الماكينزي العالمي حول الإنفاق الذكي، قُدِّرَ أن العالم يحتاج إلى إنفاق 57 تريليون دولار على البنية التحتية التي تعد عصب أي اقتصاد من الآن و حتى 2030 لتحقيق معدلات النمو المتوقعة، ويزيد هذا الرقم 60% تقريبا عن مبلغ 36 تريليون دولار الذي أنفق في الثمانية عشر عاما الماضية. واعتبرت الدراسة أن لدى كوريا الجنوبية وسنغافورة ومقاطعة أونتاريو الكندية مؤسسات بيئة تحتية نموذجية يمكن الاقتداء بها.²

2- سياسات الاستثمار الحكومي وأهدافها

لا تعدو سياسات الاستثمار الحكومي على كونها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة (الدولة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة."³

ولقد حاول بعض الاقتصاديين تحديد نطاق الإنفاق الحكومي الاستثماري باعتماد مبدأ إنتاجية الإنفاق الحكومي، إذ أن الجدل القائم هو حول تحديد ماهية الإنتاجية، كون الاستثمار الحكومي لا يعنى بإنتاج السلع المادية وحدها، بل ويخلق خدمات غير مادية أيضا. لذلك فالإنتاج ليس خلقا للسلع، وإنما خلق للمنفعة سواءً أكان بإنتاج سلع أو خدمات مادية وغير مادية.⁴

وعليه يمكن القول أن مفهوم الربحية القومية يختلف عن مفهوم الربحية التجارية، ذلك أن الهدف من تحليل الربحية القومية هو تقدير مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع، لذلك تؤخذ بعين الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع سواء القابلة للقياس وغير القابلة للقياس.⁵

¹ Infrastructure –time to invest; WRR, amesterdam 2008, P61.

² لندن رويترز، "دراسة الإنفاق الذكي على البنية التحتية ضروري للنمو"، جريدة اليوم السابع، الجمعة 18 جانفي 2013، القاهرة.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003. ص: 180.

⁴ عبد المنعم فوزي، 1972، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁵ حمدي عبد العظيم، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت BOT، الطبعة الرابعة، 2006، ص: 193.

فبالنسبة للمنافع الاجتماعية للمشروع القومي فهي تلك التي تعود على المجتمع نتيجة تنفيذ هذا المشروع مثل: إيجاد عمالة مدربة، زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي، الاستفادة من المرافق الخاصة بالمشروع، تقليل الفوارق بين المناطق الإقليمية المختلفة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يترتب على المشروع نفقات اجتماعية يتعين تقديرها وأخذها في الاعتبار، مثالا على ذلك: أضرار تلحق بالبيئة، تضرر مشاريع أخرى،... إلى غير ذلك.¹

اعتماداً على ما سبق يمكن طرح النقاط التالية:

- لا بد أن تتسم القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة بالوضوح والثبات والاستقرار.
- تسعى السياسات الاستثمارية القومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمارات من وجهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمها.
- هناك مناخ استثماري ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق الأهداف المسطرة من عدمها، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة.
- لأن سياسات الاستثمار هي مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع لسياسات الاستثمار من حيث حجم وأولويات الاستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وإستراتيجيته الإنتاجية...

- إن توجهات وسياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف.
- لا بد أن تكون سياسات الاستثمار محفزة لكي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة.

- هناك حاجة إلى تميز السياسات الاستثمارية الحكومية بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، وتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق آثارها الواقعة على المجتمع بصفة خاصة (مثلاً: إذا لم تحقق السياسة الاستثمارية التوظيف المطلوب سيؤدي ذلك حتماً إلى تفاقم مشكل البطالة وما ينجر عنه من مشاكل تصيب الاقتصاد والمجتمع ككل).

- تتحدد أهداف السياسات الاستثمارية الحكومية غالباً في: تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، تحقيق التوظيف الكامل، زيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي)، المساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية إلى جانب بعض الأهداف الفرعية.

¹ أحمد محمد مندر، مذكرات في التخطيط الاقتصادي والحسابات القومية، النسخة الرقمية أسك زد، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2013؛ ص: 58.

— تعتمد السياسات الاستثمارية على تقدير العائد الاقتصادي والاجتماعي من وجهة نظر الاقتصاد القومي وذلك من خلال الموازنة بين منافع ونفقات المشروع.¹

3- تخطيط الاستثمار القومي

تتسم معظم الدول النامية بالندرة النسبية للأموال المتاحة للاستثمار، مما يستوجب العمل على حسن استخدامها وتوجيهها إلى أكفأ الاستخدامات الممكنة، ويتطلب ذلك التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد القومي.

يقصد بتخطيط الاستثمار جميع العمليات المتعلقة بتخصيص الاستثمار وتوزيعه على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بما يحقق أقصى عائد ممكن من الموارد المتاحة للاستثمار.²

3-1- أهمية تخطيط الاستثمار الحكومي

يعتبر تخطيط الاستثمار حجر الأساس لتوزيع الإنفاق وتحديد حجمه، حيث تظهر العديد من الدراسات وجود ارتباط موجب بين التراكم الرأسمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الكثير من الدول، ولكي يتمكن المجتمع من زيادة الطاقات الإنتاجية المتاحة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لابد من تخصيص جزء من الإنتاج الجاري لأغراض الإنتاج في المستقبل.³

تزداد أهمية تخطيط الاستثمار في الدول النامية التي تتميز بندرة الأموال المتاحة للاستثمار وضعف معدلات التراكم الرأسمالي مما يتطلب ضرورة العمل على استخدامها بأفضل طريقة ممكنة. يضاف إلى ذلك أن التنسيق بين الاستثمارات المختلفة يؤدي إلى الاستفادة الكاملة من الوفرة الخارجية التي تسببها بعض الاستثمارات ولا يمكن الاستفادة منها بدون تخطيط أو تنسيق بين الاستثمارات، أو أن تخطيط الاستثمار يؤدي إلى تحويل الوفرة الخارجية إلى وفرة داخلية يترتب عنها تخفيض في تكلفة الاستثمار.

3-2- مراحل تخطيط الاستثمار الحكومي

يتكون تخطيط الاستثمار من أربعة مراحل رئيسية، وهي تحديد الحجم الكلي للاستثمار، التخصيص

¹ أحمد محمد مندر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، مكتبة القدس الشرقية، الطبعة الثانية، مصر، 2003، ص: 201.

³ أحمد محمد مندر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

القطاعي، تقويم المشروعات التي يتم تنفيذها داخل كل قطاع والتوطين المكاني للاستثمارات.

3-2-1- تحديد الحجم الكلي للاستثمار

يتوقف الحجم الكلي للاستثمار القومي على عوامل عديدة منها مستوى الدخل القومي، معدل النمو المخطط، الفترة الزمنية للخطة، المصادر المتاحة لتمويل الاستثمار،... وغيرها من العوامل. إلى جانب هذه العوامل، توجد عدة معايير لتحديد الحجم الكلي للاستثمار، منها: معيار الحد الأدنى للاستثمار (Minimum Rate of Investment)، معيار الحد الأقصى للاستثمار (Maximum Rate of Investment)، معيار المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي (The Absorptive Capacity).¹

3-2-2- التخصيص القطاعي

يتم في هذه المرحلة توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد القومي، من قبل الهيئة التخطيطية المقرر تنفيذها خلال فترة الخطة وهناك عدة معايير يُعتمد عليها خلال هذه المرحلة تختلف باختلاف أهداف الخطة التنموية؛ من أهم هذه المعايير معيار أدنى كثافة رأسمالية، معيار أعظم إنتاجية حدية اجتماعية للاستثمار ومعيار أعظم فائض للاستثمار بعد استقطاع مخصص الأجور.²

أما فيما يخص تخصيص الاستثمارات داخل القطاع،³ فتعتمد على الاختيار والمفاضلة بين المشاريع بأخذ جميع آثار المشروعات الاقتصادية والاجتماعية بالحسبان؛ ومن بين المعايير المستخدمة في هذه الحالة:

- معايير الربحية التجارية؛ تعتمد على عدة مقاييس في المفاضلة بين المشاريع من بينها: القيمة الحالية للعائد، سعر الخصم الداخلي، فترة الاسترداد...

- معايير الربحية الاقتصادية؛ تختلف عن سابقتها بكونها لا تقتصر على النتائج الداخلية للمشروع بل تتعدى ذلك إلى التأثيرات الخارجية للمشروع على الاقتصاد القومي ككل. تعتمد أيضا على عدة مقاييس من بينها: نسبة المنافع إلى التكاليف، طول فترة تجميد المشروع...

- معايير الربحية الاجتماعية؛ تختلف عن سابقتها بكونها تشمل الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع على المجتمع سواء أكانت هذه الآثار قابلة للقياس أو غير قابلة للقياس.

أما ما يتعلق بالتوزيع الإقليمي للاستثمارات،⁴ فيتم ذلك بما يحقق التوازن في توطين الاستثمارات للوصول إلى

¹ أحمد محمد مندر، مرجع سبق ذكره، ص: 41-43.

² طلعت الدمرداش إبراهيم، 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 211-212.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 213-217.

⁴ طلعت الدمرداش إبراهيم، 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 218-219.

التوازن في التنمية الإقليمية ويمكن الاعتماد على عدة معايير في توطيد الاستثمارات إقليمياً، من بين هاته المعايير ما يلي:

- الكثافة السكانية لكل إقليم.
- الرغبة في استغلال موارد عاطلة في بعض الأقاليم.
- أولويات تنمية بعض الأقاليم الفقيرة.
- أولويات تنمية مناطق جديدة لتخفيف الكثافات السكانية في المناطق الحضرية القائمة.
- أولويات المشاريع القومية الكبرى.
- اعتماد المعايير الاقتصادية للتوطن (مثل: القرب من الأسواق، القرب من المواد الخام، القرب من مصادر القوى المحركة، القرب من القوى العاملة الرخيصة، القرب من خطوط النقل والموانئ...).

3-2-3- تقييم المشروعات الاستثمارية

تعتبر هذه المرحلة مهمة جداً وذلك للاعتبارات التالية:¹

- لما كانت الموارد المتاحة لأي مجتمع محدودة وتوجد لها استخدامات عديدة فإن هذا يستلزم بالضرورة وضع أولويات لإنشاء المشروعات الجديدة بهدف اختيار المشروعات الأكثر كفاءة فضلاً عن ضرورة تقييم المشروعات القائمة فعلاً بهدف ضمان تشغيلها بطاقاتها المثلى.
- عدم القيام بالتقويم يؤدي حتماً إلى تبديد الموارد الاقتصادية فضلاً عن انخفاض معدل النمو في الدخل القومي.
- يؤدي الاختيار السيئ للمشروعات إلى إطالة فترة إنشائها، أو اختيار مشروعات إنتاج سلع لا يوجد طلب عليها أو مشروعات لا تعمل بطاقاتها الكاملة، وكل هذا يؤدي إلى خلق دخول نقدية جديدة دون أن يقابلها زيادة ملائمة في السلع المنتجة مما يساعد على توليد مزيد من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار...

وتشتمل هذه المرحلة على القيام بدراسة مبدئية للمشروع، ودراسة فنية له وتقييم الربحية (بأنواعها) للمشروع. يراعى أن جميع مراحل تخطيط الاستثمار متداخلة مع بعضها البعض وتؤثر كل منها في الأخرى، بل إن اتخاذ قرار في إحدى المراحل قد يفرض اتخاذ قرار بصورة معينة في مرحلة أخرى. وعند تخطيط البرنامج الاستثماري للخطوة يتم معالجة كل مرحلة على حدة أولاً، ثم يتم التعامل مع تلك المراحل دفعة واحدة لإدخال التعديلات اللازمة على كل مرحلة حتى يكون البرنامج الاستثماري متسقاً ومنطقياً¹.

¹ أحمد محمد مندر، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

خلاصة الفصل

تعددت التعاريف والمفاهيم التي قدمت للتنمية المستدامة، وذلك حسب المؤسسة أو الهيئة أو المفكر الذي تبناها، لكن كل هذه الجهات تتفق حول أبعاد التنمية المستدامة، وتشترك في اهتمامها بالمشكلات البيئية واستغلال الموارد الطبيعية والتي يمكن اختزالها في البعد البيئي للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وذلك وفق مبدأ تحقيق احتياجات الأجيال القادمة فضلاً عن احتياجات الأجيال الحالية.

ظهور مفهوم التنمية المستدامة فرض الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات تدخل الحكومات في الاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة، هذه الأخيرة التي ترتبط باعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها مالية واقتصادية، لأن السلطة السياسية هي التي تقرر ما إذا كانت سياسيتها الإنفاقية تحقق المنفعة العامة أو لا. فضلاً على أن تدخل الدولة من خلال الإنفاق مرتبط بشكل التدخل، فالإنفاق في الدولة الحارسة يختلف عنه في الدولة المتدخلة. لذلك فحدود الإنفاق تتوقف على مدى تدخل الدولة، ومستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد يتوقف على المزيج الأمثل المقرر بين الخاص والعام، ويبرر التدخل الحكومي بوجود عيوب على مستوى السوق تستدعي سياسات تدخلية بالاعتماد على معيار الكفاءة من خلال تحقيق فوائد أكبر للدولة بأقل التكاليف ومعيار العدالة في توزيع الدخل.

الحديث عن الإنفاق الحكومي غالباً ما يركز على أحد أهم أقسامه وهو الإنفاق الاستثماري، الذي يجمع بين الإنفاق على البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية بشكل خاص. وتحديد سياسة الإنفاق الإنتاجي الحكومي تختلف عن وضع سياسة في إطار انجاز مشاريع إنتاجية في القطاع الخاص، ذلك لأن تحليل الربحية القومية مرتبط بمدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية وغير اقتصادية للمجتمع. ويعد تخطيط الإنفاق الاستثماري نقطة مهمة، ويعتمد على عدة مراحل أهمها تحديد الحجم الكلي للاستثمار، التخصيص القطاعي، تقويم المشروعات والتوطين المكاني لها.

الفصل

الشیانی

الفصل الثاني: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

يعول واضعوا السياسات الاقتصادية بشكل كبير على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في توجيه الاقتصاد بشكل عام وللتركيز على حل مشكل أو بعض من مشاكله بشكل خاص، ذلك كون هذه السياسة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية.

وفي إطار التوجهات الجديدة نحو تبني فكر الاستدامة ضمن المخططات التنموية، انتقل التركيز إلى آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على المتغيرات البيئية خاصة كون في حال وجود دور وتدخل كبيرين للدولة في الاقتصاد، الأمر الذي يعني تخطيط وتوجيه الاستثمارات بشكل عقلاني ورشيد بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية المستدامة.

بغية التعمق في معرفة كيفية انعكاس آثار سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على تحقيق التنمية المستدامة وذلك من الناحية النظرية، وكيفية الاعتماد على هذه السياسة في الفترات الظرفية على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى وجب توزيع آثار السياسة الإنفاقية الاستثمارية على أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية منفصلة. لذلك جاء الفصل الثاني مقسما إلى المباحث الثلاث التالية:

- المبحث الأول: الدور الاقتصادي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري؛
- المبحث الثاني: الدور الاجتماعي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري؛
- المبحث الثالث: الدور البيئي والتكنولوجي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

المبحث الأول: الدور الاقتصادي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

إن للنفقات الحكومية الاستثمارية دورا اقتصاديا كبيرا، ويعود ذلك إلى قدرتها على التأثير بطرق مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي، مجملات الطلب الكلي (استثمار كلي و استهلاك كلي)، التضخم وكذا الاستقرار الخارجي. لذلك تعتمد الحكومة على هذه الأداة في توجيه وتحقيق أهداف السياسة التنموية الاقتصادية وغير الاقتصادية بصفة عامة وأهداف السياسة المالية بصفة خاصة.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى أهم العناصر الممثلة للدور الاقتصادي للنفقات الاقتصادية مع تبيان بعض آليات تأثيره على الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة، مع الإشارة إلى أن هذه الآثار هي غير منفصلة بل متداخلة ومتراكبة فيما بينها.

1- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الناتج الوطني والنمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي بصفة عامة، إذ من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي كون هذا الأخير يمثل إحدى مكونات الإنفاق الكلي.

وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالنسبة للإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي.¹

وتتوقف درجة تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على مدى كفاءة استخدامه، وبمعنى آخر حسب إنتاجية هذا الإنفاق، وذلك من خلال انعكاس الإنفاق الاستثماري على الناتج الوطني بالإيجاب خاصة بزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، والتي تحدث من خلال زيادة الطلب الفعال. فزيادة الطلب الفعال من خلال الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستثمار وعلى سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.²

¹ وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

² دراوسي مسعود، 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي الكلي، والعكس صحيح.¹

وقد يتبادر إلى الذهن تساؤلات حول العلاقة بين الإنفاق على البنية التحتية والنمو الاقتصادي وذلك نظرا لكون هذا الإنفاق يمثل قسماً كبيراً من الإنفاق الحكومي الاستثماري هذا إلى جانب كون الإنفاق على البنية التحتية يتطلب في الغالب مبالغ طائلة وضخمة جداً.

يمكن القول أن الإنفاق على البنية التحتية يستميل ويحفز (Stimulate) النمو، إذ أن هذا الإنفاق يؤدي إلى رفع عائدات الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر (خاصة في حالة استخدام تكنولوجيا حديثة الإنتاج). وبالطريقة نفسها، يتم تحفيز وجود الاستثمارات كبيرة الحجم في أنشطة الإنتاج المباشرة، كما تؤدي تجهيزات البنية التحتية إلى إحداث آثار إيجابية في مدخلات المشاريع الصناعية، تتمثل في الوفرة الاقتصادية بأنواعها، مما يساعد على انخفاض تكلفة الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي بدوره له آثار قوية في البنية التحتية والتي تتمثل حسب "قانون فاغنر" للنمو الاقتصادي في أنه بافتراض أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية، فإن العرض الكلي سيستجيب لتلبية هذا الطلب، وهو ما يحفز النمو على الزيادة، وهذا النمو المتزايد يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية. كما يُعرف هذا القانون في الأدب الاقتصادي بـ "مدخل جانب الطلب Demand Side Approach" الذي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى إحداث زيادة في الإنفاق الحكومي.

وهذه الآثار المتبادلة تتجسد في أن الإنفاق على البنية التحتية يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات. هذه العلاقة التبادلية حسب التوجه الكينزي توضح أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، وهو ما يقتضيه "قانون فاغنر".²

وقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية على العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي، والتي يعتمد معظمها على إطار "دينيسون Denison" المحاسبي للنمو، والذي يفسر بالتغير في رأس

¹ دراوسي مسعود، 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

² محمود محمد داغر وعلي محمد علي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 118-119.

المال المادي، رأس المال البشري، التكنولوجيا، والكفاءة في استعمال الموارد، أين يُعد الإنفاق الحكومي الاستثماري مساهما بإيجابية في النمو الاقتصادي إذا ما دعم هذا الإنفاق أيّ عنصر من هذه العناصر. وقد أُكّدت هذه الدراسات على أن الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يتميز بالكفاءة والإنتاجية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حين أن غياب الكفاءة والإنتاجية قد يؤدي إلى أثر سلبي على النمو الاقتصادي.¹

2- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستثمار الكلي

يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري أن تؤثر على الاستثمار الكلي خاصة إذا كان من قبيل إنفاق منتج الذي يزيد من حجم الأصول في حوزة المجتمع ولآثاره الإيجابية على الاستثمار الكلي حيث يمكن أن يكون سلاحا فعالا لمعالجة الكساد ونقص حجم الاستثمار الخاص، كما أن سياسة الإنفاق الاستثماري كفيلة بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فضلا عن استخدامها كسلاح لزيادة متوسط الدخول الفردية الذي يسمح بزيادة المقدرة الادخارية لدى الأفراد.

ففي حالة زيادة الكفاءة الإنتاجية المتمثلة في زيادة مرونة جهازه الإنتاجي، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري سيكون له أثر إيجابي على معدلات الاستثمارات القومية سواء العامة أو الخاصة؛ حيث يكون حافزا لزيادة الاستثمار الخاص، كما يمكن أن يكون عاملا لسد فجوة في الاستثمارات الكلية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

ونظرا لتعدد الوسائل التي تستخدمها الدولة في التأثير على حجم الاستثمار، فإنه من الواجب التنسيق بين هذه الوسائل والتوفيق بينها وبين درجة خطورة الركود، حيث:²

- في حالة الركود الخفيف: يجب أن يتجه الاهتمام إلى المخزون الذي يزيد بعد فترات الرواج ويؤدي تراكمه إلى عدم وجود طلبات كافية في معظم فروع النشاط الاقتصادي ذلك من خلال القيام باستثمارات عامة ذات كثافة رأسمالية منخفضة،

¹ ke-young Chu & Richard hemming, public expenditure handbook, international monetary fund, washinton, USA, 1991. P: 27-28.

² - وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

- في حالة الركود الحاد: ينخفض الاستثمار في رأس المال الثابت في حين توجد فرص استثمارية، هنا يجب على الدولة تحسين ربحية الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الأخرى والقيام باستثمارات عامة طويلة الأجل ذات كثافة رأسمالية مرتفعة،
- أما في حالة الركود العام: وذلك عندما لا توجد فرص استثمارية في فروع كثيرة من النشاط الاقتصادي، وفي هذه الحالة لا يؤدي تشجيع الاستثمار الخاص إلى أية نتيجة، ولهذا يجب على الدولة القيام بمجهود استثماري شامل يؤدي إلى تنمية اقتصادية واسعة.¹

وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يستند أساساً إلى نظرية "المشروعات العامة Public Works" والتي فكرتها ترتكز على الكساد هو انحراف أو عدم توازن مؤقت وأن الاستثمار العام يجب أن يتكيف تبعاً لحجم الاستثمار الخاص في أوجه الدورة التجارية المختلفة. ويرى الدعاة لهذه الفكرة ضرورة إعداد دراسات عن مختلف المشروعات في فترات التوظيف الكامل كي يمكن تنفيذها في فترات الكساد والبطالة. ويفترض أيضاً أن المشروعات العامة يمكن تأجيلها وأنه يسهل توقيت الإنفاق الحكومي الاستثماري. علاوة على ذلك يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الخاص يتعرض لموجات من عدم الاستقرار الطبيعي التي لا يمكن تفاديها، لذلك يلزم مقابلتها وتعويضها باصطناع عدم استقرار في الاستثمار الحكومي يضاد الاتجاه الأول، أي إذا زاد الاستثمار الخاص لجأنا إلى الإقلال من الاستثمار الحكومي، والعكس صحيح نلجأ إلى زيادة الاستثمار الحكومي في حال نقص الاستثمار الخاص.

ومع ذلك فمسألة تأجيل التوسع في الاستثمار الحكومي يكتنفها الكثير من الصعاب، إذ قد تدعو الحاجة أحياناً إلى القيام ببعض المشروعات الإنشائية أو الإنتاجية العامة في فترة يسودها مستوى عال من مستويات التوظيف، لذلك فقد يتعذر إيقاف المشروعات العامة ولو كانت فترة الكساد قصيرة وبالتالي يتحتم الاستمرار في تنفيذها. لذلك فالأفضل العمل دائماً على تحقيق مستويات مستقرة لكل من الاستثمار الحكومي والخاص، دون إخضاع الاستثمار الحكومي لتقلبات الاستثمار الخاص.²

¹ وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 165-167.

² عبد المنعم فوزي، 1972، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

إن النفقات الحكومية الاستثمارية تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له خاصة إذا ركزنا على الإنفاق على البنية التحتية، لكون هذا الأخير يميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار.¹

حسب كينز هناك عوامل خارجية وأخرى داخلية تؤثر على الاستثمار، وتأخذ دالة الاستثمار الشكل

$$I = I_0 - e \cdot i \quad \text{التالي:}$$

حيث:

يمثل I_0 الاستثمار الأولي و e حساسية الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة i . من خلال المعادلة السابقة، نلاحظ أن لسعر الفائدة دوراً أساسياً في التأثير على حجم الاستثمار، لذلك بالإمكان دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على سعر الفائدة من خلال ما يُعرف "بأثر المزاحمة crowding out effect".²

إن فرضية المزاحمة هي من أقدم التحاليل الاقتصادية التي تعود إلى نظرية التعادل الركاردي بين الدين العام والضرائب، ولكن سنتناول جزءاً صغيراً من النظرية وهو المتعلق بالإنفاق الاستثماري فحسب. إذ تبعاً لأثر المزاحمة، فإنه في حالة وجود حساسية استثمار كبيرة لسعر الفائدة فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة في الدخل حيث يكون إثر المزاحمة كبير، أما في حالة حساسية استثمار صغيرة لسعر الفائدة فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل حيث يكون أثر المزاحمة صغيراً نسبياً، ومن ثم تكون سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري فعالة. وبالتالي كلما زادت حساسية الاستثمار لسعر الفائدة كلما انخفضت سياسة الإنفاق الحكومي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى.³

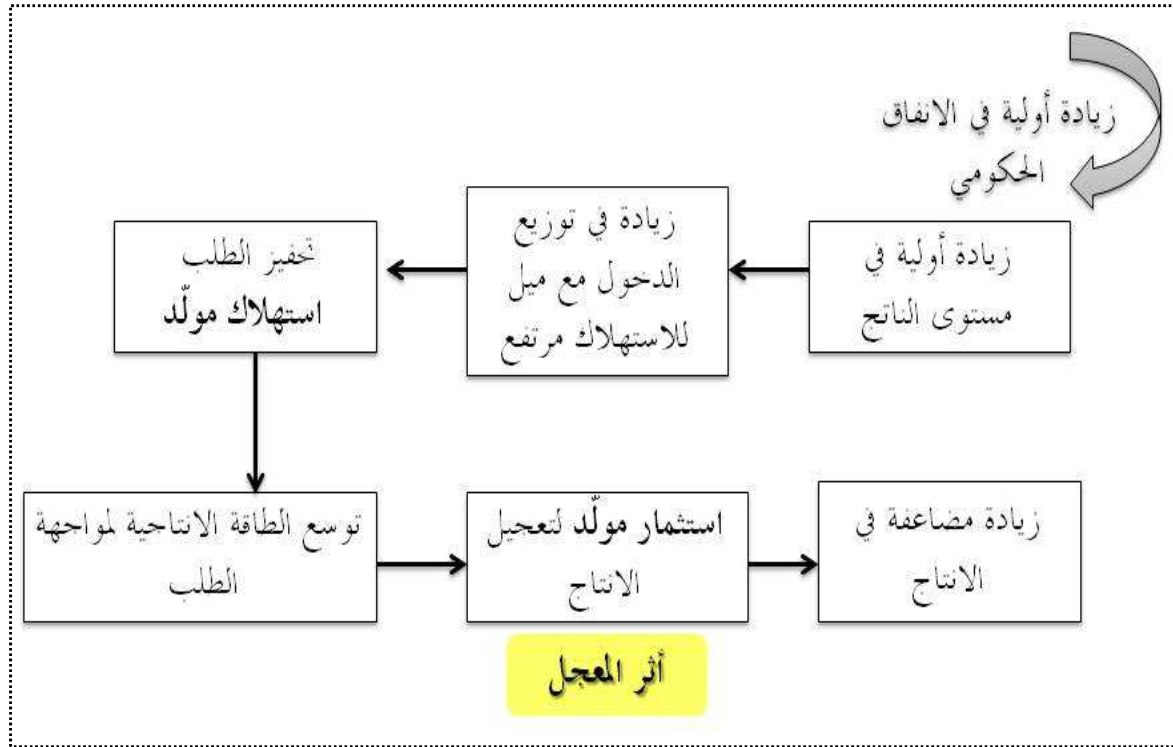
ولا تقتصر آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري على ما ذكر أعلاه، إذ بوجود عدة عوامل من بينها الزمن تتولد عدة آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من بين هذه الآثار "أثر المعجل the accelerator effect" أو ما يطلق عليه اسم "المسارع" أو "الاستثمار المؤلّد"، والذي يمكن توضيحه مبدئياً حسب الشكل التالي:

¹ سعاد سالكي وموري سمية، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 769.

² وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 172.

الشكل رقم (08): مخطط توضيحي لأثر المعجل



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 149

يوضح المخطط أعلاه أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري يولد زيادة في الدخل، ومن ثم زيادة في توزيع الدخل خصوصاً لذوي الدخل الثابت. ومع افتراض ميل حدي للاستهلاك مرتفع، يتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وتعجيل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية (أثر المعجل).

وينصرف أثر المعجل في التحليل الاقتصادي إلى تحليل أثر زيادة أو نقص الإنفاق على حجم الاستثمار، حيث تتوقف زيادة هذا الأخير على:

- كمية رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية حيث كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار،
- وجود طاقة إنتاجية معطلة حيث يسمح ذلك بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.¹

¹ وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 148-156.

اعتمادا على ما سبق يمكن القول أن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الكلي تعتمد بشكل كبير على حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (باعتبار ثبات العوامل الأخرى)، إذ في حالة ما إذا كانت هذه الأخيرة كبيرة فإن أي زيادة صغيرة في الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة صغيرة في الدخل، حيث يكون أثر المزاخمة كبير، أما في الحالة العكسية فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل حيث يكون أثر المزاخمة صغيرا نسبيا، ومن ثم تكون سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري فعالة.

3- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستهلاك الكلي

تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستهلاك الكلي بشكل كبير، فمن المعروف أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يُدخر، أي الجزء الذي لا يُنفق من الدخل بغاية الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لإشباع رغبات المستهلك.

من الناحية الرياضية، الاستهلاك هو دالة متزايدة بمعدل متناقص، بمعنى أنه كلة زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بمعدل أقل. ونظرا لتفاوت توزيع الدخل، فإن هناك احتمال لوجود فئة غير قادرة على الحصول على الحد الأدنى اللازم للمعيشة مما يؤثر على الطلب الفعال. وهنا يكون التدخل الحكومي من خلال الإنفاق الاستثماري لعلاج الموقف، فزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى خلق فرص عمالة جديدة من شأنها زيادة القدرة الشرائية، ومن ثم يكون الإنفاق الحكومي الاستثماري عاملا مهما من العوامل المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الاستهلاك.

وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تحقيق أثر المضاعف^(*) بسبب الارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة التي يمسها الإنفاق، إلا أن العيب الأساسي في هذا الأسلوب هو صعوبة الرجوع عنه في حالة تجاوز مرحلة الركود، وبالتالي تفقد خاصية المرونة، فسياسة الإنفاق الاستثماري أحيانا لا يعتبر أداة سهلة وقاطعة في مواجهة التقلبات، ولكن لا شك في آثارها على مستوى الاستهلاك في الأجل الطويل.¹

إن من أهداف سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تشجيع الاستهلاك، ويمكن توضيح ذلك انطلاقا من معادلة الاستهلاك الرئيسية انطلاقا من معادلة الدخل القومي البسيطة والتي تكون بالشكل التالي:

$$Y = C + I \dots (1)$$

(*) أثر المضاعف في التحليل الاقتصادي هو المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك.

¹ وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 174- 175.

وإذا أضفنا مقدار التغير لأطراف المعادلة وبفرض أن هذا التزايد حصل نتيجة الإنفاق الحكومي من خلال أثر المضاعف تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\Delta C = \Delta Y - \Delta I \dots (2)$$

إن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تسبب الزيادة في الاستثمار بطريقتين:

بطريقة مباشرة، وذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي تشجع الاستثمار المستقل "Aut ΔI " أي التجديد في المعدات والآلات بقصد الاستفادة القصوى من إمكانيات الربح.

الاستثمار المحرض "Ind ΔI " الذي تولده زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي.

بعزل هذين المتغيرين عن بعضهما نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta C = (\Delta Y - \text{Ind} \Delta I) - \text{Aut} \Delta I \dots (3)$$

إن الزيادة المحرزة على الاستثمار تحددها النزعة الحدية للاستثمار والتي يُرمز لها بـ a ، ويمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$\text{Ind} \Delta I = a - \Delta Y \dots (4)$$

وبإضافة ΔY إلى الطرفين تُصبح المعادلة كما يلي:

$$\Delta Y - \text{Ind} \Delta I = \Delta Y (1 - a) \dots (5)$$

ومن خلال الصيغة الأخيرة يمكن القول أن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤثر على الاستهلاك حيث يكون هذا الأثر إيجابيا إذا كانت قيمة النزعة الحدية للاستثمار أصغر من الواحد بافتراض ثبات الأسعار، ولكون مستوى الأسعار T في الحقيقة غير ثابت ويتغير تبعا لتغير مستوى الاستهلاك الناتج عن تغير الإنفاق، وتغير الأسعار يعني تغير مستوى الدخل الحقيقي فارتفاع مستوى الأسعار يعني انخفاض الدخل الحقيقي. وبالتالي يصبح تأثير السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستهلاك مرتبطا بمستوى الأسعار إلى جانب عوامل أخرى كتأثير الاستخدام على الدخل.

أما فيما يخص الاستثمار المستقل، فهو يحدث عن طريق ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال، فارتفاع الأسعار له علاقة طردية بالإنتاجية الحدية لرأس المال مما يدفع المستثمر لزيادة استثماره، غير أن الحكومة تواجه هذا الارتفاع عن طريق رفع سعر الفائدة، وعندئذ لا يمكن ملاحظة زيادة كبيرة في الاستثمار، وارتفاع الأسعار

يمكن أن يؤثر على المستوى التكنولوجي فيتحسنه مما يبعث على تشكيل استثمارات مستقلة، فكلما صغرت القيمة ΔI بقدر ما كلما كان تأثير السياسة المالية على الاستهلاك كبيراً، فنقص الاستثمار المستقل الذي ينتج مباشرة عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري يشكل عنصراً إيجابياً يتيح الزيادة المنتظرة من التأثير غير المباشر على الاستهلاك الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.¹

وبالتالي يمكن القول أن لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تأثيراً على الاستهلاك الكلي بطريقة مباشرة من خلال الزيادة في الاستثمار المستقل أو بطريقة غير مباشرة من خلال الزيادة في الاستثمار المقرض، غير أنه يجب عدم التماهي في استخدام سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري للتحكم في مستوى الاستهلاك الكلي وذلك باعتبار أنه من الصعب الرجوع عن هذه السياسة بعد تجاوز حالة الركود الاقتصادي إلى جانب كونها أداة من الصعب التحكم فيها إذا فقدت خاصية المرونة.

4- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على مستوى التضخم

لقد سبق وتطرعنا إلى أن أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التوسعية على الدخل يُثبِّط جراء اعتماد تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري عن طريق الاقتراض كون هذا التمويل يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومزاحمة استثمار القطاع الخاص. ولمنع ذلك، يلجأ صانعو السياسة الاقتصادية إلى التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الإنفاق الحكومي وذلك عن طريق إبقاء سعر الفائدة عند مستواه الأولي من خلال زيادة الكتلة النقدية. إن اعتماد هذه الطريقة في تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري له آثار جانبية سلبية، فتطور الإصدار النقدي المستعمل في التمويل ينطوي على مخاطر تغذية التضخم، والذي يصطلح عليه بالتمويل التضخمي، حيث تكون الادخارات ناتجة عن الزيادة في كمية النقود الناتج وعن التوسع النقدي أو الائتماني². ويعتبر التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته³.

يرتبط الاستقرار الاقتصادي بشكل أساسي بتشغيل الموارد الاقتصادية وكذا استقرار المستوى العام للأسعار. ويرى كينز أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، في حين يرى بعض الاقتصاديون أن كفاءة هذه السياسة تتوقف على مدى تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية. وتتمثل آلية تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على المستوى العام للأسعار، في كون توسع العرض النقدي يؤدي

¹ وليد عبد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 175-177.

² محمد كمال حسين رجب، "أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2011، ص: 42.

³ عمار زيتوني، "المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970-2004"، أطروحة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، 2007، ص: 53.

إلى انخفاض سعر الفائدة مع جذب وخلق استثمارات إضافية والتي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي حتى بلوغ مستوى التشغيل الكامل، وأي زيادة بعد هذا المستوى الأخير تؤدي إلى حدوث التضخم؛ ومن هنا يظهر أن التأثير الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري عن طريق الإصدار النقدي حسب وجهة النظر الكينزية يكون من خلال تأثيره على الطلب الكلي.¹

من الممكن أن يكون لتمويل المشاريع عدة مضامين مهمة تنعكس على ميزان المدفوعات. إذ أن البرنامج الحكومي بحاجة إلى تمويل خارجي كبير، لذلك يجب أخذ أثر هذا البرنامج على تكلفة خدمة الدين الخارجي. أهمية طبيعة التمويل جد واضحة، فعندما تكون هناك شروط إقراض ميسرة تكون هناك غالباً قيود ملزمة أخرى خاصة فيما يخص التبادل الخارجي. فضلاً على أن البرنامج الحكومي الاستثماري سيكون موجه إلى عملية الإحلال الفعالة بين الإيرادات والصادرات. وعليه ستزداد القدرة على خدمة الديون الخارجية. تمويل البرنامج الاستثماري يمكن أن يكون له نتائج تضخمية نتيجة التوسع في عرض النقود، هنا أيضاً بإمكان المشاريع ذات الإنتاجية العالية التقليل من الضغط التضخمي.²

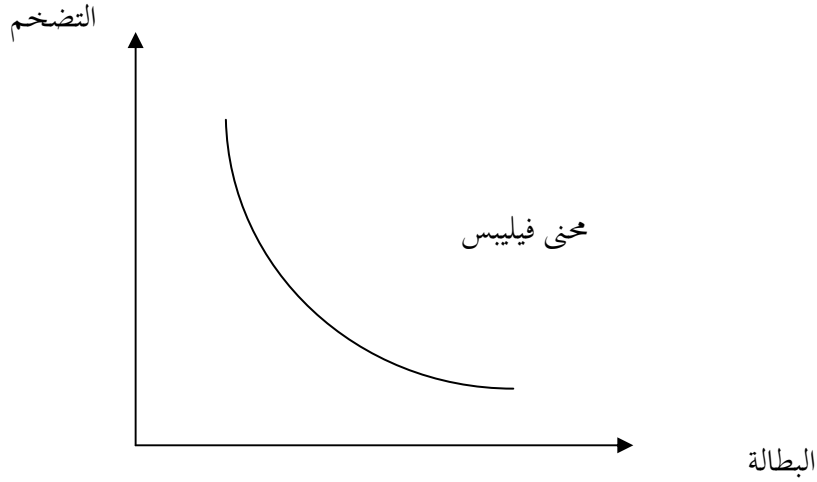
في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي فإن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تعتبر من بين السياسات الفعالة في التحكم في مستوى التضخم، غير أن هذه الفعالية مشروطة بقوة أثر المزاخمة وقوة الكبح النقدي المرتبط بدرجة مرونة الأسعار. وباعتماد منحني فيليبس Philips الموضح في الشكل رقم (09)، والذي يمثل العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، الأمر الذي يجعل الحكومة تقرر سياستها لمواجهة أي من الظاهرتين من خلال استخدام أدائها المالية والنقدية للتحكم بالطلب، فإن الأثر سينتقل بدوره إلى المنحنى، حيث بارتفاع الطلب الكلي الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التوسعية ستؤدي إلى زيادات في الناتج والتشغيل وكذا الأسعار، مع الإشارة إلى وجود إحلال متبادل بين البطالة والتضخم، إذ أن معدلات نمو عالية في الطلب سينظرها مستويات منخفضة من البطالة ومستويات مرتفعة من التضخم.³

¹ وليد عيد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

² ke-young Chu & Richard hemming, public expenditure handbook, international monetary fund, washinton, USA, 1991, P106-107.

³ وليد عيد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 182-183.

الشكل رقم (09): منحنى فيليبس (Philips) في الأجل القصير



المصدر: جنان سليم هلال ونبيل مهدي الجناي، "طروحات نظرية ؛ لدور التوقعات في تحليل منحنى Philips"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 2، الكويت، 2010، ص: 99.

يبقى التحليل السابق منحصرا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل حسب نظرية NAIRU، يزول الخداع النقدي حيث يدرك عارضو العمل التضخم الذي وقع نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التوسعية ومن ثم يطالبون بارتفاع أجورهم النقدية بنفس ارتفاع مستوى الأسعار، وعند هذه النقطة الأجور الحقيقية ستعود إلى مستواها الأولي. أي أن دوام فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التوسعية على المدى الطويل وابتعاد الاقتصاد عن المعدل الطبيعي للبطالة مرتبط بمدة تقدير العمال للتضخم المتوقع وبالتالي يمكن القول أن السياسة تفقد فعاليتها في الأجل الطويل.¹

بالنسبة للدول النامية، فامتياز أنظمتها الاقتصادية بكونها بصفة عامة ذات نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، إلى جانب تميزها بانخفاض الاستثمار الإنتاجي مع الاعتماد على المساعدات المالية من الخارج، إلى جانب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والتضخم؛ الأمر الذي يجعل من هذه الاقتصاديات تتميز بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة. وبالتالي فإن اعتماد هذه الاقتصاديات على تمويل الإنفاق الحكومي

¹ جنان سليم هلال ونبيل مهدي الجناي، "طروحات نظرية ؛ لدور التوقعات في تحليل منحنى Philips"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 2، الكويت، 2010، ص: 105-119.

الاستثماري عن طريق الإصدار النقدي سينعكس سلباً عليها¹. رغم ذلك لكن بإمكان هذه الاقتصاديات أن تلجأ إلى هذه السياسة في ظل نقص الموارد المحلية الأخرى، وفي الحدود التي يمكنها التحكم في أثاره، عن طريق الإجراءات الضرورية لمعالجة ظاهرة التضخم كالرقابة السعرية وتوجيه الزيادة النقدية إلى عناصر الإنتاج المعطلة وفي المجالات سريعة العائد. وكما يمكن للحكومة أن تضع السياسات المناسبة لتحويل الزيادة في الدخول الناشئة عن التضخم من المناطق التي يرتفع فيها الميل الحدي للاستهلاك إلى المناطق التي ينخفض فيها هذا الميل².

يتضح مما تقدم أنه بإمكان متخذي السياسات الحكومية الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي للتحكم في مستوى التضخم خاصة على المدى القصير، وفي حال امتياز هذه السياسة بالمرونة والفعالية، بالموازاة مع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عدم المبالغة في استخدام سياسة الإنفاق الحكومي للتحكم في مستوى التضخم، خاصة على المدى الطويل، وذلك باعتبار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، إلى جانب مدى مرونة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

5- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على ميزان المدفوعات والاستقرار الخارجي

كما سبق وتطرقنا إلى أن الحكومة في حالة اقتصاد مغلق تقوم باتخاذ سياسة إنفاق حكومي استثماري توسعية من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة، لكن السؤال المطروح هنا هل هذه السياسة لها نفس الأثر في حالة الاقتصاد المفتوح؟.

لتحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في الاقتصاد المفتوح يمكن الاعتماد على معيارين أساسيين، هما: درجة حرية انتقال رأس المال ونظام الصرف المتبع. وعليه فإننا نحتاج إلى تحليل السياسة في ظل نظام الصرف الثابت وكذلك نظام الصرف المرن، إلى جانب تحليل السياسة في ظل حركة ضعيفة لرؤوس الأموال الدولية وفي ظل حركة كبيرة لهذه الأخيرة وهذا في إطار التوازن الاقتصادي الكلي الكينزي الممثل في نموذج مندل فليمينغ The Mundell Fleming Model، وكذا بالتركيز على أثر السياسة على الاستقرار الخارجي من خلال فرضية العجز التوأم والمزاحمة الدولية.

¹ أزداد أحمد الدوسكي وسمير فخري الوائلي، "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 23، تكريت- العراق، 2011، ص: 104.

² عمار زيتوني، 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

5-1- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في إطار نموذج مندل - فلمنغ

يستعمل نموذج مندل - فلمنغ لتحليل مدى فعالية السياسة النقدية و المالية في اقتصاد مفتوح إذ يطبق في الغالب على اقتصاد مفتوح يعاني من موارد معطلة Unemployed Resource. فالشكل الأساسي لنموذج مندل فلمنغ عبارة عن نموذج لاقتصاد صغير مفتوح، أين تتم دراسة مختلف أنظمة الصرف انطلاقا منه لاعتباره كمرجع عندما يتعلق الأمر بتحليل المشاكل المرتبطة بانفتاح اقتصاد ما على العالم، وبالأخص الآثار ذات الطابع الاقتصادي الكلي لتغيرات سعر الصرف، ويسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي (*)، كما يعتبر تطورا أساسيا في الفكر الاقتصادي فهو من الأبحاث الأولى الرائدة في مجال تحديد فاعلية السياسة النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح تحت نظم مختلفة لسعر الصرف (ثابتة ومرنة)، إضافة إلى تركيزه على حساب رأس المال، فالسيولة الدولية لرأس المال تعتبر متغيرا أساسيا يحدد درجة استجابة معدل الصرف لتغيرات السياسة النقدية والمالية.¹

5-1-1- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في ظل نظام الصرف الثابت

تقوم الدولة بإتباع نظام الصرف الثابت لمنع انخفاض قيمة العملة مما يقلص من الكتلة النقدية الداخلية، الأمر الذي ينجر عنه أيضا انخفاض في الدخل وكبح للواردات ورفع لسعر الفائدة، إضافة إلى تحفيز دخول رؤوس الأموال وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

ففي حال اتخذت الحكومة سياسة إنفاق حكومي استثماري توسعية فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الناتج وكذا معدلات الفائدة على المستوى الداخلي إضافة إلى انخفاض رصيد حساب المعاملات الجارية - بفعل زيادة الناتج - وزيادة رصيد حساب رأس المال - بفعل ارتفاع سعر الفائدة -، وهنا تصبح فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تتعلق بمدى حساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة، لذلك فإننا نميز حالتين، الحالة الأولى، حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية، في هذه الحالة يكون انخفاض رصيد الحساب الجاري أكبر من تحسن حساب رأس المال، علاوة عن وجود أثر مزاحمة كامل مع عدم وجود زيادة في الدخل. وعليه فإن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في هذه الحالة أقل فعالية في اقتصاد مفتوح عنها في اقتصاد مغلق.

(*) يقصد بالتوازن الداخلي ضرورة العمل على تفادي التضخم غير المرغوب فيه، أما التوازن الخارجي هو العمل على الحيلولة دون حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات.

¹ درقال يمينة، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2011، ص 86-88.

الحالة الثانية، و تتمثل في حركة كبيرة لرؤوس الأموال الدولية ، وفي هذه الحالة تقوم السياسة الإنفاقية التوسعية بزيادة الكتلة النقدية بزيادة دخول العملة الصعبة، ومن ثم زيادة الدخل مع انخفاض كبير في أثر المزاخمة حيث أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الدولية.

وعليه فإن سياسة الإنفاق الاستثماري التوسعية في هذه الحالة أكثر فعالية ما لم تولد تضخمًا.

5-1-2- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في ظل نظام الصرف المرن

وكما في حالة الصرف الثابت فإننا نميز حالتين، الحالة الأولى تتمثل في حركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية، في هذه الحالة فإن سياسة الإنفاق الاستثماري التوسعية تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يشجع الصادرات ويكبح الواردات ذلك أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية مما يمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية مما يسمح بزيادة الصادرات، ومن ثم يمكن أن تحدث زيادة كبيرة في الدخل مع انخفاض كبير في أثر المزاخمة.

وعليه يمكن القول أن هذه السياسة تكون ذات فعالية نسبية في ظل نظام الصرف المرن وبوجود حركة ضعيفة لرؤوس الأموال الدولية.

أما الحالة الثانية، فتتمثل في حركة كبيرة لرؤوس الأموال الدولية، في هذه الحالة تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التوسعية إلى تشكيل فائض خارجي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة العملة الوطنية الأمر الذي يثبط من الصادرات ويشجع الواردات، وفي هذه الحالة يسير الدخل نحو الارتفاع كمرحلة أولى ثم ينخفض مجدداً.

وعليه يمكن القول أن هذه السياسة تكون غير فعالة في ظل نظام الصرف المرن وفي ظل حركة كبيرة لرؤوس الأموال.

ويمكن تلخيص فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لاقتصاد مفتوح حسب نموذج مندل- فلمنغ في الجدول التالي:

جدول رقم (01): سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في ظل نظام الصرف المرن والثابت وحسب درجة حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية

نظام الصرف	حركة رؤوس الأموال	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري
نظام الصرف الثابت	حركة ضعيفة	سياسة غير فعالة
	حركة كبيرة	سياسة غير فعالة
نظام الصرف المرن	حركة ضعيفة	سياسة فعالة
	حركة كبيرة	سياسة غير فعالة

المصدر: وليد عيد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

المبحث الثاني: الدور الاجتماعي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

إن الإقرار بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حسب النظرية الحديثة خلق تأثيراً متبادلاً بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الفردي والذي ينعكس بدوره على الناتج الاجتماعي من خلال إنتاجية الإنفاق المباشرة وغير المباشرة، وهذا ما أبرز القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أبرز عناصر الدور الاجتماعي لسياسة الإنفاق الحكومي.

1- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على التشغيل

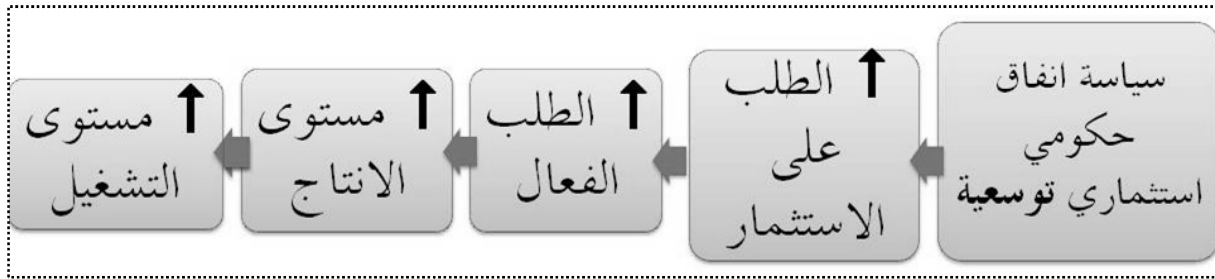
تتعمد الدراسات الاقتصادية بسوق العمل ومشكل البطالة كعنصر مهم للاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك رغم أن مشكل التشغيل ذو ازدواجية خاصة كونه عنصر اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت. من خلال المبحث سنتطرق إلى معالجة مشكل البطالة عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالاعتماد على التحليل الكلي دون التطرق إلى التحليل الجزئي الذي يتناول دراسة مشكل البطالة من خلال دراسة سلوك الأفراد الفاعلين في سوق العمل.

حسب وجهة النظر الكينزية، أُرجع سبب وجود البطالة (في فترة الكساد الكبير 1929) إلى عدم كفاية الطلب الكلي، كما وصف كينز البطالة على أنها اختيارية ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال وأن مستوى

التشغيل لا يتحدد في سوق العمل وإنما في سوق السلع والخدمات، وحصر الحل لهذا المشكل في تدخل الدولة من خلال إنعاش الطلب الفعال اعتمادا على سياسة اقتصادية توسعية.¹

ومن هنا تظهر أهمية السياسة الإنفاقية الاستثمارية في التأثير على سوق العمل ومستوى التشغيل، ذلك أن إتباع سياسة إنفاقية استثمارية توسعية من خلال زيادة الاستثمار الحكومي يؤدي إلى تنمية الدخل والمحافظة على استقراره وزيادة الطلب الكلي. كما أن الدولة تستطيع التحكم في هذه السياسة تغييرها تبعا للتغيرات الاقتصادية على المدى القصير والبعيد، بزيادة الإنفاق الاستثماري في فترات الكساد وتقليصه في فترات الرخاء الاقتصادي وهذا على المدى القصير، أما في المدى الطويل فعادة ما تقوم الدولة بالتركيز على نوع من الإنفاق الاستثماري وتركز عليه بهدف تغيير هيكل الاقتصاد القومي بالاعتماد على فعاليته وإنتاجيته.² يمكن توضيح الآلية حسب النظرية الكينزية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): آلية انتقال تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على مستوى التشغيل حسب كينز



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نظرية كينز للطلب.

ويمكن تبين تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على العمالة من خلال تتبع أثر هذه السياسة على:

- رغبة الأفراد في العمل والادخار؛

- موارد الإنتاج وتنقلها بين فروعها المختلفة؛

- تحقيق مستويات عالية من التوظيف؛

أما رغبة الأفراد في العمل والادخار، ذلك أن توقعات المنتجين توسعا من قبل الدولة في الإنفاق الاستثماري تحفزهم على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم.

¹ وليد عيد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 160-161.

² محمد دويدار، "دراسات في السياسة المالية والتخطيط المالي: الجزء الأول: مبادئ المالية العامة"، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية- مصر، 2006، ص: 106.

كذلك يؤثر الإنفاق الاستثماري على تنقل بعض موارد الإنتاج سواء بين الفروع الاقتصادية أو بين المناطق، وذلك من خلال توجيه الحكومة لسياساتها الإنفاقية الاستثمارية بما يتوافق وأهدافها التنموية هذا إلى جانب توجيه الدولة بعض الموارد من إنتاج سلع الاستهلاك إلى إنتاج السلع الرأسمالية لصيانة رأس مال المجتمع وإنماء ثروته القومية. كذلك تستطيع الدولة التحكم في نسبة زيادة الإنفاق الاستثماري في الصحة والتعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة والنائية غير المستغلة مما يسمح أيضا بتوفير مناصب شغل، وهذا بهدف كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار.

أما تأثير السياسة الإنفاقية على تحقيق مستويات عالية من التوظيف، يرجع إلى كون الإنفاق الاستثماري يؤثر على حجم التوظيف والعلاقة بينهما طردية، فزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يزيد من حجم التوظيف.

وقد تعرضت العديد من النظريات حول الإنفاق إلى العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والتوظيف الكامل، ومن بين هذه النظريات نظرية "المشروعات العامة Public Works" والتي تستند إلى فكرة المشروعات الحكومية ذات الصبغة الإنتاجية، وترى النظرية أن الكساد هو انحراف أو عدم توازن مؤقت وأن مستوى الاستثمار الحكومي يجب أن يتكيف والاستثمار الخاص خلال الدورات التجارية. كما يرى أصحاب النظرية ضرورة إعداد دراسات عن مختلف المشروعات في فترات التوظيف الكامل كي يتم تنفيذها في فترات الكساد والبطالة بافتراض أن المشروعات الحكومية يمكن للدولة التحكم فيها بتأجيلها أو الشروع في إنجازها إلى جانب سهولة توقيت الإنفاق الحكومي الاستثماري. لكن في الواقع تأجيل التوسع الاستثماري ليس بالسهولة بما وُصف، فالمسألة يكتنفها العديد من الصعاب والمخاطر، كما أن الحاجة تدعو أحيانا إلى القيام ببعض المشاريع الإنشائية أو الإنتاجية من قبل الدولة في فترة يسودها مستوى عال من التوظيف، بل أثبتت الوقائع أن معظم المشروعات الحكومية تتم في فترات الرخاء لسهولة تمويلها. لذلك فالأرجح أن تعمل الدولة على توفير مستويات عالية من التوظيف مع تحقيق مستويات مستقرة من الاستثمار الحكومي.¹

يمكن للدولة الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتفادي حدوث مشكل البطالة سواء كان ذلك ضمن سياسات ظرفية أو سياسات هيكلية. أما السياسات الظرفية فتهدف إلى امتصاص البطالة الإجبارية في الأجل² من خلال زيادة مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الدورة الاقتصادية شرط أن تكون هذه السياسة ذات إنتاجية، أما بالاعتماد على السياسات الهيكلية

¹ عبد المنعم فوزي، 1972، مرجع سبق ذكره، ص: 58-61.

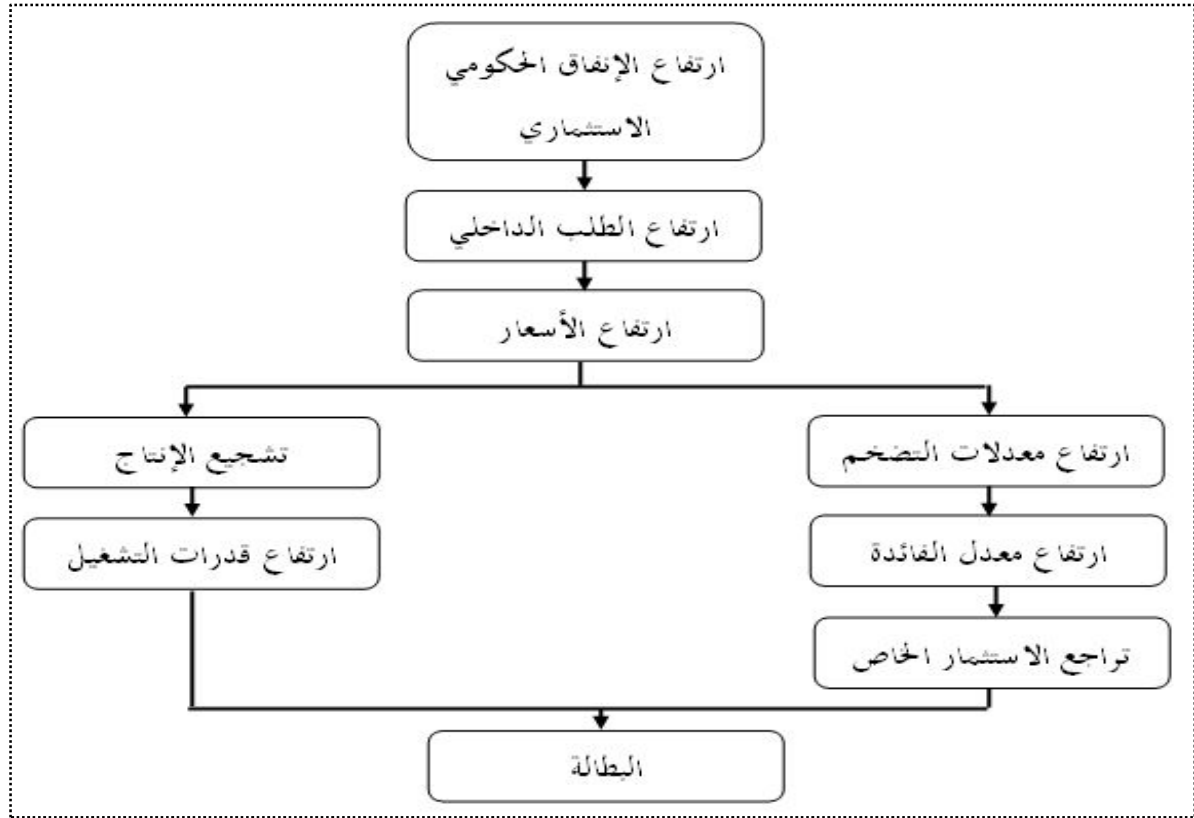
² وليد عيد الحميد عايب، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

فتستهدف الدولة من خلالها التأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات الحكومية والبيئة التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث تقوم الدولة بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص، ولكن هذه السياسة مرهونة بعدة شروط تتمثل في:¹

- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد وبذلك تثنى مشكلة تأثير حجم المشروعات وتوقيت البدء في تنفيذها،
 - على الدولة أن تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحفظ به داخل الاقتصاد الوطني،
 - مرافقة السياسة الهيكلية بسياسة قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين وذلك حتى تتمكن الدولة من إعداد برنامجها وتبدأ في تنفيذ مشروعاتها.
- انطلاقاً مما سبق يمكن اعتماد الشكل التالي كملخص للأثر الكلي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على البطالة:

¹ نفس المرجع أعلاه، ص: 163.

الشكل رقم (11): مراحل تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على البطالة



المصدر: كمال عايشي وسليم بوهيدل، "الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص:06.

من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن هذا الإنفاق هو جزء من الطلب الداخلي وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة. مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا. مدى

الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات، الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي¹.

ومن ثمة فإن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري تعتمد على عنصرين مهمين أولهما ضمان فعالية هذه السياسة (حسب إنتاجية الإنفاق الاستثماري) إلى جانب وجود اقتصاد ذي مقومات صناعية مع عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.

2- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على التعليم- الصحة- السكن

يعتبر التعليم والصحة والسكن من أهم المتغيرات الاجتماعية التي تهتم بها الدولة وتعمل على توفيرها وتطويرها للحد الأقصى نظرا لكونها من المتطلبات الأساسية للحياة الاجتماعية العادلة. لذلك تركز الحكومات عادة من خلال برامجها الإنمائية على هاته العناصر الثلاث من خلال تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة تسمح بتغطية وتحسن وتطوير الطلب على هذه الاحتياجات.

2-1- انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم

أعتبر التعليم لمدة طويلة عاملا مستقلا عن التنمية وبل اعتبر عبءاً على الاقتصاد نظرا لكونه سلعة غير مادية. ومع تقدم مفهوم التنمية وأهمية الموارد البشرية زاد الاهتمام بالجانب التعليمي وكذا زادت الدراسات التي تهتم بدمج الاستثمار في التعليم في صلب التحليل الاقتصادي والتخطيط التنموي، لذلك ظهرت العديد من الدراسات التي ركزت على أهمية الموارد البشرية وكذا دورها في التنمية كأبحاث ودراسات كل من: شولتز، بلاج برتون، بيكر، أوركست فيزي... وغيرهم.

أصبحت مسألة تجميع رأس المال البشري من أهم مقومات التنمية المستدامة، ذلك أن الاستثمار فيه يعتبر استثمارا بعيد المدى، فالفارق الذي كان محل إشكال أين كان التعليم يعتبر مجال استهلاك بحث إلى تغير المفاهيم واعتبار التعليم مجال استثمار مربح لارتباطه بجميع القطاعات الأخرى ولأنه الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة.

ولقد أكد علماء الاقتصاد على أهمية تنمية رأس المال البشري باعتباره الاستثمار الأمثل لتحقيق التنمية التي تتوصل بالإنسان وغايتها الإنسان نفسه، ولقد اعتبر سولتز أن التعليم أكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار

¹ كمال عايشي وسليم بوهيدل، 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

في رأس المال المادي بأكثر من ثلاث مرات ونصف¹. وتظهر أهمية الاستثمار في هذا الجانب في زيادة القدرة الإنتاجية للفرد في المستقبل لذلك فإن اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية الاقتصادية قد أصبحت لا تحتاج إلى توضيح ذلك نتيجة لظهور تأثير التعليم في التنمية الاقتصادية بصورة واضحة وفعالة. ولقد أصبحت الدول اليوم تهتم بشكل أكبر بالتعليم كونه أكثر الفرص اتساعا في التنمية الاقتصادية والأكثر تأثيرا في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وحسب العديد من الدراسات التي أجريت في ميدان اقتصاديات التعليم فقد تم إبراز العديد من العوامل التي جعلت من التعليم استثمارا جيدا في رأس المال، ومن بين أهم هذه العوامل²:

- أظهرت الأبحاث حول قياس العائد من التعليم تزايد قدرة الأفراد على الكسب إلى جانب تزايد دخول الأفراد نتيجة التعليم.
- اكتشاف النظام التربوي للمواهب الكامنة للأفراد، ذلك يجعل النظام التعليمي كجهاز للبحث والاكتشاف ويساعد الدولة على الاستفادة من مواهب هؤلاء الأفراد والاستثمار فيها.
- تشمل التنمية المستدامة على تغيرات كثيرة في أنواع العمل، الأمر الذي يتطلب أنماط مختلفة وجديدة من العاملين الماهرين والذين لديهم القدرة على التكيف مع الأعمال الجديدة والتعليم يزيد من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الحادثة في سوق العمل خاصة تلك المرتبطة بالنمو الاقتصادي. وحسب عدة دراسات فإن الأفراد بعد التعليم الابتدائي (بعد قضاء ثماني سنوات على الأقل) يصبحون أفضل إعدادا وتهيئا للتحرك إلى وظائف جديدة. لذلك فالتعليم يعتبر ذا قيمة كبيرة في هذا المجال باعتباره مصدرا للمرونة التي تمكن الأفراد من التجاوب مع التغيرات الوظيفية المفاجئة.
- على الدولة أن تقوم النظام التربوي وتراجع به بما يتناسب وحاجات المستقبل وذلك لتوفير اليد العاملة والباحثة لتفعيل التنمية الشاملة وكذا لتطوير الاقتصاد على النحو المنشود.
- أظهرت نتائج الدراسات والأبحاث أن الاستثمار في التعليم يعتبر من العوامل المؤثرة في الدخل القومي، والتي تسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي.
- يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف التقليدية للنظام التربوي حيث تؤدي الأبحاث خاصة العلمية منها التي يقوم بها الأساتذة والخبراء خاصة المتفرغين للأبحاث في الميادين المختلفة إلى مساهمات فخمة في التنمية.

¹ علي صالح جوهر، الاستثمار في التعليم في مصر، النسخة الالكترونية أسك زد، دمياط- مصر، من دون سنة نشر، ص 151

² علي صالح جوهر، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

وعلى سبيل المثال دراسات جريلتشر التي أشارت إلى أبحاث تهجين القمح والتي عادت على الولايات المتحدة بحوالي 700% في العام.

- إعداد النظام التربوي للمتخصصين في جانب البحث وفروع المعرفة يجعل من التعليم جانبا استثماريا لقدرة هؤلاء الأفراد المتخصصين من تكوين أجيال أخرى من القوى البشرية الفعالة.

لذلك فإنه لا تنمية شاملة دون التنمية البشرية، وذلك أن الأولوية التي تعطى للجانب البشري في التنمية ينبغي أن تكون أولوية مطلقة حتى يمكن صناعة التنمية وليس شراء مظاهرها، لتحقيق تنمية حقيقية تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه، وتنمية الموارد البشرية هي التعليم والتأهيل والتدريب. فعلاوة عن كون التعليم حقا للأفراد وواجبا على الدولة تجاههم، فهو استثمار اقتصادي واجتماعي طويل المدى، ومن الخطأ الجسيم اعتباره كخدمة من الخدمات الاجتماعية أو الفردية، فمقياس التنمية الحقيقية هو نسبة التعليم ونوعيته ومستواه¹.

ولقد اهتمت نظرية رأس المال البشري بقضية الاستثمار التعليمي في إطار ما يعرف باقتصاديات التعليم، فمن المهم جدا تحليل مدخلات ومخرجات النظام التعليمي ومؤسساته في المرحلة الحالية وتقدير المرحلة المستقبلية، ذلك أن الأمر يساعد على مواكبة التطور المستمر واستيعاب التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة وكذا تطبيقاتها في المؤسسات بمختلف أنواعها. فتوجيه الدولة لإنفاقها من أجل الاستثمار في التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية وكذا مراكز البحث والتطوير يؤدي بشكل عام إلى تطوير الكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي².

ينقسم الإنفاق الاستثماري في الميدان التربوي إلى قسمين أساسيين، هما:

- الإنفاق على الاستثمار الاجتماعي The social investment spending: ³ يصف كل من Vaizey و Woodhall هذا النوع من النفقات بأنه مجموع النفقات التي تنفق على التربية والتعليم والبحث العلمي من قبل الاقتصاد.

يفيد تحليل هذا الإنفاق صانعي القرار التربوي والسياسي وكذا مخططي التربية باتجاهات عدة وهي:

- تقديم إشارات مباشرة وواضحة لتحديد السياسة الاستثمارية.
- تقديم إشارات مباشرة لترشيد الإنفاق ومنه رفع كفاءة السياسة المالية في القطاع.

¹ غربي صباح، "الاستثمار في التعليم ونظرياته"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر - بسكرة، العددان الثاني والثالث، جانفي- جوان 2008، ص: 5-7.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 23.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 24.

- تقديم المعايير الصادرة في مسائل تخصيص الاستثمار المادي وتوزيعه بين مستويات التربية وأنواعها.
 - تقديم المعطيات والمعلومات والدلائل المفيدة لأغراض التخطيط التربوي.
 - الإنفاق على الاستثمار الفردي The private investment spending: ¹يتمثل هذا النوع من الإنفاق في إنفاق الدولة على الباحثين من كتب، سفر، منح دراسية، أبحاث... يفيد تحليل هذا النوع من الإنفاق في:
 - يساعد في كشف النزعة للطلب على الأنواع المفضلة والمرغوبة للتربية.
 - يساعد في تقييم المؤشرات لصانعي السياسة التربوية ومخططي التربية.
- اعتمادا على ما سبق فان حسن تسيير وتوجيه سياسة الإنفاق الحكومي للاستثمار في التعليم ينعكس بشكل ايجابي على المستوى الكمي والنوعي للتعليم، إلى جانب كونه يعد ثروة حقيقية، كون العائد الاجتماعي المنتظر من هكذا استثمار كبير جدا أو مرتبط بقيمة مجالات التنمية ارتباطا مباشر وغير مباشر.

2-2- انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الصحة والإسكان

يعتبر مجال الصحة من مكونات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى جانب كونه أحد مكونات الإنفاق الحكومي الاستثماري على رأس المال البشري

يختلف تحليل الإنفاق الحكومي الاستثماري على الصحة عن تحليل ذات الإنفاق على التعليم، ذلك كون الصحة تعتبر من السلع الغالية التي تتحمل الدولة تكاليفها في الغالب علاوة على اشتغالها على الدوافع التضخمية من ارتفاع نسبة المسنين، زيادة استخدام التكنولوجيا المكلفة، تكاليف الأدوية والمستلزمات الأخرى².

هذا فيما يخص الصحة، أما بالنسبة للسكن فيعتبر المتغير الذي زادت أهميته بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 كونها كانت بسبب أزمة الرهون العقارية في الأساس، ومن هنا برز دور الدولة في تمويل البرامج السكنية. وبالموازاة مع الأزمة تجلت المشاكل المتعلقة بالسكن والإسكان خاصة بالنسبة للبلدان التي لم تضع يوما سياسات إسكان عامة(*)، لذلك وبالتحديد سنة 2004 تناولت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في مؤتمر ذات السنة مشاكل الإسكان في البلدان الانتقالية المنتشرة في أوروبا الوسطى والشرقية، وقد خلصت اللجنة إلى ما يلي:

(*) منذ ثمانينيات القرن العشرين تراجع التمويل الحكومي للبرامج الإسكانية ضمن إطار الحد العام من دور الدولة خاصة في الدول الرأسمالية والبلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية من الاشتراكية والشيوعية.

¹ غربي صباح، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 369.

" لم يكن الاعتماد المتزايد على قوى السوق كافياً للتعويض عن تراجع دور الدولة في مجال الإسكان. ولهذا السبب، غالباً ما لا تتم تلبية حاجات الفقراء والمجموعات المستضعفة على مستوى الإسكان تلبية ملائمة. إلا أن توفر المساكن التي يمكن للجميع تحمل تكلفتها أساسي لصحة الفرد، ولتحقيق مجتمع متماسك اجتماعياً. كما أنه عامل أساسي لتحقيق الإنتاجية الاقتصادية، فالمساكن التي تكون بمثابة شغل لليدي العاملة وجزء لا يتجزأ من بيئة سياسية تؤدي إلى إنشاء الشركات واستحداث فرص العمل. وعندما أدركت البلدان هذه الحقيقة، سعت إلى إيجاد سبل تسمح بحل مشاكل الإسكان التي يعانيها الأكثر عوزاً بطريقة فعالة وفاعلة، ويبقى تأمين المساكن الاجتماعية أداة أساسية من أجل تحقيق هذا الهدف".¹

لذلك فإن الإنفاق على الإسكان من قبل الحكومة من الأهمية بما كان خاصة بكون الإسكان قضية أساسية من قضايا الأحياء الفقيرة التي تتكاثر على حدود المدن سريعة النمو في البلدان النامية. وخلال السنوات الخمسين الأخيرة، استطاعت المدن الأكثر كثافة سكانية في العالم كسنغافورة وهونغ كونغ حل مشكل السكن من خلال تكفل الحكومة ببرامج الإسكان حيث أصبحت الدولة تؤمن 85% منزل بالنسبة لسكان سنغافورة، في حين تؤمن الحكومة الصينية المنازل لنصف سكان مدينة هونغ كونغ والذين يقدر عددهم بأكثر من 3 ملايين نسمة. فالأزمة المالية العالمية الأخيرة أعادت الاعتبار إلى قيمة الإسكان الاجتماعي وإلى الدور الفعال للإنفاق الحكومي الاستثماري في مجال الإسكان، ففي ذروة الأزمة في أكتوبر 2008، أصدرت الأمم المتحدة بياناً من خلال الخبرة في شؤون الإسكان راكميل رولنيك تشير فيه إلى أن الأزمة تبين أن الأسواق وحدها لا يمكنها أن تؤمن المساكن للجميع، وطالبت فيه بإعادة تقييم سياسات الإسكان الاجتماعية²، وقد تبعه بيان آخر أصدرته المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث أعلنت أننا تيباجوكا خلال اجتماع اللجنة ذات الصلة ما يلي: "شكل التضرر السريع والفوضوي وقلة المساكن التي يمكن للجميع تحمل كلفتها الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية الراهنة، ولا يمكن حل المشكلة إلا من خلال التمويل العام والإرادة السياسية... فالإسكان هو مغارة الغني الوطني، ونتاج السوق والمنفعة الاجتماعية على حد سواء".³

إن طبيعة تمويل استثمارات المدن السكنية محفوفة بالمخاطر وتحتاج إلى إنفاق استثماري ضخم مما يلزم الدولة بالتقدير الجيد لهكذا مشاريع من تقدير احتياجات التمويل قبل البدء في تنفيذ المشروع، تقدير احتياجات

¹ David Hall, "WHY WE NEED PUBLIC SPENDING? لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام؟", PSIRU University of Greenwich, London, October 2010. P: 60.

² Idem, P:60.

³ Ibid., P:61.

تمويل الدراسات والبحوث التخطيطية للمشروع، تقدير احتياجات تمويل البنية الأساسية، تقدير احتياجات تمويل أنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية والخدمة التابعة للمشروع وكذلك تقدير احتياجات تمويل الإسكان.¹

ومواكبة للتطورات التنموية وفي إطار التنمية المستدامة أصبح على الدولة اعتماد سياسة شاملة للنمو الحضري باعتماد مخططات المدن الجديدة والتي أصبحت معتمدة في عدة دول كبريطانيا وفرنسا وأستراليا...² فالإنفاق الاستثماري للحكومة على إنشاء المدن السكنية يحقق الأهداف القومية بصفة عامة والاقتصادية بشكل خاص بما يتوافق والأهداف التنموية بشكل عام وكذا ما يحقق النمو الحضري.

وبصفة عامة يمكن القول أن للإنفاق الحكومي الاستثماري الأثر الكبير على التنمية الاجتماعية ورفع رصيد الدولة من رأس المال الاجتماعي ورصيد الاستفادة منه ولكن الأمر يحتاج دائما إلى فعالية سياسة الإنفاق الاستثماري وكذا التحكم في ترشيد الإنفاق وتفعيل الرقابة عليه لضمان نتائج أفضل.

3- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على البنية التحتية

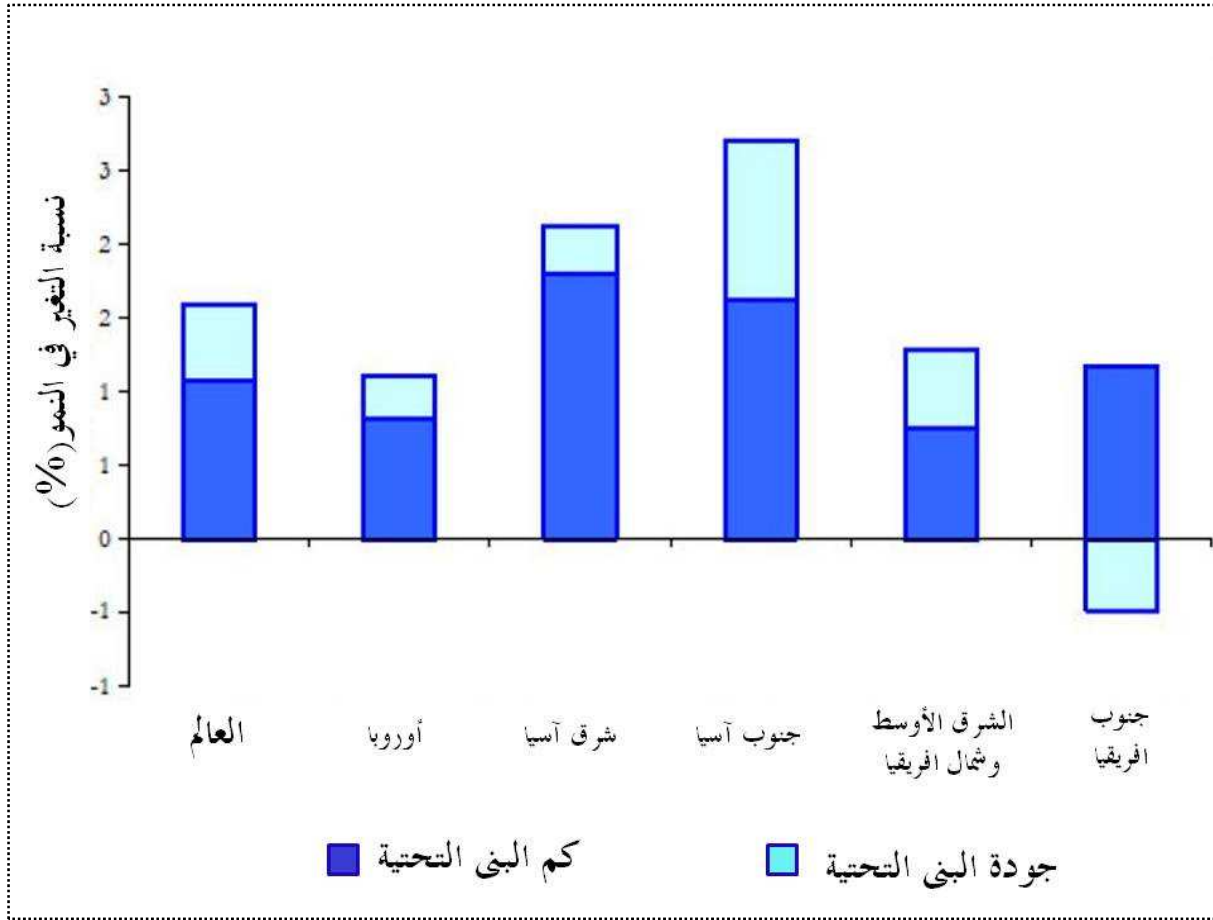
أدى الاستثمار في الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق وسكك الحديد والاتصالات دورا أساسيا في النمو المسجل في البلدان المرتفعة الدخل، كما انه أساسي في البلدان النامية. ويعود سبب النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الإنتاجية في الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين، إلى حد كبير، إلى تطور البنى التحتية، ويمكن تسجيل الآثار نفسها في كافة القارات على حد سواء، بما في ذلك أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. ويوضح الشكل التالي التغير في النمو المرتبط بتطوير البنى التحتية وفقا لتغيرات معدل النمو وذلك حسب دراسة للبنك الدولي قام بها كل من Calderon كالدرون و Serven سرفن سنة 2008 :³

¹ طلعت الدمراش إبراهيم، "اقتصاديات المدن الجديدة"، مكتبة القدس- الزقازيق- مصر، الطبعة الثانية- 2006، ص: 203.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 223.

³ David Hall, "WHY WE NEED PUBLIC SPENDING?", PSIRU University of Greenwich, London, October 2010. P:32

الشكل رقم (12): التغير في نمو البنى التحتية وفقا لتغيرات معدل النمو



Source : David Hall, "لماذا نحن بحاجة؟ WHY WE NEED PUBLIC SPENDING?" PSIRU University of Greenwich, London, October 2010. P: 33.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن في دول جنوب إفريقيا وجه الاهتمام بشكل كبير على كم البنى التحتية مع إهمال لجودتها، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى النمو الاقتصادي في حين أن في بقية الدول كان الاهتمام بكم البنى التحتية مترافقا ونوعية وجودة هذه البنى، بشكل نسبي مما أثر بشكل ايجابي على مستوى النمو الاقتصادي وعليه في هذا الإطار يمكن القول أن نسبة التغير الايجابي في النمو الاقتصادي بشكل عام لا يتعلق بكم البنى التحتية وحده بل يجب إعطاء نفس الأهمية تقريبا لجودة هذه البنى، لتحقيق معدلات نمو معتبرة، فإهمال جودة الهيكلية قد تؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي العام، ولا يحقق معدلات النمو المرجوة رغم الإنفاق الكبير على هذه البنى.

لقد بينت الانعكاسات السابقة لبرامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي، أهمية الاستثمار العام في البنى التحتية- وقد أصرت هذه البرامج على خفض الإنفاق العام، كما وضعت حدا

للاستثمار في البنى التحتية- مثل ما حدث مع الجزائر أثناء تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، مما انعكس سلبا على البلاد. وفي موازاة ذلك طالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصخصة خدمات أساسية على غرار الماء والكهرباء، إلا أن القطاع الخاص فشل في تأمين الاستثمارات اللازمة. ونتيجة لذلك أدت ضغوط الدمج المالي في العديد من البلدان إلى تقليص حجم الإنفاق العام على البنى التحتية، ولم يعوض عن ذلك ارتفاع نسبة مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، مما أدى إلى تأمين غير كاف للخدمات الأساسية، ما قد ينعكس سلبا على النمو.¹

ففي أمريكا اللاتينية، انخفض بحدة الإنفاق على البنى التحتية البشرية والمادية خلال الثمانينيات والتسعينيات أي خلال الفترة التي فرض فيها صندوق النقد الدولي سياسات التكيف الهيكلي مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي، ويعود الحجم الأكبر من الهوة على مستوى حصة الفرد من الناتج التي فصلت بين أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى التباطؤ في إنشاء البنى التحتية خلال تلك الفترة.

حاليا بعدما سدد معظم دول بلدان أمريكا الجنوبية ديونه إلى صندوق النقد الدولي كما هو الحال بالنسبة للجزائر أيضا، صار بإمكانها اعتماد سياسة اقتصادية أكثر منطقية وأكثر عقلانية، يؤدي فيها الإنفاق العام على البنى التحتية دورا هاما، ففي سنة 2008 أطلق البرازيل برنامج النمو الاقتصادي يمتد على أربع سنوات، أساسه استثمار 236 مليار دولار أمريكي في الطرقات والكهرباء والمياه والصرف الصحي والإسكان، ويشكل البرنامج محاولة جادة لتصحيح النقص في الاستثمار الذي ساد في السنوات السابقة للبرنامج، أين تراجع الاستثمار العام بشكل ملحوظ، حيث انخفض إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما قامت الجزائر أيضا ببعث جملة من البرامج بدأها برنامج دعم الإنعاش ثم برنامج دعم النمو خلال الفترة الممتدة من 2001-2009، وباشرت مؤخرا إستراتيجية تنمية خاصة بالفترة 2010-2014، حيث ركزت في كل هذه البرامج على البنى التحتية بشكل خاص.²

أما في إفريقيا فلا يزال الإنفاق على البنى التحتية غير ملائم، وذلك لنفس الأسباب التي عانتها أمريكا اللاتينية، حيث سجل الإنفاق تراجعا في العديد من البلدان، ويعود سبب ذلك جزئيا إلى التكيف المالي الذي طرأ على الإنفاق العام الخاص بالبنى التحتية خلال التسعينيات، وإلى أن القطاع الخاص فشل في تحقيق التوقعات وقد بين تقرير اعد خلال 2010 حول الاستثمار في البنى التحتية في إفريقيا، أن القطاع الخاص لم يقدم أي

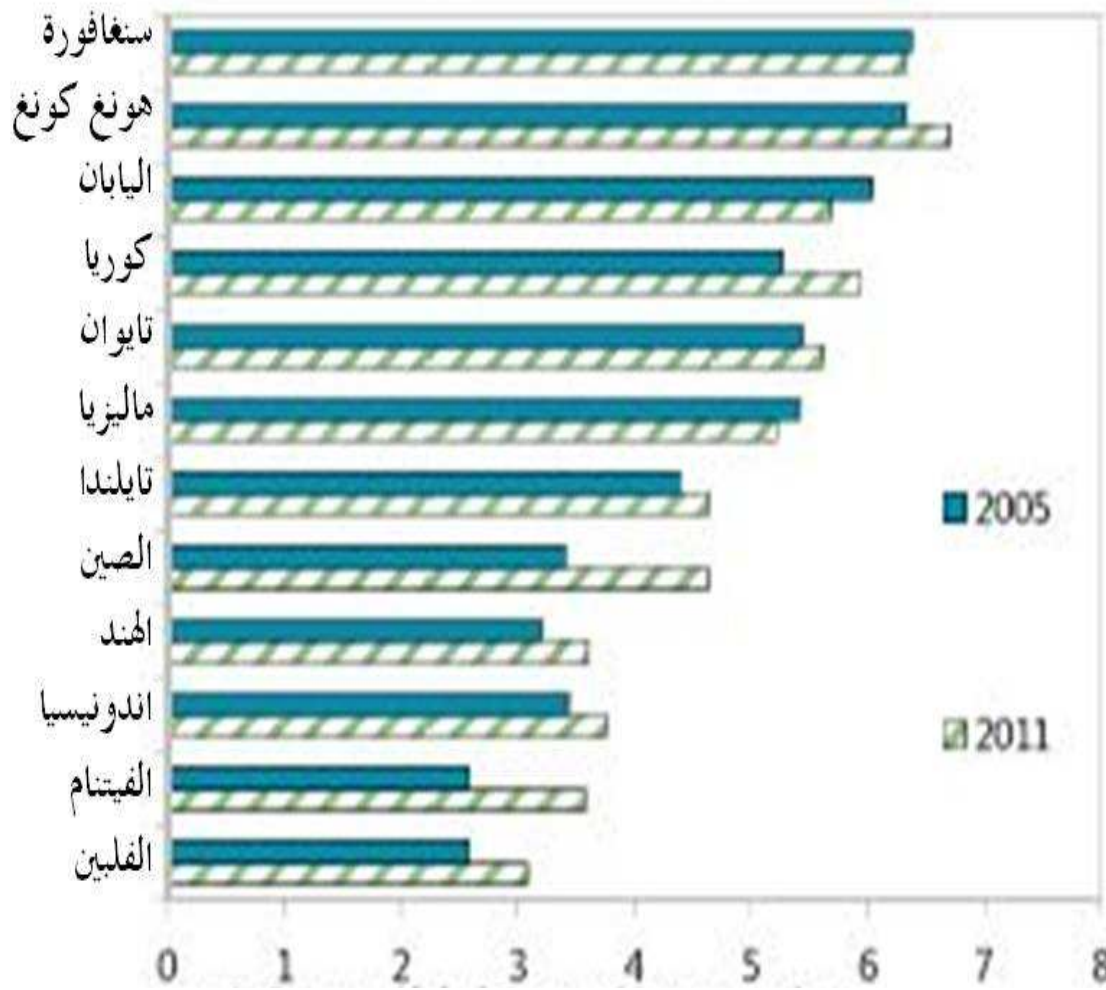
¹ David Hall, 2010, Op-cit, P: 34.

² Idem, P:34

مساهمات في قطاع المياه والكهرباء والنقل، ولم يقدم سوى على بعض الاستثمارات في مجال الاتصالات. وعلى الرغم من ذلك تستثمر الحكومات الإفريقية أكثر من أي وقت مضى، أي أنه لا يزال القطاع العام المستثمر الأساسي في قطاع الطاقة المياه والنقل في كافة الدول الإفريقية.¹

لا تزال آلية التمويل الأساسية لتنمية البنى التحتية على مستوى بلدان العالم كله تجري من خلال الحكومة والقطاع العام. ويوضح الشكل التالي ترتيب أكثر الدول استثمارا في البنى التحتية:

الشكل رقم (13): إجمالي أكثر الدول استثمارا في البنى التحتية



Source: Dulani Seneviratne and Yan Sun, “Infrastructure and Income Distribution in ASEAN-5: What are the Links?”, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2013, P: 04.

¹ David Hall, 2010, Op-cit, P:35

ووفقا لمسح عالمي أجرته شركة سيمنس (siemens) في عام 2008، توصلت إلى أنه لا تشكل الشركات بين القطاع العام والخاص إلا 4% من مجمل استثمارات القطاع العام، ومن المتوقع أن يبقى التمويل من طرف القطاع العام كأداة التمويل الوحيدة على مستوى أوروبا ككل. فالمستثمرون من القطاع العام ليسوا متأكدين من أنهم سيحصلون على عائدات مرتفعة بقدر ما يرغبون، على الرغم من المنافع العظيمة التي يعود بها الاستثمار على الاقتصاد والمجتمع ككل. فقد يرغب بلد ما في إنشاء سكك حديدية لخدمة الإنتاج، وإن الإفادة المباشرة التي تنتج عن هذه العملية لخدمة الإنتاج قد تبدو ضئيلة جدا بالنسبة إلى الاستثمار كله فكأنه تبديد لرأس المال بالنسبة للقطاع الخاص لذلك ينتقل العبء إلى الدولة، لذا على الحكومات توفير التمويل من المالية العامة للإنفاق على استثمارات البنية التحتية.¹

وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي الاستثماري له الدور الكبير في تنمية البنى التحتية كما ونوعا خاصة بانفراد الدور الحكومي بهذا القطاع الهام والحساس في التنمية الشاملة ككل.

4- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على الأمن

تأتي أهمية النفقات العسكرية من أنها تشكل جزءا كبيرا من إجمالي الإنفاق العام، والنفقات العسكرية تؤدي إلى تحويل جزء من الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) من الاستعمال المدني إلى الاستعمال العسكري، ولهذا كان ينظر إليها على أنها تؤدي إلى نقصان الإنتاج القومي، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى نقص عرض عوامل الإنتاج مما يترتب على ذلك ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار بعض السلع وانخفاض الطلب الاستهلاكي عليها، لكن أثبتت التجارب الحديثة في الإنفاق العسكري، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن الإنفاق العسكري يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الناتج القومي، وذلك للأسباب الآتية:²

- رفع مستوى التشغيل في القطاعات الاقتصادية حيث يؤدي الطلب على منتجات بعض القطاعات لتلبية احتياجات القوات المسلحة إلى رفع القدرة الإنتاجية لهذه القطاعات والأنشطة وبالتالي زيادة الدخل الوطني، وهذا في حالة ما إذا تم توفير هذه الاحتياجات من صناعات وخدمات محلية، ووجود موارد باطنية أو أن هذه الصناعات تعمل بدون مستوى التشغيل الكامل.

¹ David Hall, 2010, Op-cit, P: 35.

² فياض عبد المنعم، "اقتصاديات المالية العامة"، كلية التجارة- جامعة الأزهر، 2006-2007، ص: 193.

- تسهم النفقات العسكرية في التطوير التقني للأنشطة المحلية، فكثير من التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الإنتاج المدني استعملت أولا في مجال البحوث العسكرية ثم انتقلت بعد ذلك لتطوير الإنتاج في الصناعات المدنية، ومثال ذلك الاتصالات ألاسلكية وجهاز الحاسوب والانترنت وغيرها.

وتجدر الإشارة أن مستوى الأمن يؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي، ذلك انه في حال انعدام الأمن يصعب السير قدما في مجالات التنمية المتعددة كما وضحنا أعلاه. الأمر الذي يجعل الدول رغم التكاليف الباهظة للاستثمار في الأمن، تحاول توفير ما أمكن حفاظا على الاستقرار الأمني وتسهيلا لسيرورة العملية التنموية كما خطط لها.

المبحث الثالث: الدور البيئي والمؤسسي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

مواكبة للتطورات التنموية التي تفرض احترام البعد البيئي ووضعه بالاعتبار في التخطيط التنموي مثله مثل الجانب الاقتصادي والاجتماعي في إطار المضي قدما نحو تنمية مستدامة، الأمر الذي يتطلب حجما كبيرا من الإنفاق الحكومي الاستثماري لتغطية المشاريع اللازمة وكذا عمليات الصيانة واكتساب التكنولوجيات النظيفة من أجل خلق اقتصاد أخضر وللحفاظ على البيئة ومواردها خاصة الناضبة منها.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم انعكاسات سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على البعد البيئي للتنمية المستدامة بشكل خاص، إلى جانب إبراز أثره على الجانب المؤسسي والتكنولوجي في ذات السياق.

1- رأس المال الطبيعي والتخطيط التنموي الحكومي

أصبح موضوع تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها مع تعويض تلك الموارد المعرضة للضوب من أهم مواضيع الساعة، وأصبح على الدولة رفع مستويات المحافظة على مواردها وتنميتها، ذلك أن الموارد الطبيعية بشكل عام تتميز بمجموعة من الخصائص هي:¹

- خاصية النفاذ: في اقتصاديات الموارد هناك موارد متجددة وأخرى غير متجددة، فالموارد المتجددة هي تلك الموارد التي تتجدد خلال فترة قصيرة، أما الموارد غير المتجددة فهي الموارد التي لا تتجدد عبر الزمن أو

¹ Le rapport sur le commerce mondial, « Le commerce des ressources naturelles », Organization Mondiale du Commerce, Suisse, 2010, P46.

الموجودة بكميات منتهية ومن الجدير بالذكر أن الموارد المتجددة تستطيع أن تكون نافذة في حالة الإفراط في الاستعمال.

— خاصية التوزيع غير المتكافئ بين الدول: هناك موارد طبيعية توجد مركزة في عدد من البلدان في حين تحتوي بلدان أخرى على رصيد محدد، فمثلا 90% من البترول موجود في 15 دولة فقط. إن هذا التوزيع غير العادل للثروات الطبيعية قد يخلق صراعات بين الدول لكنه من جهة أخرى يفتح أبواب للتبادل بين مختلف الدول.

— خاصية العوارض الاقتصادية أو الآثار الخارجية: إن أداء عنصر اقتصادي يؤثر بطريقة غير مباشرة على عنصر آخر سواء سلبا أو إيجاباً، بتعبير آخر فإن نتائج نشاطات معينة قد تفرض تكاليف أو آثار سلبية على نشاطات وموارد أخرى. مثلاً فإن السحب الزائد من أحد آبار البترول قد يرفع من تكلفة الإنتاج في البئر المجاورة، كذلك هناك بعض العمليات الإنتاجية والتي قد ينجم عنها التلوث الذي يؤثر على البيئة وعلى صحة الإنسان. إن اقتصاديات الموارد تهتم بالآثار السلبية والمرتبطة باستخراج واستهلاك الموارد.

وعليه يمكن تقسيم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وأخرى غير متجددة، حيث الموارد الطبيعية المتجددة هي تلك الموارد التي يتزايد الرصيد المتاح منها نتيجة النمو الطبيعي كالغابات والثروة السمكية والحيوانية إلا أنها معرضة للنفاذ إذا كان معدل السحب يفوق معدل التجدد، مما يفرض على الدولة العمل على المحافظة عليها وتنميتها؛ أما الموارد غير المتجددة فتعبر عن الأصول الطبيعية المخزنة في باطن الأرض والتي تكونت عبر فترات زمنية طويلة نتيجة لتفاعلات كيميائية لا دخل للإنسان فيها كالمعادن وموارد الطاقة. والموارد غير المتجددة ليست متجانسة فيما بينها، وإنما يمكن تقسيمها إلى:¹

— موارد تستهلك أو تفتى بالاستعمال كمصادر الوقود العضوي والتي يلاحظ أن معدلات استهلاكها الحالية تؤثر على مدى إتاحتها ووفرتها في المستقبل.

— موارد يمكن إعادة استعمالها كالعديد من المعادن أين تسمح التكنولوجيا بإعادة استخدامها مرات عديدة دون فقد كبير في نوعيتها كالحديد والصلب. ورغم أن هذه الموارد لها أرصدة ثابتة إلا أن إعادة استعمالها يمكن أن يساعد في الإبقاء على الرصيد شبه الكلي ثابت إذا كانت نسبة إعادة الاستعمال 100%، هذه الفكرة هي نظرية بحتة حيث أن المعادن مشتتة هنا وهناك كما أنها تختلط بالشوائب أثناء استخدامها إضافة إلى احتمال

¹ احمد محمد مندور واحمد رمضان نعمة الله، "المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 1996، ص53.

ارتفاع تكلفة إعادة استعمالها ، كما أن عملية إعادة الاستخدام ستعتمد على الاستخدام المكثف للطاقة الذي يعتمد بدوره على مواد تفتى بالاستعمال.

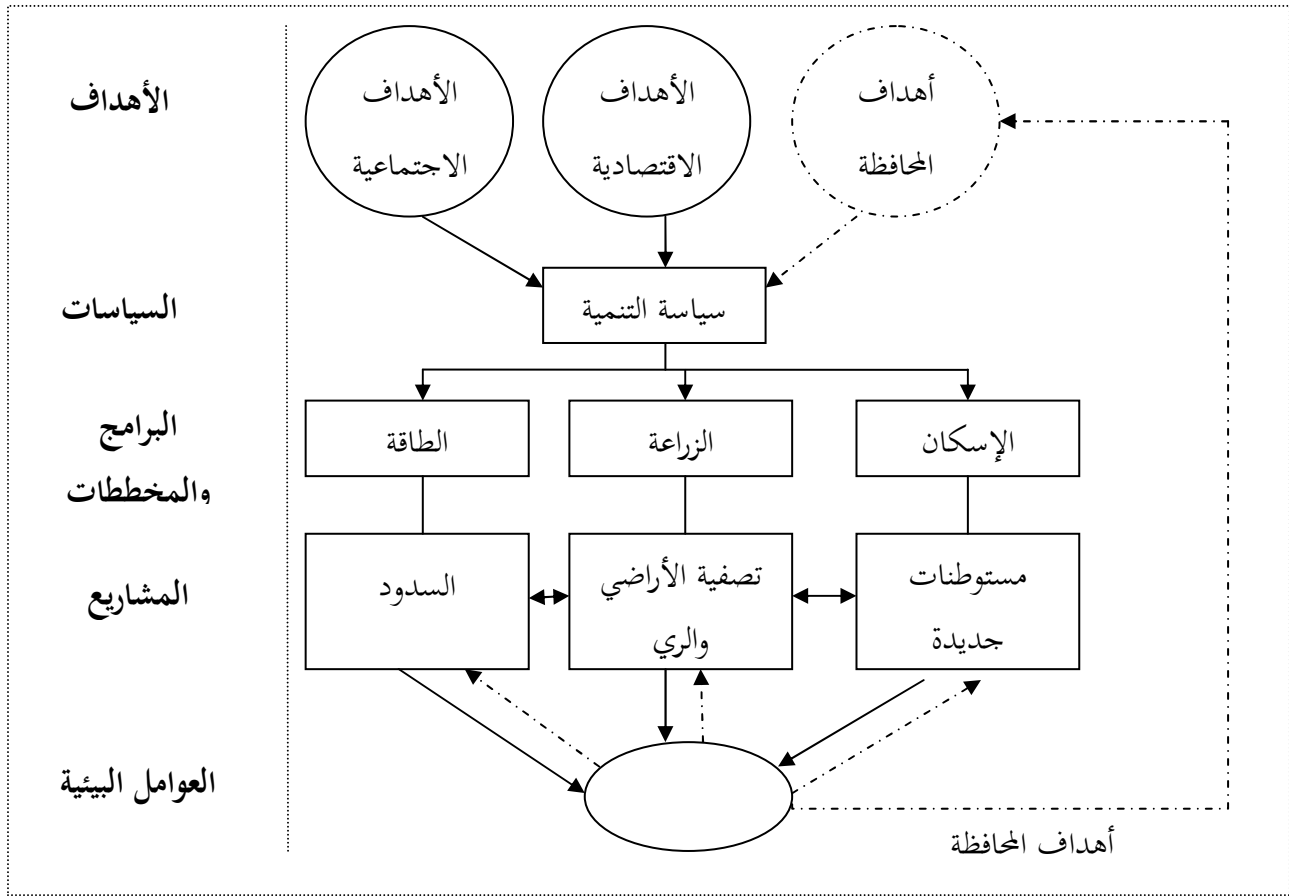
لذلك فالحكومة مطالبة بالترشيد الأقصى للموارد الناضبة والعمل على تعويضها بموارد متجددة (كالطاقات المتجددة) إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الممكن إعادة استعمالها. والجدير بالذكر أن الإنفاق على هذا المجال جد مكلف خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة التي تواجها الدول من جهة وتعمل على تطويرها من جهة أخرى.

الموارد الطبيعية غير المتجددة هي موارد محدودة، وعليه فإن القلق يساور العديد من المعنيين من أن مستوى الاستهلاك المرتفع والمستمر قد يؤدي إلى استنفاد هذه الموارد، ومن ثمة نقص مادي قد يحد من فرص التنمية والنمو ويرهن مستقبل الأجيال اللاحقة. ولقد نبه معهد الموارد العالمي على محدودية استغلال الرصيد المتبقي من الموارد غير المتجددة (الطاقات غير المتجددة) في 50 سنة وذلك لتوقعات الارتفاع في الاستهلاك في الدول النامية إلى ما يوازي الضعف، إضافة إلى تحديد مشاكل أخرى خاصة بصعوبة استخراج النفط عند قرب نفاده حيث ستصير تكلفة استخراجها عالية¹.

يسمح الإنفاق الاستثماري من قبل الدولة بالمحافظة على الموارد غير الناضبة وكذا العمل على تنميتها واستغلالها الاستغلال الأمثل، فحسب الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة والموارد IUCN (International Union for Conservation of Nature) أن على الدول العمل على دمج أهداف المحافظة على البيئة وتنمية الموارد في السياسات والبرامج التنموية، ويوضح الشكل الموالي مدى الحاجة إلى دمج المحافظة على الموارد والتنمية:

¹ نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص:5.

الشكل رقم (14): الحاجة إلى دمج المحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية



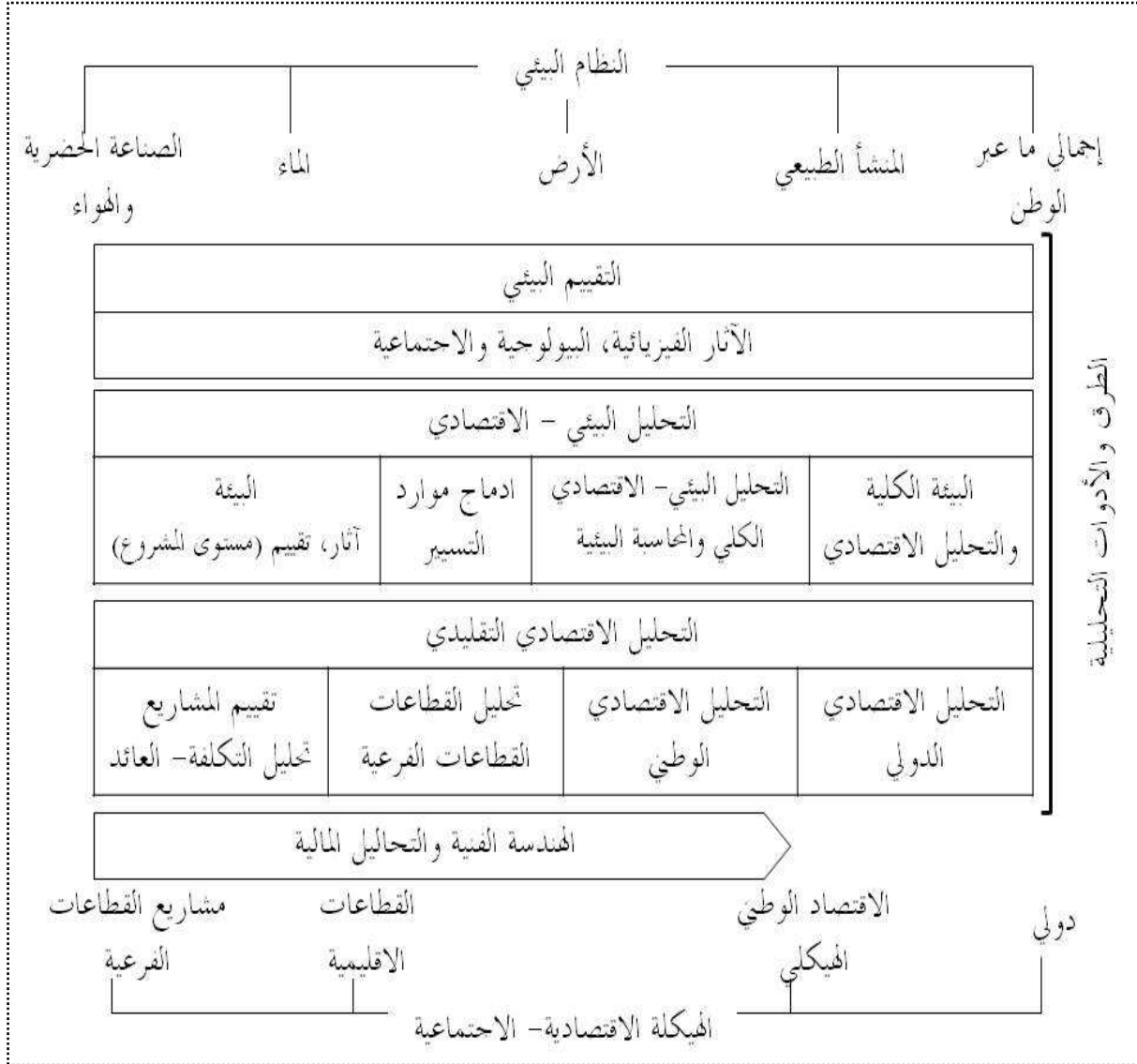
Source: W. M.Adams, “GREEN DEVELOPMENT, environment and sustainability in the third world”, Routledge- London, 2nd ED, 2004, P: 64.

حسب الشكل أعلاه، يتضح أنه على الدولة تسطير أهداف المحافظة على البيئة وتنمية الموارد مثلما هو الحال بالنسبة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تخطيط البرامج الإنفاق الاستثمارية لذات الأهدافواحد. البدء في العمل على السياسة التنموية بعد توزيع البرامج والمخططات وكذا الأظرف المالية المخصصة على القطاعات المعنية تنطلق المشاريع المخطط لها، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة في النهاية على البيئة وإعادة تقويم أهداف المحافظة إذ يجب أن لا تكون الأنشطة مضرّة بالبيئة.

ويتمثل دور الإنفاق الحكومي الاستثماري هنا في كونه من أدوات السياسة التنموية الذي يمكن من تحقيق تسيير بيئي مناسب وحذر، إلى جانب دوره في تصميم سياسات لتنشيط النمو والتطور مع حماية الموارد في

آن واحد¹. وقد يبدو الأمر معقدا من ناحية كيفية إدماج الاعتبارات البيئية في اتخاذ القرار وكيفية العمل على تفعيل دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في ذات السياق، لكن يمكن تبسيطه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (15): إدماج الاعتبارات البيئية في عمليات اتخاذ القرار الحكومي



Source: W. M.Adams, “GREEN DEVELOPMENT, environment and sustainability in the third world”, Routledge- London, 2nd ED,2004, P129.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن على الدولة التحلي عن الأساليب التقليدية لاتخاذ القرارات في العملية التنموية، فالتوجه نحو الاستدامة يتوجب على الأخذ بالاعتبار النظام البيئي والآثار الممكن أن تقع عليه جراء العملية التنموية، فالدولة مطالبة بإجراء دراسات قطاعية وإقليمية قبل اعتماد التدفقات المالية والنقدية.

¹ ke-young Chu & Richard hemming, 1991, Op-cit, P163

2- انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الموارد الطبيعية

بإدماج البعد البيئي في التخطيط التنموي، تخصص الدولة مبالغ خاصة بالاستثمارات البيئية التي من شأنها العمل على الاستخدام الأمثل للموارد والحد من الإجهاد البيئي أي حل مشكلتي الآثار البيئية الخارجية والإدارة السليمة للموارد الطبيعية. فالاستثمارات البيئية تتوزع على عدة مجالات منها: منع التلوث، تقنيات الإنتاج الأنظف، تقليل المخلفات والنفايات الصلبة وإعادة تدويرها، تقنيات ترشيد استهلاك المياه والطاقة، حماية وتنقية المياه، ضبط تلوث الهواء وتنقيته، حماية الزراعة والطبيعة، معالجة الأتربة، مكافحة الضوضاء...

وعليه يمكن تصنيف هذه الاستثمارات إلى ما يلي¹:

- استثمارات غايتها تحقيق معايير حماية البيئة وفقا للمتطلبات المحلية والعالمية.
- استثمارات تنفذ بقصد حماية البيئة بشكل كلي وحزئي.
- استثمارات تنفذ بهدف تحقيق تأثير في البيئة الطبيعية.
- استثمارات ذات بعد اقتصادي بيئي.

كما يمكن تصنيفها من حيث ارتباطها بالعمليات الإنتاجية إلى:²

- استثمارات بيئية مدمجة بعمليات الإنتاج: وهي تلك الاستثمارات التي يمكن عزلها عن الاستثمارات الأخرى وتكون مدمجة معها، مثل التجهيزات التي تشكل جزء من دورة إنتاجية متكاملة لمعالجة مدخلات العملية الإنتاجية، كاستخدام وسائل نقل صديقة للبيئة، أو تغيير بنية التجهيزات والمعدات المستخدمة في الإنتاج بهدف تخفيف الانبعاثات والنفايات، وزيادة الكفاءة وتحسين استخدام المواد الأولية.
- استثمارات حماية بيئة إضافية: وهي استثمارات منفصلة كاستخدام تكنولوجيا خاصة بحماية البيئة (مثل تجهيزات حرق النفايات، محطات معالجة وتنقية المياه، جدران الحماية من الضوضاء...)، وقد لا تكون هذه الاستثمارات ضرورية في عمليات الإنتاج، ولكنها مهمة وضرورية لحماية البيئة ولمعالجة مدخلات أو مخرجات عملية إنتاجية، إذ يمكن التخفيف من الأعباء البيئية في عمليات الإنتاج عن طريق التأثير الإيجابي في المدخلات والمخرجات من خلال تجنب المدخلات الضارة أو تخفيضها أو استبدالها بمواد أخرى.

¹ رسلان خضور، "الاستثمارات البيئية وأبعادها الاقتصادية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 30 العدد رقم 05، سوريا، 2008، ص: 05.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 05.

وفي الغالب، تتميز الاستثمارات البيئية بارتفاع تكاليفها خاصة في بداية المشروع، ففي حالة الحاجة المرتفعة للدولة إلى هذه الاستثمارات في بداية اعتمادها على تنمية مستدامة فمن المرجح أن يزداد حجم إجمالي الاستثمارات البيئية وعليه تخصيص حجم كبير من النفقات الاستثمارية وهكذا استثمارات في بداية الفترة الاستثمارية، ذلك أن معدل نمو هذه الاستثمارات يمكن أن يتراجع في حال الاعتماد على تكنولوجيا صديقة للبيئة من البداية وكذا في حال الأخذ بالتعليمات والمعايير البيئية إلى جانب تفعيل الدور الرقابي وتقييم الآثار البيئية للمشاريع مع تنفيذ إجراءات بيئية كاملة في إطار سياسة بيئية واضحة المعالم¹.

وحسب تقرير الأمم المتحدة سنة 2011 المسمى بـ "نحو اقتصاد أخضر" فإنه وحسب النتائج المحصل عليها فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لا يولد زيادة في الثروة فقط ولكنه وعلى الأخص يحقق مكاسب على المستوى البيئي أو رأس المال الطبيعي، وفي فترة تقدر بست سنوات يولد معدل أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المقياس التقليدي للأداء الاقتصادي. هذا إلى جانب نشوء وظائف جديدة جراء هذا الانتقال والتي يزيد عددها بمرور الزمن، مع اعتبار أن فترة الانتقال تمثل فترة فقدان للوظائف أين يتطلب الأمر المزيد من الاستثمارات في إعادة تنمية المهارات وإعادة تأهيل القوة العاملة ويعظم دور رأس المال الطبيعي².

3- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على الموارد الطاقوية

وفي نفس السياق، تمثل الموارد الطاقوية أهم مكونات رأس المال الطبيعي، وإن خصت بالذكر في هذه النقطة فذلك كون الطاقة تمثل قطبا أساسيا في المثلث الأمني اللازم لأي دولة حتى تضمن الاستقرار الكلي (الأمن المائي، الأمن الغذائي والأمن الطاقوي). وحسب ما سبق ذكره، فإن الموارد الطاقوية فهي تلك الموارد التي تستهلك أو تفتى بالاستعمال.

ونظرا لخاصية "القابلية للنضوب"، فإن الدولة في حاجة إلى الاستعداد إلى مواجهة نضوب الموارد الطاقوية التقليدية من خلال ترقية الكفاءة الاستخدامية وإتباع استراتيجيات الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة إلى جانب توفير ما يسمى بـ "الطاقات المتجددة". وبإسقاط سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على هذه الأهداف، تستطيع الدولة تسيير توجهاتها نحو الطاقات المتجددة بالموازاة مع ترشيد استهلاك الموارد الناضبة، ويمكن إبراز أهم النقاط المتعلقة بالتوجهين كما يلي:

¹ رسلان خضور، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

² برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "نحو اقتصاد أخضر: مسارات نحو التنمية المستدامة و القضاء على الفقر- مرجع لواقعي السياسات"، 2011، ص: 05-06.

— استراتيجيات الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة وسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري:

يجب ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية وذلك للحد من استنزاف هذا المورد، من خلال ترشيد استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى فرض الضرائب على استهلاك الطاقة، ورفع أسعار هذه الموارد... ويمكن توضيح اعتماد الدولة لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتحقيق الغاية السالفة الذكر من خلال النقاط التالية:

أ- الاستثمار في التكنولوجيا كونها من أهم عوامل تأجيل ندرة حقيقية في الموارد غير المتجددة: يرجع السبب الرئيسي في عدم وجود ندرة حقيقية في الموارد الطبيعية غير المتجددة بالرغم من تزايد الكميات المنتجة منها إلى التقدم العلمي والتطورات التقنية في مجالات البحث والتنقيب وفنون الإنتاج والاستغلال التي ساعدت على تأجيل ظهور مرحلة تناقص الإنتاجية. ويمكن إيجاز آثار الإنفاق الاستثماري على التطور التقني في التخفيف من ندرة الموارد الطبيعية في النقاط التالية:¹

- رفع إنتاجية الاحتياطات المؤكدة عن طريق استخدام وسائل جديدة في التعدين والاستخراج.
- زيادة حجم الاحتياطات المؤكدة بابتكار وسائل و أجهزة حديثة للبحث عن مصادر جديدة للموارد .
- اكتشاف بدائل صناعية للعديد من الموارد الطبيعية كالمطاط الصناعي و البلاستيك كذلك ظهور الطاقات البديلة.
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير في بعض الصناعات التي تعتمد على مواد أولية غير متجددة ما خفض من تكلفة الوحدة المنتجة و تحقيق استخدام أفضل للطاقة.
- الاستفادة من تقدم وسائل النقل و المواصلات في استخدام الموارد الموجودة في مناطق نائية و في توزيع أفضل للموارد بين دول العالم .
- إعادة استخدام الكثير من المواد الخام المعدنية و غير المعدنية مما أدى إلى التخفيف من تناقص أرصدها الطبيعية .
- الاتجاه نحو تقليل حجم و وزن الكثير من المنتجات التي تستخدم الموارد الطبيعية غير المتجددة في إنتاجها كالسيارات .

¹ صالح العصفور، "الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفادها"، بدون سنة نشر، ص7.

ب- الإنفاق الاستثماري على المجالات التي تعد عبئا بيئيا: ويقصد هنا بشكل أساسي النفايات، إذ تعد من أهم مجالات الاستثمار البيئي، ولا يجب النظر إلى هذه النفايات والمواد المستهلكة على أنها عبء بيئي على الدولة تحمله بل على الدولة الإنفاق للاستثمار فيها لتصبح موردا اقتصاديا يمكن الاستفادة منه. ويمكن الأخذ على سبيل المثال نموذجين للاستثمارات البيئية الواعدة: صناعة تدوير الزيوت المعدنية وصناعة تدوير النفايات الصلبة¹. وتجدر الإشارة أنه على الصعيد العالمي هناك دول استفادت من الاستثمار في النفايات بل وهناك دول أصبحت تستورد القمامة لأجل إعادة تدويرها كالسويد وهولندا، أين تعتبر هاتين الدولتين أكبر مستورد للنفايات والقمامة في أوروبا ففي سنة 2012 وحدها استورد السويد نحو 850 ألف طن من النفايات القابلة للحرق وتلقت أموالا نظير ذلك، وأحرقت السويد في المحمل 5.5 مليون طن، حيث لا تلقي السويد تقريبا بأي قمامة قابلة للحرق في مكبات حيث تحول نصفها إلى وقود يستخدم في التدفئة وتوليد الطاقة.²

— سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وبدائل الموارد الطبيعية الناضبة -الموارد المتجددة-: يقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى آخر هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة البديلة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب، وهي متوفرة بسهولة وفي كل مكان على سطح الكرة الأرضية ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة³. وتمثل الطاقات المتجددة أساسا في: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الحرارة الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية.

هناك العديد من العوامل التي تدفع بالدولة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، ومن بين أهم تلك العوامل المخاوف المتعلقة بالأمن الطاقوي إلى جانب ارتفاع أسعار النفط والمخاوف الناجمة عن التغيرات المناخية⁴. ويعد الاستثمار في هذا الطاقات المتجددة من أهم المجالات الواعدة في مجال الاستثمارات البيئية، ولا يعد استثمارا بيئيا فحسب وإنما هو اقتصادي واجتماعي أيضا، وتشير الدراسات أن العالم سيكون مضطرا في المستقبل القريب

¹ رسلان خضور، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² ياسمين حسين، "السويد تحقق مكاسب نظير استيراد القمامة وحرقها"، رويترز النسخة الالكترونية، 27 نوفمبر 2012، <http://ara.reuters.com/article/idARACAE8AQ05S20121127>، آخر اطلاع 2013/10/08، 20:00.

³ عمر الشريف، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، 2007، ص 18-19.

⁴ رسلان خضور، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

خاصة مع تسارع نضوب مصادر الطاقة الأحفورية خاصة النفط وارتفاع أسعارها إلى تسريع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.¹

وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤثر على المتغيرات البيئية التنموية وذلك من خلال تأثيرها على تمويل الأهداف البيئية والتكنولوجية بشكل أساسي وكذلك خلق استثمارات تحافظ على الموارد الطبيعية من جهة وتعمل على إعادة التدوير من جهة أخرى، إلى جانب دور السياسة الإنفاقية الاستثمارية الكبير في خلق موارد طاغوية متجددة مما يسمح فيما بعد بالانتقال إلى اقتصاد أخضر لا يستنزف الموارد الطاقوية الناضبة.

¹ رسلان خضور، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

خلاصة الفصل الثاني

بالإمكان الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة، ذلك أن هذه السياسة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حل المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية الكلية.

فسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤثر وبشكل كبير ومباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، الاستثمار الكلي، المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات. في حين تؤثر على المتغيرات الاجتماعية كالتشغيل، الفقر، المستوى التعليمي، السكن، الصحة وحتى الأمن. كما تؤثر على المتغيرات البيئية والتكنولوجية من خلال الحفاظ على رأس المال الطبيعي والموارد الطبيعية غير المتجددة مع فتح آفاق جديدة لتغيير هيكلية الاقتصاديات خاصة الريعية منها من خلال توفير موارد طبيعية متجددة عوض الاستغلال غير العقلاني للموارد الناضبة التي غالبا ما تعتمد تلك الاقتصاديات عليها اعتمادا شبه كلي.

ويبقى الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري نسبيا كون تأثيره على المتغيرات التنموية الكلية يتعلق في كثير من الأحيان بطبيعة تمويل هذه السياسة إلى جانب ارتباط فعاليتها بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي. هذا دون تغيب أن استعمال هذه السياسة يجب أن يتسم بالحذر والموضوعية، ففي بعض الحالات وبغية التركيز على متغير ما أو حل مشكل اقتصادي أو اجتماعي ما خاصة في الحالات الظرفية، يجب الأخذ بالاعتبار تأثير هذه السياسة على المتغيرات الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر سواء على المدى القصير أو البعيد.

الفصل

الثاني

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة -دراسة مقارنة لدولتي الجزائر والإمارات -

يعرض الفصل الثالث المخططات الاستثمارية لكل من دولة الجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة، في دراسة مقارنة لانعكاس مختلف سياسات الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في كلا البلدين.

غالبا ما ارتبط وضع الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول، فكلما تحسنت أسعار البترول تحسن الاقتصاد الجزائري، أتت فترة تحسن حيث عرفت مؤشرات اقتصاد الجزائر تحسنا قياسا بالفترات ما قبل سنة 2001، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الذي سجله سعر البترول، وما صاحبه من زيادة في مداخيل الدولة، والتي أدت إلى التحول نحو سياسة اقتصادية توسعية تعتمد بدرجة أولى على الإنفاق العام، تجسدت في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي فالمخطط التكميلي لدعم النمو ومخطط توطيد النمو الحالي. وقد اعتمدت هذه السياسة التوسعية لضرورة تدارك الوضع الاقتصادي الهش الذي خلفته برامج التصحيح الهيكلي بصفة خاصة، إلى جانب التحديات التنموية لمواكبة التطورات العالمية على جميع الأصعدة.

تملك الإمارات العربية المتحدة اقتصاد يتميز بتنوع ونمو ملحوظين، في السنوات الأخيرة، بلغت دولة الإمارات مرحلة متقدمة من التنوع الاقتصادي، بحيث تم إطلاق أول إستراتيجية تنموية لدولة الإمارات في أبريل 2007، والتي هدفت بشكل رئيسي إلى وضع آلية لبناء قدرات الجهات الحكومية الاتحادية ورفع مستويات الأداء فيها.

وقد تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث أساسية يمكن عرضها من خلال:

- المبحث الأول: برنامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؛

- المبحث الثاني: برنامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2013؛

- المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين اثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2001

إن المتتبع للسياسة الاقتصادية في الجزائر ابتداءً من فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، يجد أن الاقتصاد الجزائري قد مرّ على أربع مراحل أساسية لحد الآن، حيث تتميز كل مرحلة عن الأخرى بجملة من الخصائص كالتوجهات التنموية وخصائص الأحداث والتطورات التي شهدتها وعاشتها الجزائر خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية العالمية.

لقد شهد الاقتصاد الوطني خلال الحقبة الممتدة ما بين 1967 و2000 ثلاث فترات أساسية حيث كانت الفترة الأولى هي الفترة التي كانت ما بين 1967 و1979 والتي عرفت بفترة التخطيط المركزي أو التخطيط الموجه، في حين كانت الفترة الثانية التي مر بها الاقتصاد الجزائري عبارة عن فترة انتقالية ما بين 1980 و1989 حيث تبنى التوجه اللامركزي نسبياً في التنمية وهي الفترة نفسها التي واجه فيها الاقتصاد الوطني الأزمة العالمية سنة 1986 والتي أثرت فيه بشكل كبير الأمر الذي استدعى إلى انتقاله إلى الفترة الثالثة المتمثلة في فترة التصحيح الهيكلي ما بين 1990 و2000 التي أحدثت تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني.

أما الحقبة الممتدة ما بين 2001 و2014، فهي المرحلة الرابعة التي مر بها الاقتصاد الوطني والتي تختلف عن المراحل الثلاث السابقة بشكل كبير؛ حيث تميزت هذه الحقبة بثلاث برامج تنموية أساسية وهي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

من خلال هذا المبحث سيتم عرض لمحة عامة عن الاقتصاد الجزائري ثم عرض كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

1- لمحة عن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2000

بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي، كان الشأن الاقتصادي ذو أهمية كبيرة على الصعيد الوطني وكان الشغل الشاغل العمل على تحريره من التبعية بشكل كلي، وقد كان ذلك بانتهاج الدولة للتوجه الاشتراكي في التنمية إلى غاية فشل هذا التوجه في تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة، الأمر الذي استعجل الانتقال إلى

توجهات تنموية أخرى من خلال تبني اللامركزية عوض التخطيط الموجه في التنمية. وبعد الأزمة العالمية سنة 1986، لم يصمد الاقتصاد الوطني وذلك كونه يعتبر من الاقتصاديات الريعية، الأمر الذي استدعى طلب المساعدة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتجاوز الأزمة، وهو ما انجر عنه تطبيق سياسة التصحيح الهيكلي مع دخول الجزائر في دوامة من المديونية الخارجية.

1-1 - حقبة التخطيط المركزي 1967-1979

تميزت هذه الحقبة بكون الجزائر كانت حديثة الاستقلال من المستعمر الفرنسي، الأمر الذي جعل الدولة تعمل جاهدة على تحرير الاقتصاد الوطني، وقد وقع الاختيار على التوجه الاشتراكي كتوجه اقتصادي عام بيد أن هذا التوجه يركز بشكل أساسي على اعتماد التخطيط المركزي أو الموجه كأداة للتخطيط الاقتصادي.

بتولي الدولة زمام الأمور، عملت على تحرير الاقتصاد الوطني من جميع أشكال التبعية إلى جانب خلق بنية إنتاجية كفيلة لدفع العجلة التنموية إلى الأمام اعتمادا على نظرية الصناعات المصنعة. وعلى ذات الأساس تكونت هذه الحقبة من ثلاث مخططات تنموية ومرحلة انتقالية، حيث:

- المخطط الأول (1967-1970): بلغت الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط الثلاثي 9,06 مليار دينار

جزائري (د.ج)، فيما بلغت تكاليف البرمجة بنحو 19,58 مليار دج، أما الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا فبلغ 10,52 مليار دج.¹

- المخطط الثاني (1970-1973): يعتبر مخططا تكميليا للمخطط الأول، وقد خصص مبلغ 68,56 مليار دج للبرامج الاستثمارية التنموية.²

- المخطط الثالث (1974-1977): رافق هذه الفترة ارتفاع في أسعار البترول سنة 1973 (*)، الأمر الذي جعل الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ضخمة مقارنة بالبرامجيين الآخرين، فلقد خصص مبلغ 110 مليار دج للبرامج الاستثمارية. وفي هذه الفترة قامت الدولة بتدعيم البرنامج بخطة ترمين المحروقات، وهي

*: انظر الملحق رقم (01).

¹ رضوان سليم، "السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2009-2010، ص: 26.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 27.

تمويل مخططات التنمية اعتمادا على القروض الخارجية مع استبعاد المستثمر الأجنبي وذلك لارتباط قدرة وفاء هذه القروض بأداء قطاع المحروقات وذلك تعجيلا لوتيرة التنمية المحلية¹.

- المرحلة الانتقالية (1978-1979): برمجت هذه الفترة لتدارك التأخر الحاصل في تحقيق المشاريع التنموية التي برمجت في المخططتين الثاني والثالث، نظرا لضخامة الاستثمارات الباقي إنجازها من هذين المخططتين المقدرة بنحو 190,07 مليار دج. كما عرفت هذه الفترة إعادة تقييم الاستثمارات نظرا للتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات².

تميزت هذه الفترة بتركيز الدولة على تطوير وتدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية من تكثيف الاستثمارات خاصة في الجانب الصناعي التي تعتبر استثمارات إنتاجية. رغم ذلك عرف الانحياز في هذه المخططات تأخرات كبيرة ونقائص الأمر الذي يقف وراءه عدة أسباب من بينها قلة الخبرة وغياب التكوين خاصة في المجال المقاولاتي مع ضعف التأطير من قبل مكاتب الدراسات إلى جانب قلة هذه الأخيرة إلى جانب ارتفاع تكاليف إنجاز البرامج الاستثمارية للتكلفة الكبيرة للمواد والتجهيزات المستوردة.

1-2 - حقبة اللامركزية 1980 - 1989

بعد تراكم العديد من المشاكل والاختلالات على المستوى الاقتصادي إلى جانب التغيرات الاجتماعية والسياسية، عول على تغيير التوجه المركزي مع الاعتماد على عمليات إصلاح ذاتية دون تدخل أو تعاون مع أطراف خارجية أجنبية. فخلال هذه الحقبة تم الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد اللامركزي اعتمادا على مخططين خماسيين³:

- المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984): حدد مبلغ 400,6 مليار دج كغلاف مالي للاستثمارات حيث جاءت أهداف هذا البرنامج الاستثمارية مكملة لأهداف الحقبة السابقة. إلا أن هذه الفترة تميزت بوجود اختلالات على المستوى الاقتصادي خاصة بسبب عبء المديونية الخارجية إلى جانب تأخر تطبيق اللامركزية في بعض القطاعات.

¹ رضوان سليم، مرجع سبق ذكره، ص: 27-28.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 28-29.

³ عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 219-221.

- المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989): تزامن هذا المخطط والأزمة المالية العالمية سنة 1986، في بادئ الأمر خصصت الدولة للاستثمارات ما قيمته 550 دج، وفي ظل انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة العالمية تعرض الاقتصاد الجزائري إلى العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية الأمر الذي استدعى العمل على إصلاحات اقتصادية من خلال إعادة هيكلة القطاع الصناعي بشكل أساسي.
- عملت الدولة على القيام بإصلاحات ذاتية للاقتصاد الوطني والتي تمت بشكل أساسي من خلال إعادة تقويم القطاع الصناعي؛ إلا أن هذا لم يكن كفيلا بتجاوز الاقتصاد الجزائري لأزمة 1986، الأمر الذي استدعى إلى اللجوء إلى المساعدة الخارجية.

1-3- حقبة التصحيح الهيكلي 1990 - 2000

تعتبر هذه الحقبة من الفترات الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فبعد فشل الإصلاحات الذاتية في تجاوز آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني، هنا تقرر الانتقال من النظام الاشتراكي الذي فشل في معظم الدول التي تبنته إلى نظام اقتصاد السوق، فيما اضطرت الجزائر إلى التعاون ومؤسسة صندوق النقد الدولي للوصول إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية اللازمة لتدارك الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد الوطني. لذلك تم الاتفاق على برنامجين للتصحيح الهيكلي والذين احتويا على توجهات اقتصادية جديدة مع إدارة صارمة للطلب ومحففة في كثير من الأحيان خاصة في حق العديد من الطبقات الاجتماعية.

ابتداءً من العام 1993، ومع توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث، وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي شرعت الجزائر وفي إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي - بإتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام، حيث ركزت معظم برامج التعديل الهيكلي المتعلقة بالسياسة الإنفاقية (75 % من هذه البرامج) على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة، وهذا ما عملت السلطات الوصية على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، وإتباع سياسة الدخول المتشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمار العامة. وفي ظل هذه الظروف سجلت نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعاً خلال فترة التعديل الهيكلي بحيث انخفضت هذه النسبة من 38 % سنة 1994 إلى ما يقارب 29,60 % سنة 1999.

¹- بن سبع، حمزة، " أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، و التضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص: 32.

ومع بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش شهدت مؤشرات التوازن الخارجي تحسناً ملحوظاً بفعل ارتفاع أسعار النفط، وذلك تماشياً مع برامج صندوق النقد الدولي، غير أن مؤشرات التوازن الداخلي كانت في مستويات متدنية، بفعل البرامج التي طبقها صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف أساساً إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات وليس لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والعمالة.

2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 Programme de soutien à la relance économique

بعد تراجع الأداء الاقتصادي الجزائري خلال برنامجي التصحيح الهيكلي، عملت السياسة الاقتصادية الجديدة على انتهاز توجهات تنموية جديدة لإقامة اقتصاد قوي يستجيب للتطلعات المحلية وللمتطلبات العالمية خاصة في ظل التوجهات التنموية الجديدة نحو الاستدامة فابتداءً من سنة 1999، دخلت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بانفراج سياسي ومالي نوعاً ما بشكل أساسي مع مخلفات إيجابية وسلبية لبرنامج التعديل الهيكلي الأمر الذي جعل السياسة الاقتصادية للمرحلة التنموية الجديدة تركز وبشكل كبير على الإصلاحات الهيكلية وتخفيف الاقتصاد والتجارة مع تطبيق قواعد اقتصاد السوق إلى جانب إعادة الاعتبار للاستثمار الحكومي.

لذلك عولت الإستراتيجية الجديدة للتنمية بشكل خاص على استغلال الطفرة المالية التي تتيحها المحروقات لما يتيح خلق اقتصاد ما بعد البترول. هذا إلى جانب التزام الدولة بانجاز أهداف الألفية كونه عضو في منظمة الأمم المتحدة الأمر الذي يستدعي الاهتمام بالعديد من الجوانب التنموية سواء الاجتماعية أو البيئية مثلما هو الاهتمام بالجانب الاقتصادي المعول عليه كثيراً في العملية التنموية. وهذا الالتزام يجب أن يتجسد على الواقع من خلال تطبيق سياسات مالية تنموية كفأة خاصة بالاعتماد على ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

مع ارتفاع سعر النفط في نهاية سنة 2000¹، ظهرت مؤشرات مبشرة للاقتصاد الجزائري، عكسها ارتفاع احتياطي الصرف، مما سمح للجزائر بانتهاز سياسة اقتصادية جديدة تركز أساساً على التوسع في الإنفاق، وهذا ما تجسد في كل من "مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009.

¹ موضح في الملحق رقم (01).

وقد بلغت المخصصات المالية لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، حيث بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا المخطط حوالي 15974 مشروع، استحوذ فيها قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على النصيب الأكبر بنسبة 40,1% من القيمة الإجمالية للبرنامج. وتمثلت أهم أهدافه في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، الحد من البطالة وإعادة تنشيط الريف الجزائري. ولتحقيق هذه الأهداف وجب تنشيط الطلب الكلي من خلال التحول من سياسة صندوق النقد الدولي النيوكلاسيكية إلى الفكر الكنزي، وذلك عن طريق سياسة إنفاقية توسعية، فضلاً عن دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية.

تم تطبيق هذا البرنامج في ظروف خاصة كما تم استهداف مجالات معينة من خلاله، وفي ما يلي تفصيل ذلك.

2-1- ظروف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

بالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، تم تسجيل تحسن متزايد و ملحوظ على مستوى التوازنات المالية الخارجية و المتمثلة في فائض الميزان التجاري لسنة 2000 و كذا انخفاض معدل الدين الخارجي إلى 19,8% سنة 2000 مقابل 47,5% سنة 1998، و نفس الشيء فيما يتعلق بالتوازنات المالية الداخلية والتي يعكسها القسم المخصص للادخار من الميزانية العامة للدولة، وكذا الفائض المسجل من طرف الخزينة العمومية إضافة إلى التحكم في الوضعية النقدية التي أدت إلى استقرار معدل التضخم عند 1% خلال السنوات التي سبقت اعتماد برامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

بالمقابل، فإن معدل النمو المقدر ب 3% سنة 2000 يعتبر غير كاف للاستجابة للاحتياجات الضرورية للسكان خاصة فيما يتعلق بميدان الشغل، لاصطدامه بالتوسع المستمر للنشاطات الإنتاجية الموازية وانخفاض الاستثمارات، إضافة إلى الوضعية الأمنية المتدهورة وتعدد الإجراءات الإدارية والعراقيل البيروقراطية التي شكلت عوائق لتشجيع الاستثمار في حين تراكمت وتفاقت الاحتياجات الاجتماعية التي لم يتم تلبيتها، ليس فقط في مجال الشغل ولكن فيما يتعلق بالسكن والتجهيزات الثقافية والاجتماعية.

وعموما فقد تميزت الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد قبل الشروع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالمشورات الآتية¹:

- بلوغ النمو الداخلي نسبة 2,4 % سنة 2000 وانخفاض نسبة خدمات المديونية إلى أقل من 20 % مقابل 47,5 % سنة 1998؛
- انخفاض نسبة التضخم إلى أقل من 1 % سنة 2000 مقابل 38,5 % سنة 1994 و 5% سنة 1998.

وفي السياق نفسه تم تحقيق نمو إيجابي في حجم النشاط التجاري و الصناعي والزراعي مما سمح بارتفاع الدخل القومي بنسبة 5,7 % و ارتفاع حجم الواردات بنسبة 6% وحجم الصادرات بنسبة 17,88 % إلى 22,5 مليار دولار، كما تجاوز دخل الجزائر من مبيعاتها 20 مليار دولار سنة 2001.

2-2- المجالات المستهدفة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أصدرت الحكومة الجزائرية وثيقة رسمية تشرح من خلالها مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد حددت أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي في تنشيط الطلب الكلي من خلال دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، وكذا تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعض النشاطات الاقتصادية، ويمكن سرد أهم محاور وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- التنمية المحلية؛

- إنشاء مناصب شغل؛

- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاجتماعية و الاقتصادية؛

- تأهيل مستوى بعض مناطق البلاد؛

- تنمية الموارد البشرية

بالنظر إلى جملة الأهداف السابقة نلاحظ أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد ركز على البعد الاقتصادي والاجتماعي من التنمية المستدامة. وقد تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار للفترة 2001-2004

¹ - دحماني عبد الكريم، "تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة: دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي"، الماجستير في الحقوق فرع: الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر (1)، 2012، ص ص: 75-76.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

لتحقيق هذه الأهداف ، ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج موجه لقطاع معين وكل قطاع رئيسي مكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1%
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4%
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6%
المجموع	205,4	185,4	113,9	20,5	525,0	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص: 87.

فيما يلي تفصيل الاعتمادات المالية الموافقة للتوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (03): الاعتمادات المالية المخصصة لدعم الإصلاحات في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

مليار دينار جزائري

العمليات	2001	2002	2003	2004
تحديث الإدارة الجبائية	0,2	2,5	7,5	9,8
صندوق المساهمة والمشاركة	5,5	7	5	5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4
صندوق تطوير التنافسية الصناعية	0,3	1	0,7	/
نماذج التقدير	0,003	0,05	/	/

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004).

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

الجدول رقم (04): الاعتمادات المالية المخصصة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الجزء الأول: قطاع الفلاحة				
العمليات	2001	2002	2003	2004
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,07	0,07	0,07	0
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0

الجزء الثاني: قطاع الصيد البحري والموارد المائية

مليار دينار جزائري

البرامج	التكلفة
الصيد الساحلي (تحديث 300 وحدة)	1,0
الصيد التقليدي (تحديث 750 وحدة)	0,8
السواحل الحوضية (تهيئة 29 موقع)	0,3
الصيد في الأعماق المائية (إنشاء 168 وحدة)	1,9
تربية الأسماك	0,8
تدعيم وسائل الإنتاج	2,7
التكفل بالإنتاج السمكي	2,6
مسح ديون الصيادين	0,2

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004).

الجدول رقم (05): الاعتمادات المالية المخصصة للتنمية المحلية والبشرية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الجزء الأول: قطاع التنمية المحلية

مليار دينار جزائري

العمليات	2001	2002	2003	2004
المخططات البلدية للتنمية	4	13,0	16,5	-
الري	1,7	7,4	1,5	-
البيئة	1,5	2,0	2,0	-

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

البريد والمواصلات	-	6	6	-
هياكل قاعدية طرقية	13,0	-	-	-
منشآت إدارية	5,7	5,2	5,2	-

الجزء الثاني: قطاع الشغل والحماية الاجتماعية

مليار دينار جزائري

العمليات	2001	2002	2003	2004
العمليات الخاصة بالتشغيل والقرض	1,15	2,65	3,5	2,0
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2,35	3,35	1,0	1,0

الجزء الثالث: التنمية البشرية

مليار دينار جزائري

العمليات	2001	2002	2003	2004
التربية الوطنية	10	9,5	7,45	-
التكوين المهني	4,4	3,1	2,1	-
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9,4	6,58	-
الصحة والسكان	2,8	4,65	0,35	-
الشباب والرياضة	1,425	2,25	-	-
الثقافة والاتصال	4,5	-	-	3,5
الشؤون الدينية	0,15	1,0	-	-

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004).

الجدول رقم (06): الاعتمادات المالية المخصصة للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية في برنامج دعم الإنعاش

الاقتصادي

العمليات	2001	2002	2003	2004
منشآت الري	5,4	15,8	10,1	-
منشآت السكك الحديدية	9,7	28,9	16,0	-
أشغال عمومية	33,7	8,3	3,3	-

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

اتصالات	10	-	-	-
تنمية المناطق الريفية	13,1	13,2	5,7	-
السكن والعمران	27,1	4	2,5	2,0

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004).

من خلال الجداول أعلاه يمكن استنتاج مختلف المجالات المستهدفة من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي والتي تتمثل أساسا في النشاطات المنتجة، التنمية المحلية والاجتماعية، الخدمات العمومية وتنمية الموارد البشرية.

ففيما يخص دعم النشاطات المنتجة، يلاحظ من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أن الحكومة قررت التخلي عن دعم مؤسسات القطاع العمومي التي استهلكت أموالا طائلة فلم تخصص الدولة سوى مبلغ 22,5 مليار دينار لدعم بعض مؤسسات القطاع العمومي في حين ركزت بشكل خاص على قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري والموارد المائية الذي يأتي ثالثا من حيث نسبة المبالغ المخصصة لكون هذا القطاع قد استفاد في فترة سابقة من برنامج حكومي مستقل سنة 2000 وهو "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية"، لذا فان المبالغ المخصصة لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تعد بمثابة دعم تكميلي لبرنامج سنة 2000. حيث خصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف يقدر بـ 65 مليار دج.

- الفلاحة: يندرج برنامج إنعاش قطاع الفلاحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الأرياف والمشاركة في محاربة الفقر والتهemis في الوسط الريفي.

- الصيد البحري والموارد المائية: رغم القدرة الإنتاجية الهامة التي يملكها القطاع، إلا أنه لم يستفد من الاهتمام اللازم، فبالنظر إلى طول المسافة التي تمتد عليها الواجهة البحرية فإن الصيد البحري يعتبر موردا هاما. لذا حضني بعناية خاصة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما بالنسبة التنمية المحلية و الاجتماعية وبغية تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، تقرر تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 204,2 مليار دج في مجال التنمية المحلية والاجتماعية و التي تخصص إلى عمليات الاستثمار في المجالات التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين و تأهيل المناطق النائية و المعزولة لتطويق آفة الفقر. إلى جانب المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية، شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير وكذلك إنجاز

المنشآت القاعدية المتعلقة بالاتصالات وذلك لتشجيع استقرار أو عودة المواطنين إلى سكناتهم خاصة في المناطق المتضررة من الإرهاب. وهذا ما يندرج ضمن الخطوط العريضة لأهداف السياسة العامة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال القيام بإنجاز مشاريع من خلال المخططات البلدية والموجهة في غالبيتها إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع العادل للتجهيزات والنشاطات على مستوى كامل التراب الوطني، ذلك قصد محاربة المشاكل و العراقيل التي يواجهها السكان على المستوى المحلي.

خصص البرنامج لميدان الشغل و الحماية الاجتماعية غلافًا ماليًا يقدر ب 16 مليار دج، وتخصص للبرامج الكبرى المتعلقة بخلق مناصب الشغل باستهداف الولايات الأكثر حاجة إلى ذلك، حيث ستعمل هذه البرامج على خلق 70000 منصب شغل جديد بمعدل 22000 منصب إضافي سنويًا بتكلفة 7 مليار دج.¹

خصصت مبالغ استثمارية للأشغال والهياكل الكبرى لتدعيم الخدمات العمومية وتحسين إطار حياة المواطنين خاصة ما يخص الأشغال الكبرى المتعلقة بالتجهيز وتهيئة الإقليم. ويظهر من الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد من 210,5 مليار دينار موزعة على الأربع سنوات للبرنامج أي ما يقابل نسبة 40,1% من إجمالي ميزانية البرنامج. وذلك بغرض تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع والذي يعود أساسًا إلى الضوابط التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي ارتكزت على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري بهدف استعادة التوازن المالي للموازنة العامة. ومن شأن الاستثمار في الهياكل القاعدية توفير الظروف الملائمة للاستثمار مما سينعكس إيجابًا على إنتاجية المؤسسات الوطنية وتوفير مناصب عمل جديدة. إذ يتمحور حول ثلاث مجالات أساسية، التجهيزات الهيكلية للإقليم، إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية، الهضاب العليا، وكذلك قطاعي السكن والبناء الحضري والتي سيتم عرضها فيما يلي.²

- التجهيزات الهيكلية للتراب الوطني: خصص لهذا المجال في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ 142,9 مليار دج قصد ترقية إطار حياة المواطنين، خاصة في المجمعات السكنية الكبرى أي المناطق الحضرية.

¹- دحمانى عبد الكريم، 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص: 75-76.

²- دحمانى عبد الكريم، 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-81.

- المنشآت القاعدية للرّي: يحتوي البرنامج على 9 مشاريع خصّص لإنجازها مبلغ 31,3 مليار دج، والتي ستخلق فروع وموارد جديدة تهدف إلى المساهمة في تنمية إطار حياة المواطنين في المناطق المعنية، وذلك بضمان توفر المياه الصالحة للشرب ومياه السقي.

- المنشآت القاعدية للسكك الحديدية: حيث تحصل برنامج النقل والتزويد بالطاقة الكهربائية فيما يخص قطاع السكك الحديدية على سبعة مشاريع تقدر تكلفتة إنجازها 54,6 مليار دج، علما أن مشروع السكة الحديدية الخاصة بالهضاب العليا لم يتم إنجازها وتم تسجيل على خلاف ذلك عدة مشاريع صغيرة تساهم في فك العزلة عن العديد من المناطق.

- الأشغال العمومية: يحتوي برنامج المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري أو الطرق، الموانئ والمطارات، على 25 مشروع، بتكلفة إنجاز إجمالية تقدر بـ 45,3 مليار د.ج و ذلك لتسهيل نقل السلع والأشخاص وتفادي التكاليف المرتفعة.

- الاتصالات: تضمن برنامج الإنعاش في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية إنجاز حظيرة للإنترنت بمدينة سيدي عبد الله الجزائر بقيمة 100 مليار دج، وعيا بضرورة تدعيم القطاع بوسائل حديثة. ويتضمن تنمية حظيرة تكنولوجية متخصصة في تكنولوجيا الاتصالات توفر مناصب شغل في هذه الاختصاصات وتمكّن الشباب من مواصلة بحوثهم في هذه الاختصاصات على المستوى المحلي من خلال التقاءهم في هذه الحظيرة، أو بواسطة إنشاء مؤسسات صغيرة لترقية هذه التكنولوجيات الجديدة و التحكم فيها على المستوى الوطني.

- إحياء المناطق الريفية في الجبال الهضاب والواحات: وتهدف هذه العملية إلى تنمية شاملة معللة لاحتلال التوازنات الجهوية وذلك بتمكين المساحات والفضاءات الداخلية في المناطق الجبلية، الهضاب العليا وفي الواحات، أي أنه يسمح بالاستعمال أو الاستغلال الأقصى لإمكانيات هذه المناطق، و لهذا خصص مبلغ 67,6 مليار دج من مشروع الإنعاش الاقتصادي للتكفل بتمويل هذا الجانب. في حين خصص مبلغ 6,1 مليار دج للمحافظة على المناطق المطلة على البحر على طول السواحل الجزائرية، و ذلك قصد ضمان فضاءات الترفيه وكذا تمديد شبكة الكهرباء و توزيع الغاز الطبيعي خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب قصد تحسين ظروف المعيشة في هذه المناطق.

وفيما يخص إعادة إحياء المناطق الريفية بواسطة حماية الأحواض المائية والمناطق السهلية وتمديد أو توسيع برامج الشغل الريفي قصد محاربة النزوح الريفي وتشجيع المواطنين على العودة إلى مساكنهم في الأرياف، فقد خصص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـ 9,1 مليار دج.

خصص لتنمية الموارد البشرية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي يمثل في 90,3 مليار دج لإنجاز مشاريع أو القيام بعمليات تم اختيارها على أساس تأثيرها المباشر على احتياجات السكان، واستغلال الإمكانيات المتوفرة مثل منشآت الصحة والتعليم، وقد تم اختيار البرامج الهادفة إلى تثمين الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية المتوفرة والتي سوف تستقبل التدفقات الناتجة عن كل دخول جامعي . حيث:

- التربية الوطنية: حيث خصص لهذا القطاع غلاف مالي يقدر بـ 27 مليار دج تتمحور أهم المشاريع حول إعادة الاعتبار للمنشآت المدرسية قصد توفير شروط سيرها الحسن (المياه، الكهرباء، التدفئة) و إنجاز منشآت موازية للمؤسسات التعليمية كالمطاعم المدرسية و النظام الداخلي.

- التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي حيث خصص مبلغ 9,5 مليار دج للتكوين المهني بهدف تغطية العجز المسجل على مستوى التجهيزات التقنية البيداغوجية وإعادة الاعتبار للتجهيزات والمنشآت المستقبلية. أما فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي فيحتوي البرنامج على مشاريع لدعم المعدات الخاصة بالبحث العلمي وذلك بإنشاء منشآت جامعية جديدة، حيث خصص له مبلغ 19,8 مليار دج. أما مجال البحث العلمي، فكان الاهتمام ينصب على تنمية الموارد البشرية فيما يخص العلوم والتكنولوجيات الجديدة وقد خصص لهذا القطاع مبلغ 12,38 مليار دج.

- الشباب والرياضة: تهدف إلى إعادة الاعتبار للمنشآت الرياضية المتوفرة وإنشاء مراكز للتسلية العلمية والمجمعات المجاورة قصد الاستجابة لمطالب واحتياجات الشباب في هذا المجال وقد خصص له مبلغ 4 مليار دج.

- الثقافة والاتصال: تتمثل أهم النشاطات في تهيئة و تجهيز دور الثقافة وفيما يتعلق بالاتصال فيتركز الاهتمام بإنشاء محطات إرسال إذاعية و تحسين نوعية إرسال الإذاعات المحلية، و قد خصص له مبلغ 2,3 مليار دج.

أما قطاع الإصلاحات فقد خصص له 45 مليار دينار بهدف دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والخاصة. ويظهر من خلال توزيع المبالغ على فترة البرنامج أن الحكومة الجزائرية عازمة على إتمام اغلب المشاريع ضمن هذا البرنامج في أقصر مدة.

من خلال ما سبق، نجد أن السياسة الإنفاقية التي انتهجت في برنامج الإنعاش الاقتصادي قد اشتملت على العديد من الجوانب التنموية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية مع التركيز على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تحسين الإطار المعيشي للسكان حدد له مبلغ 155 مليار دج،
- إنشاء وتحسين البنية التحتية خصص لها مبلغ 124 مليار دج،
- تطوير النشاطات الإنتاجية والتي خصص لها مبلغ 74 مليار دج،
- الحفاظ على البيئة والمحيط والتي خصص لها ما قيمته 20 مليار دج،
- الموارد البشرية والحماية الاجتماعية بتخصيص ما قيمته 76 مليار دج،
- بنية تحتية إدارية والتي خصص لها مبلغ 29 مليار دج.

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (Programme Complémentaire de) (Soutien à la Croissance Economique)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليحافظ على استمرارية العملية التنموية التي بدأ بها مخطط الإنعاش الاقتصادي في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية التي تنتهجها الدولة نتيجة تحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست إيجاباً على احتياطي الصرف وميزان المدفوعات.

3-1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

حددت الدولة جملة من الأهداف لبرنامج دعم النمو كما كان الحال بالنسبة للبرنامج الخماسي الأول، ويمكن إيجازها فيما يلي:¹

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار من خلال سن العديد من النصوص التنظيمية فضلاً عن تبني عدة تدابير لتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي.
- انتهاج سياسات من شأنها ترقية الشراكة والخصوصية، مع اعتماد سياسات أخرى محفزة على التوظيف وترقية المنافسة.

¹- World bank; a public expenditure review, report n° 36270, vol 01, 2007; P: 02.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات أثر سلبا على الخدمات العامة المقدمة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها أمرا ضروريا قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة وكتكاملة لنشاط القطاع الخاص من جهة أخرى.
- تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وذلك من خلال تحسين الخدمات الصحية، الأمن والتعليم.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، من خلال ترقية المستوى المعرفي والتعليمي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في تثبيت المعارف، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالأخص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ يعد الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث انه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

3-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

رافق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة 2001-2004 نتائج جد ايجابية (ارتفاع معدل النمو، انخفاض نسبة المديونية، فائض في ميزان المدفوعات قدر بـ 9,1 مليار دولار، احتياطات طرف بلغت 43,1 مليار دج نهاية سنة 2004)، وهذا ما دفع الحكومة إلى مواصلة مجهوداتها في دعم النمو المحقق خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج خماسي تكميلي "دعم النمو الاقتصادي"¹.

وقد خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو ما يقدر بـ 4202,7 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث تم تقسيم البرنامج إلى خمس برامج فرعية كما يوضح ذلك الجدول رقم (03).

استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من 1908,5 مليار دينار أي ما يمثل 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي، في حين استفاد قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية من 1703,1 مليار دينار أي ما يقابل 40,5% من إجمالي البرنامج، كما استفادت قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري من 337,2 مليار دينار، ويأتي كل من القطاع الإداري الحكومي وقطاع الإعلام والاتصال في الأخير بنسبة 4,8% و 1,2% على التوالي من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي.

¹- ساطور رشيد، "محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص: 137.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مؤوية من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين معيشة السكان:	1908,5	%45,5
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399,5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمنطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز.	192,5	
- باقي القطاعات.	311,5	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703,1	%40,5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهئية العمرانية.	10,15	
برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337,2	%8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7,2	
برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203,9	%4,8
- العدالة والداخلية.	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88,6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.	16,3	
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	%1,2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، السداسي الثاني من سنة 2001.

من خلال جدول التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، نلاحظ أن السياسة التنموية المنتهجة حاولت التركيز بشكل أساسي على إشباع حاجات ومتطلبات الجانب الاجتماعي من التنمية إلى جانب تدعيم البنية التحتية حيث نلاحظ أن محور تحسين ظروف معيشة السكان يمثل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بجزاوة ما يقارب 45% من تكلفة البرنامج الاستثماري الكلية (24060مليار دج)، وهو يعتبر

تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية. يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي. وقد وُزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن 222 مليار دج ويليه قطاع التربية الوطنية 100 مليار دج في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 626 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

فيما احتل تطوير المنشآت الأساسية المرتبة الثانية بما يقارب 40 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة 1703,1 مليار دج على أربع قطاعات فرعية كما يلي: النقل 700 مليار دج، الأشغال العمومية 600 مليار دج، الماء (سدود و تحويلات) 393 مليار دج و تهئية الإقليم 10,15 مليار دج. ونلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

وقد أضيف لبرنامج دعم النمو بعد إقراره برنامجين، أحدهما خاص بتنمية المناطق الجنوبية بقيمة 432 مليار دينار جزائري والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقسمة 668 مليار دينار، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دينار، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دينار، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار وهذا كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009

البيان	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071				1071		
2005	1273				227	1500	862
2006	3341		250	277	304	4172	1979
2007	260		182	391	244	1077	2238
2008	260				205	465	2299

1327	420	160		260		2009
8705	8705	1140	668	432	5394	المجموع

Source: world Bank ,a public expenditure review, report n°36270, vol 01, 2007,P: 2.

يوضح الجدول السابق أن العملية التنموية أخذت بالاعتبار لزوم توزيع التنمية على الجنوب والهضاب العليا سعيا منها على توزيع الأقطاب التنموية التي تركزت في الشمال دون الوسط والجنوب، وهي العملية التي تضمن السيولة في إحياء المناطق النائية مع رفع الضغط على دول الشمال إلى جانب التخلص من العديد من المشاكل الاجتماعية كالنزوح الريفي والتهمة الاجتماعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

3-3- محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تتمثل أهم محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في النقاط التالية:¹

- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين

تم إنفاق أكثر من 1900 مليار دينار تم توزيعها بالخصوص في الميادين الآتية:

- بناء مليون سكن وخصص لهذا المشروع 555 مليار دينار؛
- تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي؛ رصدت لها مبالغ تقدر إجماليا بـ 400 مليار دينار؛
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بغلاف مالي قدره 85 مليار دينار؛
- توصيل الغاز والكهرباء لأكثر من مليون بيت وقد رصد لهذا المشروع مبلغ 65 مليار دينار؛
- تزويد الأهالي بالماء الشروب خارج عن كبريات المنشآت الأساسية بقدر 127 مليار دينار؛
- ترقية التشغيل والتضامن الوطني من خلال رصد مبلغ 95 مليار دينار لتغطية بناء 150000 محل لفائدة البطالين عبر سائر البلديات؛
- البرامج البلدية للتنمية والتي رصدت لها اعتمادات قدرها 200 مليار دينار؛
- تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا بقدر 250 مليار دينار.

¹ - دحماني عبد الكريم، 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 83-84.

- تنمية المنشآت القاعدية للبلاد

تم رصد قرابة 1700 مليار دينار لتنمية المنشآت القاعدية للبلاد كآآتي:

- قطاع النقل؛ استفاد من غلاف قدره 700 مليار دينار قصد استكمال كبريات المشاريع الجاري انجازها ومباشرة مشاريع جديدة منها تحديث شبكة السكة الحديدية؛
- قطاع الأشغال العمومية؛ تخصيص مبلغ 600 مليار دينار لاستكمال المشاريع الجارية، منها الطريق السيار شرق / غرب و لمباشرة مشاريع جديدة منها شق و إعادة تأهيل أكثر من 15000 كم من الطرقات؛
- قطاع الموارد المائية؛ والذي حظي بتخصيص قرابة 400 مليار دينار لكبريات مشاريع الري من سدود ومحولات للمياه؛

- دعم التنمية الاقتصادية للبلاد

رصدت لعملية دعم التنمية مبالغ قدرها 350 مليار دينار ومن بين القطاعات التي يشملها مجهود دعم التنمية نجد الفلاحة والتنمية الريفية التي تستفيد من 300 مليار دينار لإسهامها في خلق الثروة الوطنية.

- تحديث الخدمة العمومية

بمبلغ قدره 200 مليار دينار توزع على الخصوص بين :

- قطاع العدالة 34 مليار دينار.
- قطاع المالية :بقدر 64 مليار دينار.
- الجماعات المحلية والأمن الوطني :بـ 65 مليار دينار.

- تنمية القدرات التكنولوجية والإعلام والاتصال

التي خصصت لها مبلغ 50 مليار دينار من أجل تنشيط النمو وتحديث الخدمة العمومية وتعزيز المنشآت القاعدية وتنمية البلاد بفضائل المعرفة والتكنولوجيا.

إن المجهود الاستثماري الكبير المبذول في إطار المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 يدل على الرغبة الفعلية للدولة في تجاوز التأخر الملحوظ في مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومما لوحظ في هذا البرنامج التركيز الكبير على الجانب الاجتماعي وكذا التعميري إلى جانب البنية التحتية في توزيع الاستثمارات وهذا

يشابه ما قامت به الدول المتقدمة الآن في أول فترات نموها كدول شرق آسيا. لكن رغم كل تلك الجهود التي عمل عليها، إلا أن المسيرة التنموية لم تكتمل، الأمر الذي استدعى تسطير برنامج خماسي جديد لتكملة البرامج التنموية السابقة.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 Programme de consolidation de la croissance économique

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي متاحة آنذاك. وتواصلت هذه الديناميكية التنموية بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي حسب ما رأينا تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17,500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز. لا تزال الدولة مصرة على انتهاز هذا النمط من البرامج الضخمة في سبيل مواصلة التنمية من خلال وضع خطة خماسية أخرى تتضمن الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 وحجمها 21,214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما¹:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري ، ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

4-1- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي

تعكس قيمة الاستثمارات العمومية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 21,214 مليار دينار إرادة السلطات العمومية في المحافظة على " هذه الديناميكية الخاصة " التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق و النقل بالسكك الحديدية والصحة و إدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة و بعدا . ولعل من بين أهداف هذا البرنامج الخماسي يمكن ذكر ما يلي:²

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛

¹ المخطط الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر 2010.

² المخطط الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر 2010.

- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛

- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العالين وتوسيع قاعدتهما.

4-2- مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي

تم تقسيم البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية تتمثل أساسا في قطاع التنمية المحلية والبشرية محافظا تقريبا على نفس النسبة التي تحصل عليها في برنامج دعم النمو، يليه قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بنسبة 38,52%، ثم قطاع الصناعة، الفلاحة والصيد البحري بنسبة 16,05%. والتوزيع القطاعي للبرامج السابقة يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومستويات البطالة بشكل مباشر. يوضح الجدول الموالي توزيع ميزانية البرنامج على القطاعات

جدول رقم (09): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي توظيف النمو 2010-2014

النسبة المئوية	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج
42,45%	9903	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
	3700	- السكن.
	1898	- التربية والتعليم العالي، التكوين المهني
	619	- الصحة
	1800	- تحسين وخدمات الإدارة العمومية

1886	- باقي القطاعات ¹
8400	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :
%38,52	
5900	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
2000	- قطاع المياه
500	- قطاع التهيئة العمومية
3500	3- برنامج دعم التهيئة الاقتصادية:
%16,05	
1000	- الفلاحة والتنمية الريفية
2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

¹ - تقسيم هذه القطاعات: قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية.

المصدر: إعداد الطالبة، اعتماداً على المخطط الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر 2010، <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>، آخر اطلاع 2013/11/10.

يوضح الجدول أعلاه أن مخطط توظيف النمو قد ركز على قطاع التنمية المحلية والبشرية حيث استفاد القطاع بمبلغ 9903 مليار دج والذي يمثل أعلى نسبة من إجمالي البرنامج المقدرة بـ 45,42%، في حين رصد لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية ما يقدر بـ 8400 مليار دج أي ما نسبته 38,52% من إجمالي البرنامج، في حين خصص للقطاعات الإنتاجية الممثلة في الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل مبلغ 3500 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 16,05% من إجمالي البرنامج.

ويدل هذا التوزيع القطاعي أن الحكومة تركز على تنمية رأس المال البشري وكذا البنية التحتية أكثر من القطاعات الأخرى والذي يعكس رغبتها في التأثير في هذين القطاعين لاستهداف نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على المستوى الاستراتيجي.

4-2-1- قطاع التنمية المحلية والبشرية

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال¹:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

4-2-2- قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية

- يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية بالتركيز على²:
- بأكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
 - أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

¹ - برنامج التنمية الخماسي، يمكن تحميله من خلال موقع الوزير الأول، <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/>، آخر اطلاع 2013/09/27، 11:35 ص: 02.

² - برنامج التنمية الخماسي، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

- وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

4-2-3 - قطاع التنمية الاقتصادية

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:¹

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2009.

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعزز التنمية الصناعية هي الأخرى أثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. آل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص برنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

إن التوجهات التنموية البارزة من خلال المبالغ الضخمة المرصودة خلال برنامج توطيد النمو 2010-2014، والتي حسب توزيعها القطاعي تمثل انطلاقة تنموية يعول عليها إذا ما أثبتت السياسة الإنفاقية الاستثمارية فعاليتها من خلال الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية المخطط لها، والتي ستكون أكثر وضوحا

¹ - برنامج التنمية الخماسي، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

خلال المبحث الثالث من هذا الفصل من خلال مقارنة النتائج المحصل عليها من خلال اعتماد هذه السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال المخططات الثلاث على مر ما يقارب 15 سنة من التنمية المتواصلة مع التي حصدها دولة الإمارات العربية المتحدة التي سيتم التعرف على برامجها التنموية محل المقارنة من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: برنامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2010

تعد الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية ودخل الفرد فيها مرتفع، وهي إحدى الدول ذات الاقتصاد الريعي حيث يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها. وقد قامت الإمارات بتحديثات هامة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول، وتعتبر مدينة دبي المركز المالي الأول للإمارات ومنطقة الخليج العربي ككل وتعتبر من أهم مراكز الاقتصاد العالمي كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب القوى العاملة في الدولة من العمالة الآسيوية. ويتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح ونشط، يعتمد على تنوع موارده وتوافر مجتمع آمن، وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية والمالية، فهو اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة مع تطوير للموارد إلى جانب المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة؛ إضافة إلى تفعيل دور القطاع الحكومي مع القطاع الخاص، وتقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وغير ذلك... الأمر الذي جعل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة عالمية للشركات والباحثين عن العمل إضافة إلى كونها بيئة ملائمة للاستثمار من كافة الجهات العالمية .

1- لمحة تاريخية عن الاقتصاد الإماراتي

دولة الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد لسبعة إمارات، تملك الإمارات العربية المتحدة خامس أكبر احتياطي للغاز والبترول في العالم، حيث تنتج إمارة أبوظبي لوحدها 95% من غاز وبترول دولة الإمارات، كما تملك أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، في المقابل تملك إمارة دبي، ثاني أكبر إمارة في الدولة، أحد أكبر

الاقتصاديات تنوعاً من خلال تجارة إعادة التصدير، الخدمات، العقارات، وتسيير نسبة ديون مرتفعة تفوق 100% نسبة إلى الدخل الإجمالي الخام.¹

لدولة الإمارات هيكل اتحادي وبعض الثروة المشتركة بين الإمارات، غير أن كل إمارة تسيير ميزانيتها الخاصة بشكل مستقل، ويشكل الأجانب نسبة 80% من السكان في الإمارات، وكلهم تقريباً يشغلون مناصب عمل.²

تملك الإمارات العربية المتحدة اقتصاد يتميز بتنوع ونمو ملحوظين، عرف انتكاسة خلال أزمة 2007 غير أنه عاد ليسترجع قوته من خلال عودة ارتفاع أسعار النفط والطلب الكبير على السياحة التقليدية.

باستثناء تجارة دبي وقطاعات زراعية صغيرة في العين ورأس الخيمة والفجيرة، فإن النفط شكل مع قيام الاتحاد القطاع الاقتصادي الأساسي الذي قامت عليه التنمية؛ فهو الممول الوحيد تقريباً لميزانية الدولة، إذ استحوذ على أكثر من 90% من الصادرات. أما بعض القطاعات المهمة، التي تشكل الآن مكونات أساسية في الاقتصاد الإماراتي (كالقطاع المالي والمواصلات والاتصالات والصناعات التحويلية)، فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم ترقى إلى المستوى المرغوب عند بداية تشكيل الاتحاد. واستندت سياسة التنوع الاقتصادي منذ قيام الاتحاد إلى أسس ثابتة ما زالت تشكل التوجه الاستراتيجي للدولة، وتمثلت في توجيهين أساسيين،³ أولاً، التحضير لتنمية القطاعات غير النفطية من خلال الاستثمار الكثيف في البنية التحتية لهذه القطاعات، لإيجاد الأرضية اللازمة لنموها، بحيث توفر للاستثمارات المحلية والأجنبية - ولاسيما استثمارات القطاع الخاص - كل الخدمات التي تتيح تطوير الأعمال. ولقد أدى ذلك إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، و إلى انتقال العديد من الشركات والمصارف والمؤسسات الاقتصادية إلى دولة الإمارات لتتخذ منها مركزاً إقليمياً لعملياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ثانياً، التركيز على القطاعات التي تتوافر لديها فرص النجاح في الدولة ضمن عملية التنوع، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه العملية تتناسب والقدرات الاقتصادية والديمقراطية؛ ففي مجال التجارة الخارجية

¹ - International Monetary Fund, UNITED ARAB EMIRATES: STAFF REPORT FOR THE 2011 ARTICLE, IMF Country Report No. 11/111, Washington, 2011, Copy of this report is available to the public from <http://www.imf.org>, p: 04.

² - Idem, p: 04.

³ - محمد العسومي، "نجاح تجربة الإمارات في تنويع مصادر الدخل"، آفاق المستقبل، عدد خاص بمناسبة اليوم الوطني الـ 41 لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2012، ص: 33.

تتطلب العملية تحويل دولة الإمارات إلى مركز تجاري، وبالأخص لتجارة إعادة التصدير، ما استدعى إقامة موانئ عملاقة، وهذا يفسر الاستثمار الكبير في إنشاء ميناء جبل علي.

في السنوات الأخيرة، بلغت دولة الإمارات مرحلة متقدمة من التنوع الاقتصادي، بحيث يشكل قطاع النفط والغاز 25% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، غير أن القطاع الحكومي لا يزال يعتمد على مداخيل قطاع النفط بنسبة تتراوح بين 70% و 75% وهذا راجع إلى محدودية النظام الضريبي في دولة الإمارات مما يرفع مساهمات عائدات النفط في واردات الخزينة الحكومية، وفي حال فرض ضرائب على الدخل سيؤدي ذلك إلى تراجع مساهمة النفط في الدخل الحكومي إلى أقل من 50%.¹

يوضح الجدول التالي تطور حجم الناتج المحلي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الأخيرة 2010-2007:

الجدول رقم (10): تطور حجم الناتج المحلي الحقيقي لدولة الإمارات خلال الفترة 2010-2007

بالمليار درهم إماراتي

السنة	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	758,0	934,3	963,5	977,3
القطاع غير النفطي	504,2	590,1	638,6	670,5
القطاع النفطي	253,8	244,2	324,9	306,8
مساهمة القطاعات غير نفطية في ن.م.إ.	66,5%	63,2%	66,3%	68,6%
مساهمة القطاعات النفطية في ن.م.إ.	33,5%	36,8%	33,7%	31,4%

المصدر: المركز الوطني للإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال روابط ثابتة على الموقع: <http://www.uaestatistics.gov.ae>. آخر اطلاع 2013/09/05، 15:00.

¹- بشار أكرم باغ، "نجاح مشهود للإمارات في التنويع الاقتصادي"، آفاق المستقبل، العدد 14، مجلة سياسية اقتصادية استراتيجية "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"، الإمارات العربية المتحدة، إبريل/مايو/يونيو - 2012، ص ص: 42-45.

يوضح الجدول السابق أن دولة الإمارات العربية رغم كونها من الدول الريعية، إلا أنها استطاعت خلال السنوات الأخيرة من تقليص حجم مساهمة القطاعات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة بعد سنة وهذا يدل على أن استراتيجيتها تسير قدماً نحو خلق اقتصاد لا يعتمد على الإيرادات الريعية أو اقتصاد ما بعد البترول.

تم إطلاق أول إستراتيجية تنموية لدولة الإمارات سنة 2007، والتي هدفت بشكل رئيسي إلى وضع آلية لبناء قدرات الجهات الحكومية الاتحادية ورفع مستويات الأداء فيها. وقد تمثلت أهم مبادئ هذه الإستراتيجية في تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات المحلية والسلطات الاتحادية، وتفعيل الدور التنظيمي في الوزارات وتحسين وضع السياسات وآليات صنع القرار، ورفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة مع التركيز على المتعاملين، وتطوير قوانين الخدمة المدنية وتنمية الكوادر البشرية بالتركيز على الجدارة والاستحقاق وتأهيل قيادات الصف الثاني، والاستمرار في منح الوزارات المزيد من الاستقلالية في إدارة أعمالها ضمن الالتزام بالسياسات العامة وتكامل الأداء، ومراجعة وتحديث القوانين والتشريعات. كما قامت الإستراتيجية بتحديد أهداف وتوصيات في ستة قطاعات رئيسية هي التنمية الاجتماعية، والعدل والسلامة، والمناطق النائية، والتنمية الاقتصادية، والبنية التحتية والبيئة، والقطاع الحكومي¹.

لذلك فالتجربة التنموية الإماراتية تعتبر من التجارب الرائدة على المستوى العالمي، ذلك أن اعتمادها على التنمية الشاملة ارتكازاً على ما يسمى بالتمكين وهي فلسفة الاستراتيجيات التنموية الإماراتية والتي تتمثل في تمكين الفرد المواطن من عناصر القوة اللازمة ليصبح أكثر إسهاماً في مختلف المجالات الاجتماعية والمعرفية والإنتاجية للوطن. هذا إلى جانب استفادتها من تجارب الدول التي حققت قفزات نوعية في التنمية من خلال اعتمادها على كم ونوع البنية التحتية إلى جانب التركيز على بناء رأس المال البشري بشكل ممتاز، الأمر الذي عجل في تحقيق مستويات جيدة من التنمية واحتلال المراكز الأولى في التقارير الدولية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى البيئة. وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الإماراتي يتجه نحو الاستدامة بشكل صحيح.

¹- موقع وزارة شؤون مجلس الوزراء - دولة الإمارات العربية المتحدة، http://www.moca.gov.ae/?page_id=829، تاريخ آخر اطلاع: 2013/09/03، 19:55.

تقوم إستراتيجية حكومة الإمارات 2011-2013 على وضع الأسس لتحقيق رؤية الإمارات 2021، كما تحتوي على سبعة مبادئ عامة وسبع أولويات إستراتيجية وسبع مميزات إستراتيجية، وتتسم الأولويات والمميزات الإستراتيجية بالتركيز على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن الدورة الإستراتيجية 2011-2013. تتركز أهم الأولويات الحكومية في الوصول إلى مجتمع متلاحم يحافظ على هويته، ونظام تعليمي رفيع المستوى، ونظام صحي بمعايير عالمية، واقتصاد معرفي تنافسي، ومجتمع آمن وقضاء عادل، وبيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، ومكانة عالمية متميزة. كما تتركز أهم المميزات الحكومية في ضمان موارد بشرية مؤهلة، وخدمات تتمحور حول المتعاملين، وإدارة مالية كفأة، وحوكمة مؤسسية رشيدة، وشبكات حكومية تفاعلية، وتشريعات فعالة وسياسات متكاملة، واتصال حكومي فعال.¹

حافظ الاقتصاد الإماراتي على استقراره خلال السنوات الماضية بالرغم من حالة عدم الاستقرار والتذبذب المسيطرة على غالبية الاقتصاديات العالمية، حيث احتلت الإمارات مرتبة متقدمة تفوقت فيها على العديد من الاقتصاديات العالمية، ففي عام 2012 حققت المرتبة السابعة في جودة بيئة الاقتصاد الكلي، وكذلك حققت تحسناً ملموساً في مؤشر التنافسية باحتلالها المرتبة 24 من بين 144 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي مقابل المرتبة 27 في العام 2011، وحلت في المرتبة الثالثة عربياً بعد قطر والسعودية، وحققت المرتبة الخامسة في دعامه كفاءة أسواق السلع، كما صنف المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات في المرتبة 24 عالمياً ضمن التقرير الأول لمؤشر رأس المال البشري 2013، هذا إلى جانب احتلالها المرتبة الأولى عالمياً في مجال كفاءة السياسة المالية الحكومية، فيما حققت المرتبة السابعة في مجال كفاءة الإدارة المالية في القطاع الحكومي وذلك ضمن تقرير التنافسية العالمي 2012 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا، كما كانت دولة الإمارات قد حققت المركز السابع عالمياً في فئة الدول الأقل تبذيراً في الإنفاق الحكومي على مستوى العالم في عام 2010 في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من أصل (139) دولة، فيما حققت الدولة المرتبة الخامسة عالمياً في معيار الاستقرار المالي ضمن مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية المالية لعام 2011.²

1- موقع وزارة شؤون مجلس الوزراء - دولة الإمارات العربية المتحدة، http://www.moca.gov.ae/?page_id=829، تاريخ آخر اطلاع: 2013/09/03، 19:55.
2- صحيفة البيان، <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2013-11-24-1.2005931>، آخر اطلاع: نوفمبر 2013.

من خلال ما سبق، يمكن الاعتماد على تحليل كل من الإستراتيجيتين الفارطتين الممثلتين في الفترتين 2005-2007 و 2008-2010، إلى جانب التطرق إلى مسار التنمية خلال الفترة 2011-2013 للتعرف على أهم مزايا الاستراتيجيات التنموية الإماراتية وكذلك للتعرف على كيفية توزيع وتسيير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بما يسمح بتحقيق الأهداف التنموية المنشودة وكذا الوصول إلى تحقيق هذه المستويات العالية من التطور في مختلف المجالات.

2- الإستراتيجية التنموية لدولة الإمارات خلال الفترة 2008-2010

تعتمد الاستراتيجيات التنموية التي تبناها الإمارات العربية على رؤية موحدة ألا وهي 'الوصول إلى تحقيق اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة'، وفي نفس الإطار تحدد الاستراتيجيات التنموية ضمن رسالة موحدة أيضا مضمونها أن تتحقق تنمية الاقتصاد الإماراتي وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة، حيث يتم ذلك عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية، سياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية، تطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية، تنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة. لذلك فكل الاستراتيجيات التنموية ابتداءً من سنة 2007 جاءت على نفس الأهداف ونفس الرسالة ونفس الرؤية.

2-1- أهداف وقيم الاستراتيجيات التنموية الإماراتية

كما سبق وذكرنا أعلاه، فإن جميع الاستراتيجيات التنموية الإماراتية جاءت متبعةً لنفس الأهداف تحت نفس القيم التي سطرها الدولة، حيث تتمثل أهم الأهداف التنموية للاستراتيجيات الإماراتية في:¹

- تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي؛
- تطوير وتنويع الصناعات الوطنية؛

¹ موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط الإلكتروني:

<http://www.economy.gov.ae/arabic/Pages/VissionAndMission.aspx> تاريخ آخر اطلاع: 23 نوفمبر 2013.

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

- تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال الوطنية؛
 - زيادة جاذبية الدولة للاستثمارات؛
 - تمكين الممارسات التجارية السليمة وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية؛
 - تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية؛
 - ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية؛
- كما اعتمدت الإمارات العربية المتحدة في تطبيق استراتيجياتها التنموية على جملة من القيم التي ساعدت على إنجاح العملية التنموية، حيث تتمثل هذه القيم أساساً في:¹
- **الشفافية**: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.
 - **احترام الحقوق**: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقاً للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.
 - **التميز**: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.
 - **روح الفريق**: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشود.
 - **المشاركة**: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضيف قيمة مضافة على نتائج العمل.
 - **الابتكار**: تهيئة المناخ الإيجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

¹ موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط الإلكتروني:

<http://www.economy.gov.ae/arabic/Pages/VissionAndMission.aspx> تاريخ آخر اطلاع: 23 نوفمبر 2013.

2-2- المبادئ العامة لإستراتيجية 2008-2010

- ترمي إستراتيجية 2008-2010 إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وضمان جودة حياة عالية لمواطني الدولة، وتتمثل المبادئ العامة التي بنيت عليها الإستراتيجية في الأتي:¹
- الاستمرار في تعزيز التعاون بين السلطات الاتحادية والمحلية.
 - تفعيل الدور التنظيمي ووضع السياسات في الوزارات وتحسين آليات صنع القرار.
 - رفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة والتركيز على المتعاملين.
 - تطوير قوانين الخدمة المدنية وتنمية الكوادر البشرية بالتركيز على الجدارة والاستحقاق والتوطين الفعال.
 - الاستمرار في منح الوزارات المزيد من الاستقلالية في إدارة أعمالها مع ضمان الالتزام بالسياسة العامة والمشاركة.
 - مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين.

يلاحظ أن المبادئ التي تبنتها الإمارات في إستراتيجيتها قد عنت بجميع الجوانب اللازمة والكفيلة بتنظيم سيورة العملية التنموية سواء من الناحية التنظيمية والتشريعية أو من الناحية الاقتصادية والتنموية. فالعملية التنموية يجب أن تسير وفق تنظيمات تشريعية تتماشى والاختيارات الإستراتيجية والتطورات الداخلية والخارجية للوطن، وعلاوة على هذا فإن التنمية تحتاج إلى تأطير من قبل جميع فئات المجتمع وهو الأمر الذي قامت به الإمارات العربية المتحدة من خلال جمعها للعديد من المتخصصين في العديد من المجالات العلمية والثقافية وحتى القانونية لجمع الاستشارات والتحليل والتوصيات إلى جانب الأفكار اللازمة لإطلاق المشاريع التنموية، وهو الأمر الذي يعني تكافل الجهود من أجل تنمية أشمل.

2-3- مضمون الإستراتيجية التنموية الإماراتية 2008-2010

تغطي إستراتيجية دولة الإمارات للفترة 2008-2010 ستة قطاعات رئيسية هي: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، تطوير القطاع الحكومي، العدل والسلامة، البنية التحتية، تنمية المناطق النائية؛ اشترك في

¹ ملامح استراتيجية دولة الامارات العربية المتحدة 2008-2010، http://www.moca.gov.ae/?wpfb_dl=8

وضعها ستة فرق وزارية بالإضافة إلى العديد من الكفاءات والقيادات. حيث يوضح الجدول رقم (07) توزيع المبالغ المخصصة للإستراتيجية حسب هذه القطاعات خلال السنوات الثلاث.

بلغ مشروع الميزانية العامة المخصصة للإستراتيجية الممتدة خلال الفترة 2008-2010 ما مجموعه 120,727 مليار درهم إماراتي، بحيث قدم المشروع منفصلاً حسب السنوات الثلاث للخطة، بدءاً بسنة 2008، ومن ضمن ما نص عليه مشروع ميزانية سنة 2008 ما يلي:¹

- إعطاء الأولوية في توجيه الموارد المالية لتنفيذ الخطط الإستراتيجية للوزارات والجهات الاتحادية لتحقيق الأهداف المحددة للسنة المالية 2008.

- تغطية البرامج المعتمدة لميزانية البرامج والأداء ضمن البرامج المتفق عليها للفترة 2006-2008 بين وزارة المالية والصناعات والوزارات والجهات الاتحادية المطبقة لميزانية البرامج والأداء.

وقد بلغ عدد الوزارات والجهات المطبقة لميزانية السنة المالية 2008، عدد 44 وزارة وتضمن مشروع الميزانية 95 برنامج رئيسي و 340 برنامج فرعي.

بلغ مشروع ميزانية 2009 لدولة الإمارات 42,2 مليار درهم بنسبة زيادة 21% عن ميزانية 2008، وقد حازت الخدمات الاجتماعية وقطاع الأمن والعدالة على أكبر النسب بـ 38,3% و 35,8% على التوالي من الميزانية الإجمالية.

وقد بلغت الكلفة الإجمالية المدرجة في الميزانية الخاصة بسنة 2009 مبلغ 8,695 مليار درهم موزعة على قطاعات الطرق، المستشفيات، الصيانة والمباني الحكومية، في حين خصص مبلغ 1,089 مليار درهم للمشاريع الإسكانية.

فاقت ميزانية الحكومة لسنة 2010 ميزانية 2009 بنسبة 3,4% بمبلغ إجمالي قدره 43,627 مليار درهم، خصص النصيب الأكبر منه بنسبة 41% لغرض التنمية الاجتماعية. وقد بلغت الكلفة الإجمالية للمشروعات المدرجة خلال سنة 2010 مبلغ 7,614 مليار درهم وارتبطت أغلبها بقطاع الطرقات، المستشفيات، الصيانة والمباني الحكومية.

¹ التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي العام 2008، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (11): توزيع الميزانية على أهم القطاعات للفترة 2008-2010

مليار درهم

البيان	2008	2009	2010
الخدمات الاجتماعية	14,4	16,2	17,8
الشؤون الاقتصادية	0,7	0,67	
الشؤون الخارجية	1,2	1,3	
الأمن والعدالة	11,6	15,1	17,2
البنية التحتية	1,7	2,1	1,8
المنافع الاجتماعية والمصروفات الاتحادية الأخرى	3,8	6,7	4,8

المصدر: تم تجميع المعطيات بالاعتماد على مشروع ميزانية 2008، 2009، 2010، ويمكن تحميلها من خلال موقع وزارة المالية الإماراتية، <http://www.mof.gov.ae>، آخر اطلاع 2013/09/09، 22:35.

ويمكن تفصيل القطاعات الستة التي تم توزيع النفقات الحكومية الاستثمارية عليها في النقاط التالية:¹

- التنمية الاجتماعية:

ويمكن حصر أهم التوجهات الرئيسية للسياسة العامة في هذا القطاع في التأكيد على جودة التعليم الجامعي وقبل الجامعي، من خلال تطوير الهياكل الإدارية الحكومية لهذا القطاع، ضمان جودة البرامج الجامعية وتحقيق التلاؤم بين مخرجات الجامعة ومتطلبات الاقتصاد الإماراتي، تطوير سياسة سكانية شاملة، تعزيز الهوية الوطنية ورفع مستوى الوعي الثقافي في المجتمع.

وبغرض تجسيد هذه السياسات اختارت الحكومة عدة مشاريع من بينها تطوير البنية التحتية التقنية في المدارس، مراجعة البرامج الجامعية للتأكد من التزامها بالجودة المطلوبة، دعم برامج الإسكان الاتحادية والمحلية، تمويل الجمعيات الثقافية وتنظيم فعاليات ثقافية.

¹ - ملامح استراتيجية دولة الامارات العربية المتحدة 2008-2010، http://www.moca.gov.ae/?wpfb_dl=8

وقد تضمن البرنامج الثلاثي للفترة 2008-2010 في إطار التنمية الاجتماعية المشاريع التالية:¹

- تعزيز ميزانية وزارة التربية والتعليم بإضافة مبلغ 2105.0 مليون درهم لتصل ميزانيتها من 5235.1 مليون درهم في عام 2007 م إلى مبلغ 7135.7 مليون درهم في عام 2008 م ونسبة % 26 من الميزانية النقدية للاتحاد، ثم إلى مبلغ 7239.2 مليون درهم في عام 2009 و بمبلغ 7197.0 مليون درهم في عام 2010، وذلك لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للوزارة في تطوير البيئة المدرسية والاعتماد على التقنيات الحديثة في المدارس ورفع المستوى الأكاديمي لخريجي الثانوية العامة والارتقاء بالمباني والمرافق التعليمية ومستويات تجهيزها وتحسين وسائل نقل الطلاب، والأخذ بنظم متطورة لشئون المدرسين والعاملين بالمدارس وتحقيق اللامركزية والتوسع في الصلاحيات الممنوحة للمدارس لتكون المدرسة أساس التطوير وتشغيل مدارس الغد وتوفير وظائف أعضاء الهيئة التدريسية لافتتاح المدارس الجديدة.

- تعزيز ميزانية التعليم العالي والجامعي بإضافة مبلغ 466.4 مليون درهم ليصل ما خصص للتعليم العالي والجامعي إلى 2341.7 مليون درهم في السنة المالية 2008 م ونسبة % 8.5 من الميزانية النقدية للاتحاد، ومبلغ 2875.1 مليون درهم في السنة المالية 2009 و بمبلغ 2714.1 مليون درهم سنة 2010 وذلك لتنفيذ إستراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وإنشاء المدينة الجامعية الجديدة لجامعة الإمارات العربية المتحدة وتدعيم الكادر الأكاديمي والإداري للجامعة.

- تعزيز ميزانية وزارة الصحة بمبلغ 1019.1 مليون درهم ونسبة زيادة قدرها % 66 عما أدرج لها في عام 2007 لتصل ميزانية وزارة الصحة إلى مبلغ 2565.0 مليون درهم في عام 2008 ونسبة % 9.2 من الميزانية النقدية للاتحاد، وخصص لوزارة الصحة مبلغ 2644.2 مليون درهم في عام 2009 ومبلغ 785.0 مليون درهم في عام 2010، وذلك لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للوزارة في إتباع أفضل الممارسات العالمية في مجال الرعاية الصحية وضمان وصول خدمات رعاية صحية شاملة لجميع سكان الإمارات ورفع مستوى الوعي الصحي للمجتمع وتخفيض معدلات الإصابة بالأمراض وتوفير الوظائف اللازمة للمستشفيات والمراكز الصحية الجديدة وتعيين المواطنين من الأطباء و فني الطب وخريجي كليات التقنية العليا ومعاهد التمريض، تطوير وإنشاء شبكة نظم معلومات للأنظمة الصحية في كافة المستشفيات والمراكز الصحية والربط الإلكتروني للمستشفيات

¹ - تم تجميع المعطيات بالاعتماد على مشروع ميزانية 2008، 2009، 2010، ويمكن تحميلها من خلال موقع وزارة المالية الإماراتية، <http://www.mof.gov.ae>، أخر اطلاع 2013/09/09، 22:35.

- تخصيص مبلغ 679.6 مليون درهم سنة 2008 و 1079.6 مليون درهم سنة 2009 لمشروع الشيخ زايد للإسكان.

- التنمية الاقتصادية

تتلخص أهم التوجهات السياسية في هذا القطاع في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز القوة التنافسية للاقتصاد الإماراتي، بالإضافة إلى تحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية لتتلاءم مع التطور الاقتصادي الحاصل، والعمل على تعزيز القدرة على تنفيذ هذه القوانين والتشريعات. بالإضافة إلى تقوية الدور التنظيمي للحكومة وتفعيل عملية صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية مع ضرورة التنسيق في وضع هذه السياسات مع الحكومات المحلية. غير أن المسؤولية الكبرى أمام الحكومة هي تفعيل مشاركة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية وتشجيعهم على تأسيس وإدارة مشاريعهم الخاصة.

ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وافقت الحكومة على بعض المبادرات من بينها وضع سياسة اتحادية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاون مع الحكومات المحلية في تنفيذها، وضع جملة من القواعد يجب أن تلتزم بها المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة (حقوق العمال، حماية البيئة...).

شهدت الدولة منذ العام 2007 وحتى الآن مرحلة ازدهار اقتصادي غير مسبوق، رسمت ملامحها توجهات السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال ضخ استثمارات ضخمة بكافة القطاعات غير النفطية لتعزيز سياسة تنويع مصادر الدخل والارتقاء بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا وجاء على رأسها قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والإنشاءات والطاقة، وأيضا القطاع النفطي للمحافظة على القدرات الإنتاجية وتنميتها تحسبا للزيادة المستقبلية في الطلب على النفط، إضافة إلى تنفيذ المشروعات الإستراتيجية الكبرى وصيانة وتنمية مرافق البنية التحتية، حيث بمعدل نمو سنوي بلغ 19.4 % .

استحوذت استثمارات قطاع الخدمات الحكومية على أكبر قدر من الاستثمارات خلال الفترة 2007-2010 نتيجة تطوير هياكل الوزارات والدوائر المحلية وتنفيذ متطلبات الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الإمارات 2021 وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 29.3 % تلاها قطاع العقارات وخدمات الأعمال والذي نال المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات وخاصة استثمارات القطاع الخاص بسبب ازدهار حركة التعمير لتلبية الطلب على المكاتب الإدارية ومقار الشركات التي وفدت بغرض الاستثمار، والطلب على

المساكن للقوى العاملة التي تقاطرت على الدولة طلباً للعمل، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 17.4%، ثم قطاع الصناعات الاستخراجية وبمعدل نمو بلغ حوالي 40.8%، ثم قطاع الصناعات التحويلية نتيجة الدعم والتشجيع المتواصل لدعم سياسة تنويع مصادر الدخل باعتباره من القطاعات الواعدة التي تحقق قيمة مضافة عالية، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 17.3%، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات نتيجة التوسعات وتطوير المطارات وزيادة الطاقات الاستيعابية لمواني الإمارات الشمالية وإنشاء ميناء ومنطقة خليفة الصناعية بالطويلة ومترو الأنفاق بدبي وتعزيز نشاط الاتصالات لدعم المركز الدولي والإقليمي في حركة التجارة العالمية ودعم البنية الأساسية لقطاع الاتصالات للتحويل إلى الاقتصاد المعرفي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 15.2% أيضاً حدث تطور ملموس في استثمارات قطاع الكهرباء والغاز والماء نتيجة خصخصة عدد من مرافق القطاع وزيادة قدراتها الإنتاجية لخدمة التوسعات لأغراض التنمية وتوفير احتياجات المواطنين المتزايدة من الماء والكهرباء والغاز لتزايد عدد السكان، وكان متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 18.7% وقد تطورت قيمة ما تستحوذ عليه تلك القطاعات الستة المشار إليها من الاستثمارات من 92.0 مليار درهم بنسبة 78.5% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت عام 2005، إلى 252.8 مليار درهم بنسبة 85.3% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت عام 2010. ومن الجدير بالإشارة أن ترتيب القطاعات من حيث النمو السنوي في الاستثمارات يأتي بقطاعات النفط والغاز، والخدمات الحكومية، والمشروعات المالية، والكهرباء والغاز والمياه، والتشييد والبناء في مقدمة القطاعات.

- تطوير القطاع الحكومي

ركزت الحكومة من خلال هذا القطاع على التخطيط الاستراتيجي ووضع نظام متكامل لمتابعة الأداء، بالإضافة إلى منح الوزارات المزيد من الصلاحيات والمرونة والتركيز على تطوير مستوى الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى تفعيل برنامج الحكومة الالكترونية وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تقديم بعض الخدمات.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بإنشاء هيئة مختصة في تطوير الخدمات الحكومية والحكومة الالكترونية، تشكيل وحدة للتخطيط الاستراتيجي في كل وزارة وتطوير خطط إستراتيجية للوزارات متسقة مع

إستراتيجية حكومة دولة الإمارات، إطلاق برنامج لإعادة هندسة الإجراءات وتبسيطها في الوزارات وإنشاء نافذة موحدة للخدمات.

أصبحت الدولة وبعد سنوات من العمل الجاد ، تقدم مجموعة من الخدمات التي أصبحت متاحة لكافة السكان بمختلف مناطق الدولة ، وتعتبر وحسب المقاييس العالمية غاية في التطور ولقد كان للزيادة السكانية وارتفاع مستويات المعيشة ، أثر كبير في زيادة حجم الطلب على مختلف الخدمات.

لقد كان التوسع في تطوير ونشر الخدمات ترجمة لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية، وأن تنمية الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل فئات المجتمع هدف أساسي من أهداف التنمية، وذلك من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية وتوفير الرعاية الاجتماعية، وتوفير الوسائل الوقائية وتوفير الأمن داخليا وخارجيا ونشر العدل وتدعيم الأسرة وتدعيم الخدمات الدينية والثقافية للمحافظة على مقومات المجتمع ومقدساته وتنميتها في الاتجاه السليم. ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتخصيص الميزانيات للإنفاق على مختلف الخدمات وفي مختلف المناطق بالدولة، ونفذت مشاريع حكومية خلال السنوات (2008- 2010) بلغت نحو 184.9 مليار درهم، وارتفعت القيمة المضافة للقطاع الحكومي بحوالي 17.6% سنوياً خلال تلك الفترة¹.

وفيما يخص القطاع الصحي، يعتبر التطور الذي شهدته الخدمات الصحية من العلامات المميزة في مسيرة التنمية الاجتماعية في الإمارات. ففي السنوات السابقة رصدت الحكومة قيم مالية كبيرة لتطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وأقيمت المنشآت الصحية الحديثة ، وتم نشر الخدمات الصحية في مختلف مناطق الدولة تحقيقاً لأهداف التنمية على أساس أن كافة الخدمات حق أساسي لجميع السكان. وقد لوحظ في هذا السياق ارتفاع كافة مؤشرات الصحة خلال الفترة (2008- 2010) وخاصة عدد الأطباء والذين ارتفعت أعدادهم بمعدل سنوي بلغ حوالي 12.8% ، وعدد العيادات الحكومية الخارجية والتي ارتفعت بمعدل سنوي بلغ حوالي 11.7%، وارتفاع عدد الأسرة في المستشفيات الخاصة بمعدل بلغ حوالي 10.5% ، مما يشير إلى التطور النوعي الذي شهده هذا القطاع خلال تلك الفترة².

¹ التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة 2005- 2010، تقرير وزارة الاقتصاد اصدار 2012؛ ص: 74.

² نفس المرجع أعلاه، ص77.

تقوم الإستراتيجية الحكومية في مجال الصحة على أساس تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ، بالإضافة إلى تطبيق أنظمة الجودة في المستشفيات وتطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية، كما تعمل الإستراتيجية على رفع مستوى الكوادر الطبية وزيادة التوطين وتشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في تقديم الخدمات الصحية والتأمين الصحي المطبق بالدولة.

أكدت تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة أن دولة الإمارات تحقق بصورة مطردة معدلات عالية في التنمية البشرية، وتتواصل جهودها لتوفير مستوى راق من الخدمات الأساسية لمواطنيها والسكان المقيمين خاصة في قطاعي الصحة والتعليم ، وتنفيذ برامج متطورة للتنمية الاجتماعية.

بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 فقد تصدرت دولة الإمارات الترتيب العربي واحتلت المركز 32 في الترتيب العام الذي يضم كافة دول العالم لتصعد خمسة مراكز في الترتيب العالمي عما كانت عليه في عام 2007 وهو ما يجسد حجم الانجاز الذي شهدته الدولة على صعيد التنمية البشرية خلال تلك الفترة القصيرة¹.

- العدل والسلامة

تتلخص أهم التوجهات للسياسة الحكومية في هذا القطاع في الرفع من مستوى الخدمات القضائية المقدمة وتبسيط الإجراءات القضائية وتنظيم القضاء بما يتوافق مع الظروف المحلية، ومن جهة أخرى وضع خطة طوارئ وطنية شاملة تحدد بشكل واضح العمليات والأدوار والمسؤوليات لضمان الاستجابة الفعالة والمتناسقة لكافة المخاطر المتوقعة.

وفي هذا الإطار رحبت الحكومة الإماراتية بجملة من الاقتراحات من بينها تبسيط الإجراءات وتحديث البرامج المعلوماتية لإدارة الملفات القضائية، تطوير نظام حديث ومتكامل للتفتيش القضائي، إنشاء هيئة وطنية للطوارئ، إصدار قانون موحد للطوارئ على مستوى الاتحاد.

- البنية التحتية

ركزت الحكومة من خلال سياستها في هذا القطاع على السعي في زيادة عدد المستفيدين من برامج الإسكان الحكومية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين برامج الإسكان الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى تنسيق معايير

¹ تقرير التنمية البشرية 2010، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الملحق الاحصائي، ص147.

تصنيف الطرق ورفع مستوى السلامة فيها. أما فيما يخص البيئة، فقد عملت الحكومة على وضع إستراتيجية وطنية للبيئة، ضمان تطبيق التشريعات البيئية. وفي إطار السياسات المتعلقة بالبنى التحتية ركزت الحكومة أيضاً على المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة.

حتى تجسد الحكومة الإماراتية توجهاتها السياسية المتعلقة بالبنى التحتية قامت بعدة مبادرات أهمها تطوير القدرات المالية لبرنامج رئيس الدولة للإسكان، وذلك من خلال عقد شراكات مع القطاع الخاص، تقديم الحوافز اللازمة للقطاع الخاص من أجل المشاركة في تطوير البنى التحتية اللازمة، منح الحوافز اللازمة لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة قطاعي الماء والكهرباء، وتسهيل إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص خاصة في مجال الطاقة الشمسية.

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز السادس عالمياً في مجال جودة البنية التحتية بحسب تقرير التنافسية العالمي 2009-2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وبين التقرير أن الإمارات حققت المرتبة السادسة عالمياً في مجال جودة البنية التحتية، من ضمن 133 دولة شملها التقرير، حيث أشار إلى أن الإمارات تقدمت في مجال التنافسية الاقتصادية على دول مثل ماليزيا وإيرلندا وإيطاليا والبرازيل وروسيا والهند والصين، كما كانت الإمارات، الدولة العربية الوحيدة التي تم تصنيفها ضمن الاقتصادات التي يقودها الابتكار باعتبار أن البنية التحتية تعد أحد العناصر الأساسية لقياس التنافسية الاقتصادية لأي دولة. واعتبر التقرير أن دولة الإمارات تمتلك بنية تحتية متطورة جداً تشمل المنشآت العامة والطرق والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي إضافة إلى الكهرباء¹.

تنفذ الإمارات سلسلة من مشاريع البنية التحتية من طرق وجسور، في الوقت الذي تعد الدولة لمشاريع كبيرة في البنية التحتية كسكك الحديد والقطارات ومحطة نووية لتوليد الكهرباء وشبكة نقل بحري لخدمة المنطقة، ما دعم النمو الاقتصادي للدولة ليبلغ نحو 4% خلال العام 2010، بحسب مصرف الإمارات المركزي، الذي أشار إلى أن هذه المشاريع ستساعد على توسيع القطاعات الاقتصادية، ما يؤدي إلى تنويع إضافي في موارد

¹ صحيفة الاتحاد، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=41010&y=2010>، آخر اطلاع: 9 سبتمبر 2013.

الاقتصاد الوطني. واعتمد التصنيف المتقدم على معدل استخدام خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة وعدد مقاعد الرحلات الجوية المتاحة أسبوعياً لكل مليون نسمة¹.

تسعى حكومة دولة الإمارات بشكل مستمر لتوفير بنية تحتية متطورة تضمن تعزيز البيئة الاقتصادية في الدولة وتنقلاً سهلاً وآمناً للمواطنين والمقيمين على أرض الوطن، وانعكس ذلك بشكل واضح في وثيقة رؤية الإمارات 2021، حيث تضمنت ضرورة بناء اقتصاد معرفي عالي الإنتاجية، تسهم فيه البنية التحتية المتطورة للمعلومات والاتصالات بربط الشركات ببعضها وإعطائها ميزة تنافسية في التعامل والتفاعل مع العالم.

- تنمية المناطق النائية

تمثلت أهداف الحكومة في تحسين مستويات المعيشة في المناطق النائية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وتوفير الخدمات الأساسية لهم. وقد رحبت الحكومة بجملة من المبادرات أهمها منح قروض تمويلية وعقد دورات تدريبية خاصة بإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبهذا تكون الإستراتيجية الإماراتية قد ركزت على أهم القطاعات التي تطمح من خلالها الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة واقتصاد بعيد عن استغلال المحروقات. والملفت للانتباه اهتمام الإستراتيجية التنموية برأس المال البشري كأهم عنصر في العملية التنموية وهذا يرجع إلى وعي الدولة إلى أنه لا يمكن أن تكون أن تكون هناك تنمية في ظل تهميش العنصر البشري.

4- مسار التنمية خلال الفترة 2011-2013

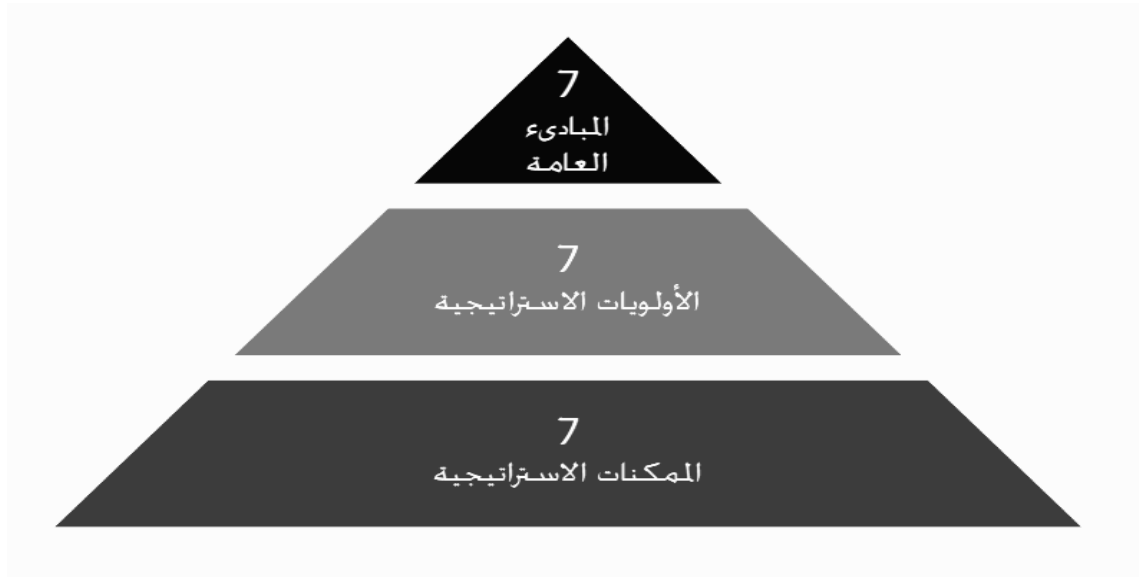
جاء في تقرير مجلس الوزراء الإماراتي حول مشروع قانون اتحادي في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2011 أنه لم يتم تحقيق جزء من الأهداف الإستراتيجية المدرجة في خطة (2008 - 2010) وقد تم ترحيلها إلى الإستراتيجية الجديدة (2011-2011-2013).

¹ صحيفة الاتحاد، مرجع سبق ذكره.

2013) وذلك لطبيعة بعض الأهداف الإستراتيجية والتي يستغرق تنفيذها و قياس نتائجها من 3 سنوات إلى 5 سنوات.¹

يؤكد رئيس دولة الإمارات من خلال المنشور الذي يشرح إستراتيجية دولة الإمارات للفترة 2011-2013 أن هذه الإستراتيجية جاءت لتبنى على ما تراكم ولتستكمل إنجازات إستراتيجية 2008-2010 ووفق معطيات ومتغيرات جديدة، لذا فقد ركزت إستراتيجية 2011-2013 على التنمية الاجتماعية بشكل أساسي.

الشكل رقم (16): المبادئ، الأولويات والممكنات الإستراتيجية دولة الإمارات خلال الفترة 2011-2013



المصدر: ملامح إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013، يمكن تحميل نص الإستراتيجية من موقع وزارة شؤون مجلس الوزراء -دولة الإمارات العربية المتحدة، <http://www.moca.gov.ae>، تاريخ آخر اطلاع: 2013/09/03، 19:55.

¹- تقرير مجلس الوزراء حول مشروع قانون اتحادي في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقه عن السنة المالية 2011، المجلس الوطني الاتحادي، الإمارات، 2011، ص: 12. يمكن تحميل التقرير من موقع مجلس الوزراء الإماراتي: <http://uaecabinet.ae>.

يمثل الشكل أعلاه مكونات الإستراتيجية العامة للتنمية إذ تحتوي هذه الإستراتيجية على سبع مبادئ وسبع أولويات وسبع إمكانات إستراتيجية، وترتكز الأولويات والممكنات الإستراتيجية على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن هذه الفترة. يمكن توضيح هذه المبادئ العامة، الأولويات الإستراتيجية والممكنات الإستراتيجية في النقاط التالية:¹

- **المبادئ العامة لإستراتيجية 2011-2013:** جاءت المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في توجهاتها خلال الفترة 2011-2013 كما يلي:

- تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع التشريعات الفعالة وصياغة السياسات المتكاملة وتنفيذها.
- تعزيز التنسيق والتكامل بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.
- تقديم خدمات حكومية متميزة ومتكاملة تلبي احتياجات المواطنين.
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القدرات.
- إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الإستراتيجية.
- تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الإستراتيجي وتطوير الأداء المستمر.
- تعزيز الشفافية ونظم الحوكمة الرشيدة في الجهات الاتحادية.

يتضح من المبادئ التي اعتمدتها الحكومة الإماراتية في توجهاتها خلال الفترة 2011-2013 أنها في مجملها تهدف إلى تعزيز وتقوية الدور الحكومي للدولة إضافة إلى تطويره خاصة من خلال تبني نظم الحوكمة الرشيدة.

- **الأولويات والممكنات لإستراتيجية 2011-2013:** جاء في نص إستراتيجية حكومة الإمارات للفترة 2011-2013 تفصيل مختلف الأولويات والممكنات الإستراتيجية والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي.

¹ - ملامح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الجدول رقم (12): الأولويات والممكنات الإستراتيجية لفترة 2011-2013

الأولويات	الممكنات
1 مجتمع متلاحم محافظ على هويته	موارد بشرية مؤهلة
2 نظام تعليمي رفيع المستوى	خدمات تتمحور حول المتعاملين
3 نظام صحي بمعايير عالمية	إدارة مالية كفأة
4 اقتصاد معرفي تنافسي	حوكمة مؤسسية رشيدة
5 مجتمع امن وقضاء عادل	شبكات حكومية تفاعلية
6 بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة	تشريعات فعالة وسياسات متكاملة
7 مكانة عالمية متميزة	اتصال حكومي مؤثر

المصدر: ملامح إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

إن الجدير بالملاحظة أن الإستراتيجية الجديدة كمثيلتها السابقة عنت بجانب التنمية البشرية إلى حد كبير، إذ يعتبر من الأولويات ومن الممكنات الإستراتيجية للتنمية، وهذا يرجع كما سبق وأن ذكرنا إلى اعتماد الإمارات العربية المتحدة على فكرة التمكين والتي تركز على إقامة تنمية من وإلى الفرد المواطن.

3-1- مضمون إستراتيجية 2011-2013

قدمت وزارة المالية الإماراتية دورة الميزانية 2011-2013 بنظام مبادئ الميزانية الصفرية، وتبلغ النفقات المقدرة للميزانية الاتحادية لخطة دورة الميزانية للسنوات الثلاث 2011-2013 حوالي 122 مليار درهم، وقد عملت الحكومة على إعادة هيكلة برامج وأنشطة الميزانية العامة للاتحاد بعد انتهاء مجموعة كبيرة من مشروعات برامج البنية التحتية خلال دورة 2008-2010، كما قدرت الحكومة نفقات سنة 2011 بـ 41 مليار درهم. وقد حافظت الميزانية الاتحادية على مستوى الخدمات الاجتماعية، حيث حاز قطاع التنمية الاجتماعية على نسبة

46% من إجمالي الميزانية أي حوالي 19 مليار درهم، يليه قطاع الشؤون الحكومية بـ 17,2 مليار درهم ثم قطاع البنية التحتية بـ 1,6 مليار درهم.¹

يوضح الجدول الموالي التوزيع القطاعي للميزانية الاتحادية خلال سنوات الإستراتيجية 2011-2013 الثلاث:

جدول رقم (13): التوزيع القطاعي للميزانية الاتحادية خلال الفترة 2011-2013

الوحدة: مليار درهم إماراتي

2013	2012	2011	
18,28	17,5	17,26	الشؤون الحكومية
1,535	1,59	1,64	البنية التحتية والموارد الاقتصادية
17,96	15,74	15,006	التنمية الاجتماعية
4,339	3,99	3,936	المنافع الاجتماعية
1,44	0,97	0,984	مصاريف اتحادية أخرى
1,00	2,02	2,214	الأصول المالية "الاستثمارات المالية"
44,565	41,823	41,04	الإجمالي العام

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات الاتحادية للسنوات الثلاث 2012 و 2013 وتقرير النفقات

التقديرية لسنة 2011 من خلال موقع وزارة المالية للإمارات العربية المتحدة على الرابط

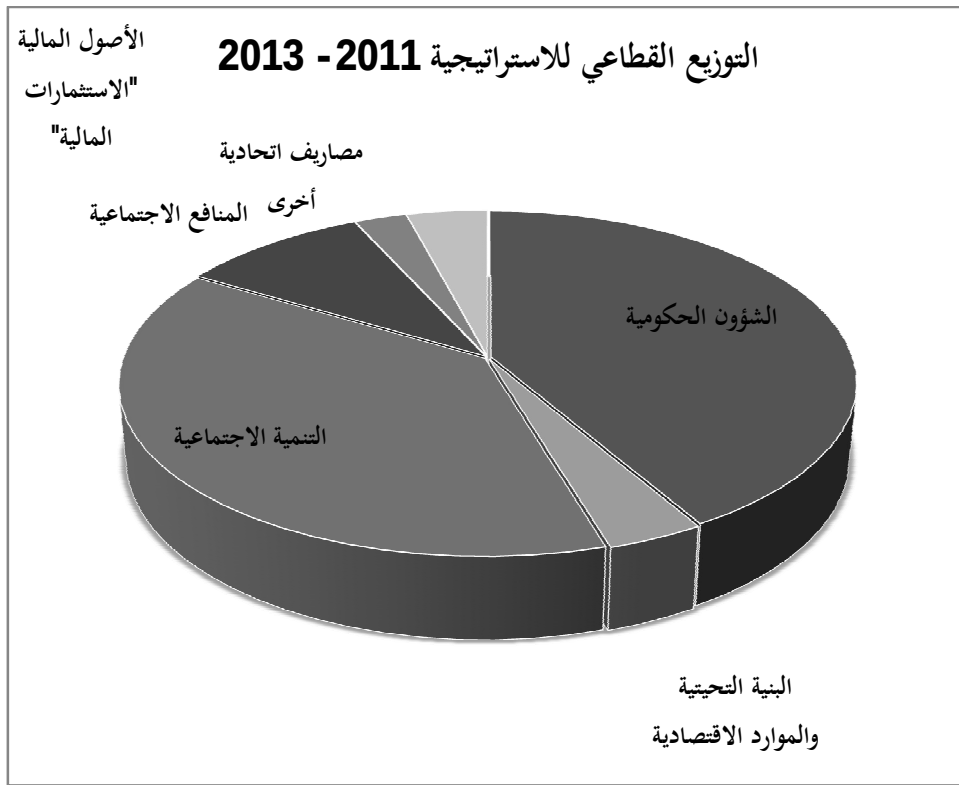
<http://www.mof.gov.ae>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستراتيجية التنموية الجديدة لا تختلف كثيرا عن سابقتها من ناحية أولويات التقسيم القطاعي للنفقات الحكومية، حيث لازالت تركز على التنمية الاجتماعية، ولكن الملاحظ في التقسيم الجديد للإستراتيجية 2011-2013 هو زيادة النفقات على الشؤون الحكومية حيث تعتبره السياسة

¹ الميزانية الاتحادية 2011-2012، ويمكن تحميلها من خلال موقع وزارة المالية الإماراتية، www.mof.gov.ae، آخر إطلاع 2013/09/09، 22:35.

التنمية الإماراتية هدفا استراتيجيا لتعزيز جودة الحياة في المجتمع الإماراتي من خلال التركيز على الأمن والسلامة. وانطلاقاً من معطيات الجدول يمكن اعتماد المخطط البياني التالي:

شكل رقم(17): التوزيع القطاعي للإستراتيجية 2011 - 2013



المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (09).

يوضح الرسم البياني أعلاه أن الإستراتيجية مبنية أساساً على القيام بالتنمية الاجتماعية للإمارات مع تطوير وتدعيم القاعدة الحكومية لها، في حين حظيت بقيت القطاعات على نسب متقاربة من النفقات، ذلك أن الإمارات استطاعت أن تحقق مستويات اقتصادية عالية مما سمح لها بالالتفات إلى التنمية الاجتماعية قصد تمكين أسسها.

إن دولة الإمارات اعتمدت إستراتيجية قائمة على دعم القطاع الصناعي، وتوجيه استثمارات ضخمة إلى هذا القطاع الحيوي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. حيث تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على إعداد إستراتيجية الصناعة انسجماً مع إستراتيجية الحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 2021، وذلك بهدف إرساء

اقتصاد مستدام مبني على المعرفة ومتنوع ويشجع المشروعات الصغيرة والروح الاستثمارية سعياً إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعة في ناتجها المحلي إلى نسبة 25% خلال السنوات المقبلة.¹

في نفس السياق، بلغ عدد المنشآت الصناعية العام الجاري المسجلة حتي نهاية نوفمبر 2013 لدى الوزارة المعنية 5593 أي بزيادة 3,5% عن العام الماضي، أما بالنسبة لتطور الاستثمار الصناعي والعمال في الدولة فقد بلغت الاستثمارات الصناعية 121501 مليون درهم، بينما وصل عدد العمال إلى 416742 عاملاً في العام 2013².

وتعمل الإمارات على تعزيز تنافسية اقتصادها من خلال بناء اقتصاد مبني على المعرفة، وهي تركز على البحث والتطوير لجعل الإمارات مركزاً للبحث والتطوير في المنطقة، موضحاً أن الإمارات تعمل لتشجيع المزيد من الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد.

إن التصنيف العالمي المتميز الذي احتله الاقتصاد الوطني يأتي ليؤكد سلامة الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة، ويشير إلى أن السياسات التي تنتهجها الحكومة في إدارة الاقتصاد على مدار السنوات الماضية جعل الاقتصاد الوطني في مأمن ضد المخاطر والتقلبات.

يتمتع اقتصاد دولة الإمارات بمميزات متعددة ساهمت في تحقيق معدلات نمو ايجابية مع وجود قطاع مالي ونقدي مستقر وآمن، ومناخ استثماري مشجع إضافة إلى معدلات منخفضة للتضخم بلغت 0.66% عام 2012 بالتوازي مع ظروف سياسية واجتماعية مستقرة تدفع القطاعات الاقتصادية للنهوض والتقدم.

أن البنى التحتية المتطورة للدولة ساهمت كذلك في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية مما كان له أكبر الأثر في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل، والوصول باقتصادها لمستوى جعله أكبر ثاني اقتصاد عربي من حيث الحجم، كل ذلك كان سبباً في أن تحتل دولة الإمارات مركزاً متقدماً في المؤشرات الاقتصادية الدولية باعتبارها دولة متطورة تمتلك القدرة على المنافسة، وهذا بالطبع من شأنه تحقيق المزيد من الازدهار والارتفاع في معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة في السنوات القادمة.

¹ وزارة الاقتصاد الاماراتية، <http://www.economy.gov.ae/arabic/pages/news.aspx?n=532>

آخر اطلاق: 20 ديسمبر 2013.

² وزارة الاقتصاد الاماراتية، <http://www.economy.gov.ae/arabic/pages/news.aspx?n=532>، آخر اطلاق: 20 ديسمبر 2013.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة بين الإمارات العربية المتحدة والجزائر

بعد أن تم التعرض إلى اقتصاد كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، واستعراض أهم النقاط المتعلقة بالسياسات التنموية من خلال المخططات المنتهجة في الجزائر من سنة 2001 إلى 2014 وفي الإمارات العربية المتحدة سنة 2008-2013، وكذا السياسة الإنفاقية الاستثمارية لهاتين الدولتين، أصبح بالإمكان إجراء مقارنة بين اقتصاد الدولتين وكذلك السياستين التنمويتين بصفة عامة وبين السياسة الإنفاقية الاستثمارية لكل من البلدين من خلال إسقاط أهم النقاط المعالجة في القسم النظري، وهذا بتوفير المعطيات بغية الوصول إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الشاملة في كل من الجزائر والإمارات.

1- المقارنة بين أهم الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي على البرامج التنموية للبلدين

كما سبق وأن تم معالجته في الفصل الثاني من الدراسة، أن لسياسة الإنفاق الحكومي اثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي سيتم معالجتها من ناحية تطبيقية مع مقارنة بين الأثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

1-1- الناتج المحلي الإجمالي

من الناحية النظرية فان مستوى الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بحجم النفقات بصفة عامة والنفقات الحكومية الاستثمارية بشكل خاص، كون هذه الأخيرة تساعد على زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية إلى جانب مساهمته في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة.

أما في حالة الجزائر والإمارات، يبين الجدول الموالي أهم المعطيات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى جانب نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام للدولتين خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2013:

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

– دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات –

الجدول رقم (14): الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات ومساهمة قطاع المحروقات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة 2001-2013

الجزء (أ): الفترة (2001-2005)						الجزائر: مليار دينار، الإمارات: مليون درهم
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	
الناتج المحلي الإجمالي	4 227,1	4 522,8	5 252,3	6 149,1	7 562,0	الجزائر
	-	-	-	-	663316	الإمارات
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	-	2,1	4,1	6,7	5,2	الجزائر
	-	-	-	-	22.2	الإمارات
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	357.39	452.93	532.58	639.05	806.84	الجزائر
الحكومي	-	-	-	-	46551	الإمارات
نسبة الاستثمارات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	8,45	10,01	10,14	10,39	10,67	الجزائر
					7,02	الإمارات
الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط الخام	2783,2	4345,8	3378,6	3830,6	4210,7	الجزائر
	-	-	-	-	436085	الإمارات
نسبة مساهمة قطاعات المحروقات في الناتج المحلي الخام %	65,84	96,09	64,33	62,30	55,68	الجزائر
	-	-	-	-	65,74	الإمارات
الجزء (ب): الفترة (2006-2010)						الجزائر: مليار دينار، الإمارات: مليون درهم
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
الناتج المحلي الإجمالي	8 514,8	9 366,6	11 090,0	10 034,3	12049,5	الجزائر
	815684	948056	1156267	992805	1093114	الإمارات
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	5,7	2	3,2	3,5	2,4	الجزائر
	23.0	16.2	22.0	-14.1	10.1	الإمارات
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	992.28	1442*	1973*	2597,7	3022,0	الجزائر
الحكومي	54690	64189	85073	89857	94401	الإمارات
نسبة الاستثمارات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	11,65	15,40	17,79	25,89	25,08	الجزائر
	6,70	6,77	7,36	9,05	8,64	الإمارات
الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط الخام	4632,6	5277,3	6079,5	6897,6	7854,1	الجزائر
	510922	627708	728602	705599	749182	الإمارات
نسبة مساهمة قطاعات المحروقات	54,41	56,34	54,82	68,74	65,18	الجزائر

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

الإمارات	62,64	66,21	63,01	71,07	68,54	في الناتج المحلي الخام%
الجزء (ج): الفترة (2011 - 2013)						
السنوات	2011	2012	2013			
الناتج المحلي الإجمالي	الجزائر	14519,8	15843,0	-	-	
	الإمارات	1280,2	1409,5	-	-	
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي%	الجزائر	2,4	3,3	3,4*	-	
	الإمارات	4,2	4,4	-	-	
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحكومي	الجزائر	5504,9	5938,4	-	-	
	الإمارات	97800	-	-	-	
نسبة الاستثمارات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الجزائر	31,8	31,4	-	-	
	الإمارات	28,8	-	-	-	
الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط الخام	الجزائر	8423,1	9502,8	-	-	
	الإمارات	674800	690300	-	-	
نسبة مساهمة قطاعات المحروقات في الناتج المحلي الخام%	الجزائر	41,98	40,00	-	-	
	الإمارات	31,3	40,16	-	-	

المصدر: تم تجميع المعطيات بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي السنوي للإمارات 2011.
- النشرة السنوية للحسابات القومية للإمارات سنة 2008.
- موقع المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، <http://www.uaestatistics.gov.ae>، آخر اطلاع: 2013/09/28، 13:06.
- * تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 11/39، مارس 2011.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 5، 2008، ص: 26.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 22، 2013، ص: 26.
- جداول إحصائية متوفرة على موقع الديوان الوطني للإحصاء، <http://www.ons.dz>، آخر اطلاع: 2013/09/28، 13:06.
- بالاعتماد على الموقع: <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/report>.

يوضح الجدول أعلاه أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 كان في تذبذب إذ عرف زيادة محسوسة ما بين 2001-2004 والتي تتوافق وفترة مخطط الإنعاش الاقتصادي،

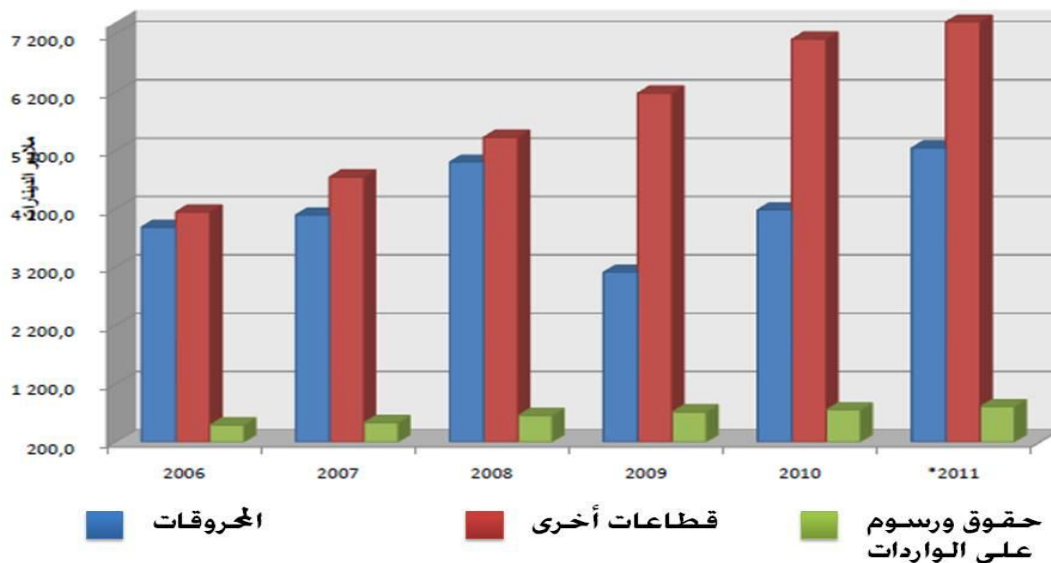
في حين كان شبه ثابت ما بين 2005 و 2006 أين تتوافق المدة وبداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتتخفص مجددا خلال 2007 وتستقر من بعد خلال الفترة 2008-2010 والتي تتوافق وانتهاء فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فقد عرف معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2010 تذبذبا هو الآخر، حيث كان مستقرا بين 2005 و 2006 لينخفض خلال 2007 آخر سنة في البرنامج الثلاثي للفترة، ليعيد الارتفاع مع بداية البرنامج الموالي سنة 2008، إلا أنه انخفض سنة 2009 جراء تعرض الإمارات العربية المتحدة لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي عرف ارتفاع خلال سنة 2010 وهي آخر سنة في البرنامج الثلاثي 2008-2010.

وبملاحظة نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي نجد أن كلا من الجزائر والإمارات لا تزالان تعتمدان على الربيع في سيورة الاقتصاد رغم أن البترول والغاز هما من المواد الناضبة، وكذا السياسات الاستثمارية في كل من الجزائر والإمارات ليست فعالة بما يكفي لتحقيق اقتصاد ما بعد البترول وذلك أن نسبة المساهمة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام يتجاوز في الغالب 50%، الأمر الذي يلزم هاتين الدولتين على التركيز أكثر على القطاعات الإنتاجية والتصنيعية لتعويض الاستغلال المفرط للموارد الطاقوية الناضبة.

ففي الجزائر يمكن القول أن الاعتماد هو شبه كل على قطاع المحروقات، مما يعني أن السياسات التنموية على مر الفترة 2001-2013 لم تنجح في خلق اقتصاد ما بعد البترول، والشكل التالي يوضح توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات المساهمة فيه في الجزائر خلال الفترة 2006-2011:

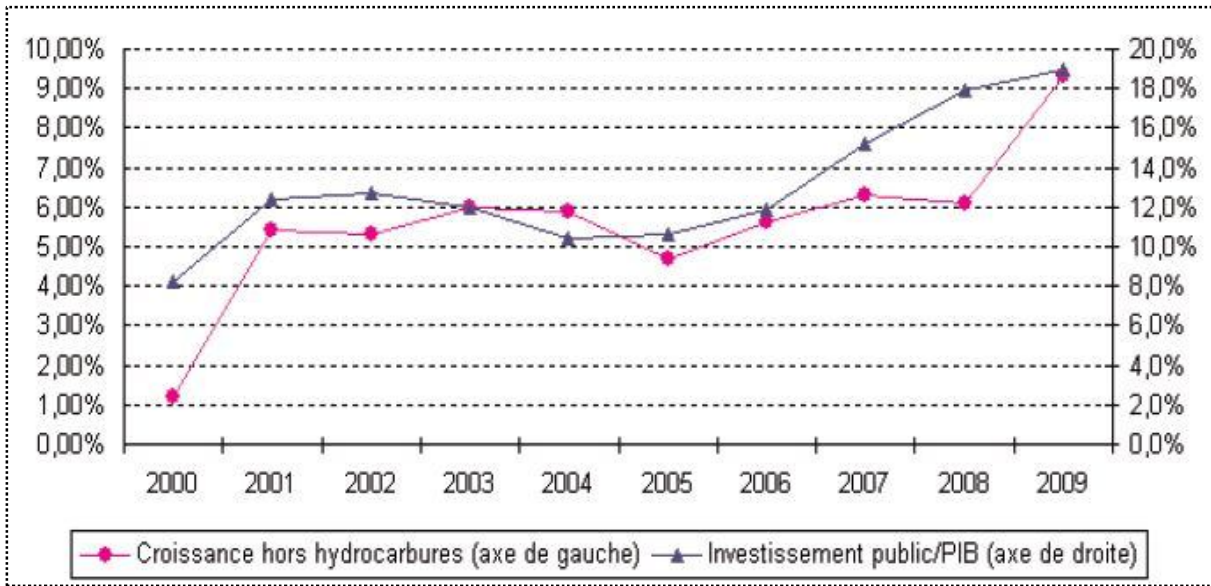
الشكل رقم (18): توزيع الناتج الداخلي الخام للجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2006-2011



المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 22، 2013، ص: 27.

اعتمادا على الشكل السابق، يمكن وصف الحالة الاقتصادية الجزائرية بالخطيرة والكارثية وذلك راجع للاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات الأمر الذي قد يجعل من الاقتصاد الجزائري معرضا للانحيار بانخفاض أسعار البترول والغاز أو بنضوب هاتيه الموارد. وفي حالة الجزائر، تعتبر النسبة الممثلة لمساهمة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات حكومية بحتة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (19): تطور الاستثمار الحكومي مقابل النمو خارج قطاع المحروقات



Source : le rapport annuel de la d'Algérie 2010, P96

وبالنسبة للمخطط 2010-2014 فقد تم اعتماد عدة تدابير وإجراءات على درب النهوض بالاستثمارات المبررة للشروات والعملية الصعبة في مختلف مناحي الاقتصاد الوطني، ضمانا لتنويع مصادر الدخل وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات والتي لم يتم تقييمها بعد لعدم انتهاء فترة البرنامج.

وقد أشادت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإستراتيجية دولة الإمارات في التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للدخل ووصفها بالتجربة الأفضل بين البلدان النفطية لما توفره من فرص عمل عديدة. فلقد بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ما نسبته 67.3% في عام 2012 مقارنة بنسبة 67.9% عام 2011 كما ذكر سابقا. وبسبب نجاح السياسات الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية معدل نمو بلغ 3.4% بين عامي 2011 و 2012 ومن أهم القطاعات التي يعول عليها في تحقيق هدف التنوع قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ معدل نموه السنوي خلال عام 2012 نحو 1.2%، وقطاع الكهرباء والماء الذي

حقق نموا قدره 5.9% ، ليواكب النهضة العمرانية الكبيرة التي تشهدها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة ، وكذلك قطاع النقل والاتصالات الذي حقق نموا قدره 2.4% .

لقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها ، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، كما هو موضح من خلال ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة ، مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل . والجدير بالذكر أن هذا لا يقلل بطبيعة الحال من أهمية النفط ، فما زالت عائداته تمثل الأساس في تمويل وتحريك الاقتصاد الوطني، وبفضل هذه العائدات يتم توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثماراتها.

2-1- معدلات التضخم

كما سبق وذكرنا في الجانب النظري، أن الاستقرار الاقتصادي يرتبط بشكل أساسي بتشغيل الموارد الاقتصادية وكذا استقرار المستوى العام للأسعار. وكذلك تبين أنه نظرياً تمويل البرنامج الاستثماري يمكن أن يكون له نتائج تضخمية نتيجة التوسع في عرض النقود، هنا أيضاً بإمكان المشاريع ذات الإنتاجية العالية التقليل من الضغط التضخمي.

يوضح الجدول التالي معدلات التضخم الحاصلة في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2010 إلى جانب معدلات نمو الاستثمارات.

الجدول رقم (15): معدل التضخم ومعدل نمو الاستثمارات في الجزائر والإمارات للفترة 2001-2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	4,23	1,42	2,58	3,56	1,64
الجزائر					
الإمارات		2,9	3,2	5,0	6,2
معدل النمو في		15,10	13,85	16,73	14,54
الاستثمارات					
الجزائر					
الإمارات	-	-	-	-	-

الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة

- دراسة مقارنة بين دولتي الجزائر والإمارات -

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	2,53	3,55	4,29	5,67	3,43
الجزائر	9,3	11,1	12,3	1,6	0,9
الإمارات	16,42	25,02	31,12	18,06	14,15
معدل النمو في الاستثمارات	13,83	45,57	1,94	-6,41	15,78
الجزائر					
الإمارات					

Source: Trading Economics , <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/report>, last time visited the website, 28/09/2013, 13:06.

- التقرير الاقتصادي السنوي للإمارات 2011.

يوضح الجدول أعلاه، أن معدلات التضخم في الجزائر والإمارات العربية المتحدة متذبذبة على مدى مرحلة الدراسة. ويلاحظ أن في الإمارات العربية المتحدة، الزيادة في النفقات الحكومية الاستثمارية ترافقها زيادة في المستوى العام للأسعار ما عدا سنة 2008 الموافقة للأزمة المالية العالمية؛ أما في الجزائر فالزيادة في النفقات الاستثمارية يقابلها زيادة في معدلات التضخم مع الإشارة إلى التذبذب الكبير في المستوى العام للأسعار من سنة لأخرى مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم (21): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010



Source: Trading Economics , <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/report>, last time visited the website, 28/09/2013, 13:06.

الشكل رقم (22): تطور معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2010



Source: Trading Economics , <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/report>, last time visited the website, 28/09/2013, 13:06.

من خلال الشكلين السابقين، فإن السياسة الاقتصادية لدولة الإمارات تركز أساسا على الاقتصاد الحر السياسة السعرية تحددها آلية السوق المبنية على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، ولكون الاقتصاد الإماراتي من أكثر الاقتصاديات انفتاحا واندماجا مع حركة الاقتصاد العالمي لذلك فهو يتأثر بواقع حال الأسواق المحلية والعالمية. حيث أن مستويات التضخم تتحدد باتجاهين محلي وخارجي، وذلك بسبب ارتباط الاقتصادي الشديد مع العالم. لقد تراوحت معدلات التضخم في الدولة خلال الفترة 2005 - 2010 بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بحركة النشاط الاقتصادي وبتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية التي كانت لها انعكاساتها على مستويات الأسعار عالميا ومحليا. فقد أظهرت معدلات التضخم بين عام 2005 و 2008 اتجاهات تصاعدية وصلت في العام 2008 إلى 12.3 % مقارنة ب 6.2 % في العام 2005 وتحت تأثير الأزمة العالمية التي أدت إلى تراجع كبير في الاقتصاديات المتقدمة والنامية منها وتراجع حجم الطلب العالمي وبالتالي حدوث انخفاض كبير في مستويات الأسعار فقد تراجع معدل التضخم إلى مستويات متدنية وصلت إلى حوالي 1.6 % في العام 2009 وحوالي 0.9 % في العام 2010 .

يمكن تفسير التذبذب الكبير الحاصل في معدلات التضخم من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة على أن كلا من الإمارات العربية المتحدة والجزائر لا تتبعان سياسة اقتصادية لمكافحة التضخم، الأمر الذي يجعل من المستوى العام للأسعار في تذبذب نتيجة لتركيز الاستراتيجيات التنموية على متغيرات اقتصادية أخرى.

2- مقارنة المتغيرات الاجتماعية

أكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2010 أن خمس بلدان عربية بين البلدان الأولى في الإنجازات الإنمائية طويلة الأجل وهي الجزائر ومصر سلطنة عمان والسعودية وتونس. وذكر تقرير للتنمية البشرية لعام 2010 تحت عنوان "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية المستدامة" الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن معظم البلدان النامية في العقود القليلة الماضية حققت تقدما كبيرا لم يقدر بقيمته الحقيقية في كثير من الأحيان في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي.

في حين صنف تقرير البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة للعام 2013، الإمارات العربية المتحدة ضمن المرتبة 41 في حين جاءت الجزائر ضمن المرتبة 93 لفئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ضمن ترتيب 186 بلدا، واعتمد تقرير التنمية البشرية¹ الجديد الذي أعلن عنه البرنامج الإنمائي على عدة معايير بحيث اعتمد التقرير على متوسط العمر ، متوسط سنوات الدراسة التي أتمها الأشخاص البالغين 25 سنة فما فوق ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع ، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل.

2-1- الفقر والبطالة

من خلال الجانب النظري في الدراسة تبين أن للسياسة الإنفاقية الاستثمارية تأثيرا على تحقيق مستويات عالية من التوظيف، يرجع ذلك إلى كون الإنفاق الاستثماري يؤثر على حجم التوظيف والعلاقة بينهما طردية، فزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يزيد من حجم التوظيف. يوضح الجدول التالي معدلات البطالة في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2010.

¹ - تقرير التنمية البشرية 2013، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص: 173.

الجدول رقم (16): معدل البطالة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3
الإمارات	2,4	2,6	2,6	-	3,1

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	12,3	11,8	11,3	10,2	10
الإمارات	3,17	3,45	3,71	4,2	4,3

Source: Trading Economics, <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/report>, last time visited the website, 28/09/2013, 13:06.

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر متذبذبة ولا تتناسب وحجم النفقات الاستثمارية في حين أن معدلات التضخم في الإمارات العربية المتحدة متذبذب هو الآخر ولكن بمستويات مقبولة، كما تجدر الإشارة إلى كون البطالة في الإمارات العربية المتحدة منتشرة بين الإناث من المجتمع نظرا للثقافة والعرف المجتمعي السائد، علاوة عن كون البطالة في فئة الذكور هي عبارة عن بطالة اختيارية في معظمها؛ مما يوضح فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في امتصاص البطالة في الإمارات العربية المتحدة بشكل أكثر فعالية مقارنة بالجزائر. ويمكن تفسير هذا التباين بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة في كون هذه الأخيرة ركزت من خلال سياستها على تخفيض معدلات البطالة كون استراتيجياتها التنموية تهدف بشكل أساسي على تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية في حين أن الجزائر انتهجت سياسات ظرفية من أجل امتصاص معدلات البطالة ورفع مستويات التشغيل.

يوضح الجدول الموالي تطور نسبة الشغل في الجزائر حيث أن نسبة الشغل هي عدد السكان المشتغلون بالنسبة إلى عدد السكان في سن الشغل:

الجدول رقم (17): تطور نسبة الشغل في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الشغل	30,5	29,8	-	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2	37,6	36,0

المصدر: حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التشغيل، الديوان الوطني للإحصائيات، ص: 69.

كما يوضح الجدول أدناه توزيع اليد العاملة حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2011:

الجدول رقم (18): توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	14,12	21,06	-	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69	13,11	11,67	10,77
الصناعة	13,37	13,82	-	12,03	13,60	13,16	14,25	11,96	12,48	12,61	13,73	14,24
بناء وأشغال عمومية	9,99	10,44	-	11,97	12,41	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14	19,37	16,62
تجارة وخدمات وإدارة	62,52	54,68	-	54,87	53,25	54,61	53,42	56,69	56,61	56,14	55,23	58,37

المصدر: حوصلة إحصائية 2011-1962، فصل التشغيل، الديوان الوطني للإحصائيات، ص: 58-68.

بملاحظة تطور نسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 نلاحظ أن هذه النسبة قريبة إلى الثبات فهي لا تزيد بشكل كبير، وبالنظر إلى توزيع نسبة المشتغلين حسب قطاع النشاط نجد أن القطاع الأكثر احتواءً للعمال هو قطاع التجارة والخدمات والإدارة بنسبة تتجاوز 50% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تعد نسبة التشغيل بها ضئيلة خاصة في قطاعي الصناعة والفلاحة بالمقارنة مع حجم الإنفاق الاستثماري المنفق خلال الفترة 2000-2011 على جل القطاعات. ويمكن تفسير هذا بأن حجم الاستثمارات العمومية لم ينجح في تخفيض نسبة البطالة وإنما هي السياسات الظرفية التي انتهجتها الجزائر خاصة من خلال دمج الشباب البطال في عالم الشغل من خلال وكالة التشغيل الوطني أين ارتكز التشغيل على قطاع الخدمات والإدارة الذي حظي بأكبر نسبة مشغولين حسب الجدول السابق. لذلك فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي بزيادة حجم الإنفاق الاستثماري لا يعني بالضرورة خفض نسبة البطالة ورفع مستويات التشغيل، وهنا يجب لفت الانتباه إلى فعالية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن في حالة الجزائر هو الاعتماد على العمالة الأجنبية بدل الوطنية في مشاريع الكبرى كالقطاع النفطي والطرق السريع والعقارات... الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في السياسة التشغيلية أثناء وضع البرامج التنموية وتسطير المشاريع خاصة الكبرى منها وذلك لأن هذه الأخيرة لها القدرة على امتصاص عدد كبير من اليد العاملة العاطلة وكذا تساهم في تقليل التكاليف بالنظر إلى تكلفة اليد العاملة الأجنبية الناهضة والتي تحول أجورها للخارج.

3-2- التعليم، الصحة والأمن

بيننا من خلال الدراسة النظرية أن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من شأنها التأثير على رأس المال الاجتماعي من خلال الاستثمار فيه خاصة في مجالي التعليم والصحة وكذا الأمن. يوضح الجدول التالي ترتيب كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة حسب درجة الاستثمار في الصحة والتعليم والأمن وذلك اعتمادا على مؤشرات دليل التنمية البشرية:

الجدول رقم (19): الإنفاق على رأس المال البشري في الجزائر والإمارات

بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الدول	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	على الصحة	على التعليم	الإنفاق العام
الجزائر	93	3.2	4.3	3.6
الإمارات العربية المتحدة	41	2.7	1.0	6.9

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 174-175.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الامارات العربية المتحدة متقدمة في مجال الإنفاق على رأس المال البشري مقارنة بالجزائر مما يظهر اهتماما بالتنمية الاجتماعية في البرنامج التنموي لها. والمشكل في الجزائر ليس من الناحية الإنفاقية فالمبالغ المرسودة للتنمية البشرية من الضخامة ما يلزم لتحقيق أعلى مستويات التنمية البشرية، ولكن حسن تسيير هذه المشاريع والاهتمام بالنوع لا بالكَم المنجز لهذه المشاريع هو الحكم الفاصل في نوعية التنمية البشرية التي ارتقت إليها الجزائر بين قرائنها من الدول العربية والعالمية. فبالمقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، كانت سياساتها التنموية في حد ذاتها مبنية على الارتقاء بالتنمية البشرية وقد قامت بعمليات الاستشارة في وضع البرامج التنموية وركزت على مبدأ المتابعة بالتقارير وشددت على الالتزام بما جاء في الأهداف المسطرة الأمر الذي عكس كل هذا الجهود من خلال تمركزها في المرتبة 41 في تقرير التنمية البشرية.

رغم ذلك لا يمكن إنكار الجهود الذي بذل في رفع مستوى التنمية البشرية في الجزائر خاصة في مجالي التعليم والصحة. فقد عرف قطاع التربية بالجزائر منذ الاستقلال تغيرات هامة تجسدت بفضل الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع حيث كان القضاء على الأمية التي فاقت 85 % غداة الاستقلال لتصل خلال 2013 إلى

12%،¹ كما تمكنت الجزائر من تحقيق جزءا كبيرا من الأهداف المسطرة تجلت في تقلص نسبة التسرب المدرسي، مضاعفة عدد المتدربين بفضل مجانية وإجبارية التعليم.

كما قفزت نسبة تدرس الأطفال ذوي 6 سنوات من 43.4 % خلال الموسم الدراسي 1966-1967 إلى 98.2 % خلال سنة 2011 أي بارتفاع مقدّر ب 54.8 % حيث انتقلت نسبة التمدد سنة 2008 إلى أكثر من 92%².

وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة التربية من أجل تقليص نسبة التسرب المدرسي تبين الأرقام المتوفرة أن فرص الإعادة في جميع الأطوار التعليمية عرفت تطورا ملحوظا خاصة في الطورين الثاني والثالث إذ فيما كانت نسبة الإعادة لم تتعدى 6 % خلال الموسم الدراسي 1971-1972 قفزت النسبة إلى 16.7 % سنة 2011. أما بالنسبة للطور الثانوي فقد انخفض نسبة التلاميذ الراسبين إذ بينما كانت نسبة الإعادة سنة 1971 أكثر من 15 بالمائة تراجعت إلى 7.5 خلال الموسم الدراسي 2010-2011.³

و ضمنا لتجسيد المشاريع الرامية إلى تحسين التعليم والرفع من قيمته خصصت الدولة ميزانيات جد هامة لقطاع التربية ف فيما بلغت ميزانية القطاع 11.1 % من ميزانية الدولة ارتفعت إلى 17.5 % سنة 2011، حيث بلغت مخصصات البنية التحتية للتعليم أكثر من 14% من ميزانية الدولة.⁴

يمثل الجدول الموالي توزيع البنية التحتية للتعليم على الأطوار التعليمية الثلاث حتى سنة 2012:

الجدول رقم (20): توزيع البنية التحتية للتعليم على الأطوار التعليمية الثلاث حتى سنة 2012 في الجزائر

السنوات الدراسية	المدارس الابتدائية	المتوسّطات	الثانويات
2001-2002	16482	3414	1259
2004-2005	17041	3740	1381
2009-2010	17730	4579	1658
2010-2011	17790	4801	1749

¹ البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر <http://www.djazair50.dz> ، آخر اطلاع 2014/04/13.

² حوصلة احصائية 1962-2011، فصل التعليم، الديوان الوطني للإحصائيات، ص: 113-114.

³ البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر <http://www.djazair50.dz> ، آخر اطلاع 2014/04/13.

⁴ حوصلة احصائية 1962-2011، فصل التعليم، الديوان الوطني للإحصائيات، ص: 131.

1883	5025	17945	2011-2012
------	------	-------	-----------

المصدر: البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر <http://www.djazair50.dz> ، آخر اطلاع 2014/04/13.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد تطور نتيجة للبرامج الاستثمارية التي خصصتها الدولة للقطاع خاصة خلال مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الذي سمح للقطاع من الاستفادة من برامج استثمارية سمحت له بتعزيز قدرات استقباله ومن تخصيص التجهيزات التعليمية والعلمية اللازمة وهو ما سمح أيضا بخلق 21 قطبا جامعيًا جديدًا موزعًا على مستوى القطر الوطني وبوضع هياكل الدعم البيداغوجي بما يسمح بتحسين الإطار المعيشي للطلاب سواء في المجموع البيداغوجي أو داخل الإقامة الجامعية. وجاء البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014 الذي يعزز سابقه ليسمح بمواصلة هذه الجهود وتوفير كل الظروف المادية والبشرية اللازمة لاستقبال التعدادات الطلابية الوافدة والتي من المنتظر أن تصل في آفاق 2015 إلى حوالي مليوني طالب¹.

أما القطاع الصحي في الجزائر فقد ساهمت مختلف السياسات المتبعة خلال المخططات التنموية الثلاث في تحسين أنواع العلاج وتوسيع التغطية الصحية مما مكن من تمديد معدل عمر حياة المواطن إلى أزيد من 76 سنة و تحقيق جزء من أهداف الألفية إلا أن بعض التحديات لا تزال قائمة يتعين رفعها. يوضح الجدول التالي البنية التحتية التي أنجزت حتى سنة 2012:

الجدول رقم (21): توزيع البنية التحتية للصحة حتى سنة 2012 في الجزائر

السنوات	2000	2004	2009	2010	2012
مستشفى جامعي	13	13	13	13	14
مؤسسة استشفائية متخصصة	31	32	61	64	68
مؤسسة استشفائية عمومية	224	231	-	-	-
عيادة متعددة الخدمات جوارية	497	512	1436	1491	1513
قاعة علاج جوارية	3964	4545	5258	5350	5836

المصدر: حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل الصحة، الديوان الوطني للإحصائيات، ص:112.

¹ البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر <http://www.djazair50.dz> ، آخر اطلاع 2014/04/13.

استطاعت البرامج الصحية الوطنية القضاء على معظم الأمراض المعدية التي تفشت بكثرة خلال العشرية الأولى من عمر الاستقلال إضافة إلى تحسين ظروف المعيشة مما أدى إلى زيادة الأمل في الحياة إلى 76,5% سنة 2011. وقد ساهمت هذه البرامج في تخفيض وفيات الأطفال من 280 حالة لكل 1000 ولادة حية إلى 23 حالة لكل ولادة حية وبهذه النسبة تكون الجزائر قد حققت أحد أهم أهداف الألفية وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء¹.

و تميزت العشرية الأخيرة بتكيف البرامج الصحية مع احتياجات السكان وإعداد قوانين تسيير جديدة للمؤسسات الاستشفائية الكبرى وتعزيز مراكز العلاج الجوّاري التي تتكفل بالعلاج القاعدي حيث وصل عددها إلى 7033 مركز وأكثر من 1500 عيادة متعددة الخدمات بالإضافة إلى المؤسسات الاستشفائية الجامعية (14 مستشفى) والمتخصصة (68 مؤسسة)، الأمر الذي ساهم في ارتفاع قدرة استيعاب المرضى خلال السنوات الأخيرة بأزيد من 71 ألف سرير أي ما يعادل سريرا واحدا لكل 500 مواطن².

تحتاج الجزائر رغم المجهودات المبذولة إلى العمل أكثر لرفع مستويات التنمية البشرية وذلك من خلال الاهتمام بالنوع إلى جانب الكم، فالبرامج التنموية الثلاث ركزت على جانب الكم من تكثيف للبنى والهياكل دون الاهتمام بشكل موازي بالسياسات والأهداف النوعية خاصة في مجالي الصحة والتعليم، الأمر الذي يجعل من الانجازات الضخمة لا تغطي النقائص التي تواجهها الجزائر في حقل التنمية البشرية.

3- المتغيرات البيئية

وفقا لترتيب جامعة يال (yale university) الأمريكية لسنة 2012، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز 77 ضمن مجموعة الدول ذات الأداء البيئي المتواضع في حين احتلت الجزائر في نفس الترتيب المركز 86 ضمن مجموعة الدول ذات الأداء البيئي الضعيف، في حين صنفت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 27 في مؤشر آخر يقيس الاتجاه العام للتوجه الأداء البيئي للدول، واحتلت الجزائر المرتبة 58 حسب نفس المؤشر. وقد اعتمدت الجامعة في بناء هاذين المؤشرين على عدة متغيرات بيئية (كمية المياه الصالحة للشرب،

¹ نفس المرجع أعلاه.

² البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر <http://www.djazair50.dz> ، آخر اطلاع 2014/04/13.

الخسائر في مساحات الغابات، تلوث الهواء، الإعانات الفلاحية، انبعاثات غاز الكربون...¹. أنظر للملحق رقم (02).

وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية، حيث تمثلت النصوص الرئيسية في: قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إلى جانب قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.

وترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة منها، في حدود اختصاصها، بتطوير الطاقات المتجددة. هناك ثلاث هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تنشط منذ 1988:²

- مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER؛

- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية UDES؛

- وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم UDTs.

أما بداخل قطاع الطاقة فيتم التكفل بالنشاط المتعلق بترقية الطاقات المتجددة من طرف وزارة الطاقة والمناجم، وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة UPRUE؛ من جهة أخرى يتدخل مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG في انجاز وصيانة التجهيزات الشمسية التي تم انجازها في إطار البرنامج الوطني للإضاءة الريفية. أما في قطاع الفلاحة، فتجدر الإشارة إلى وجود المحافظة السامية لتنمية السهوب HCDS، التي تقوم بانجاز برامج هامة في ميدان ضخ المياه والتزويد بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية لفائدة المناطق السهلية. أما على مستوى المتعاملين الاقتصاديين، فهناك عدة شركات تنشط في ميدان الطاقات المتجددة.

وبغرض وضع إطار تثنى فيه كل جهود البحث وإعداد أداة فعالة تسمح بوضع سياسة وطنية حول الطاقات المتجددة؛ قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سونطراك، سونلغاز ومجموعة سيم، يتعلق الأمر ب NEAL "نيو اينارجي أليجريا" المؤسسة سنة 2002، وتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي. وتتلخص مهام NEAL في³:

¹ - Yale Center for Environmental Law & Policy, <http://www.yale.edu/envirocenter>, last review 28/09/2013, 22:50.

² دليل الطاقات المتجددة طبعة 2007، اصدار وزارة الطاقة والمناجم؛ ص32.

³ دليل الطاقات المتجددة طبعة 2007، اصدار وزارة الطاقة والمناجم؛ ص32.

- تطوير الموارد الطاقوية المتجددة؛
 - انجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة ، و من أهم المشاريع :
 - مشروع 150 ميغاواط تهجين شمسي في حاسي الرمل ؛
 - مشروع انجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف ؛
 - استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تماراست و الجنوب الغربي(مشروع إيصال الكهرباء إلى 1500 منزل ريفي)
- إن هدف إستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر هو الوصول في آفاق 2015 إلى حصة من هذه الطاقات (بما فيه التوليد المشترك) في الحصيلة الوطنية للكهرباء التي ستكون 6%.

في إطار المصادقة على بروتوكول كيوتو والالتزام بمبادئه الداعمة لآلية التنمية النظيفة تمهيدا لسيادة اقتصاد منخفض الكربون، عمدت الجزائر إلى إقامة مشروع احتجاز الكربون وتخزينه بعين صالح والذي كانت انطلاقته الفعلية سنة 2884 ، حيث تم تخزين أكثر من ثلاثة ملايين طن من غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال اتحاد الشراكة الصناعية (JIP) بين بريتيش بتروليوم وشتات أويل وشركة سوناطراك ويهدف مشغلي المشروع إلى تخزين ما مجموعه 17 مليون طن على مدى عشرين سنة، ويعتبر مشروع عين صالح الذي يتم دعمه من قبل وزارة الطاقة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ذو أهمية عالمية ووطنية، فهو يضمن تخزين جيولوجي آمن لغاز ثاني أكسيد الكربون ذو النطاق الصناعي كخيار حيوي للتخفيف من تغير المناخ علاوة على ذلك تقليل الانبعاث الناتجة عن الاحتراق وإعادة تصنيع 68 % من النفايات الصلبة، كما أن المشروع يحقق مكاسب هامة في مجال الاستثمار الاجتماعي في المناطق الصحراوية النائية خاصة مرفق التصفية وإنتاج المياه النظيفة وتأمين إمدادات المياه¹.

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أبدت هذه دولة اهتماماً فعلياً بمجال الطاقة المتجددة وذلك لأهمية دور مصادر الطاقة المتجددة في تنويع الاقتصاد المحلي ومصادر الدخل، فضلا عن كونها الحل الفعلي والأمثل للحد من ظاهرة تغير المناخ. لذلك قامت دولة الإمارات بإنشاء شركة "مصدر" في عام 2006 وهي شركة متخصصة بتطوير ونشر تقنيات وحلول الطاقة المتجددة، وقد قامت هذه الشركة بإنشاء مدينة "مصدر" وهي أول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، كما أنها أول مدينة كاملة تعمل بالطاقة الشمسية؛ لذا فهي من أكثر مدن العالم استدامة.

تشكل مدينة مصدر منصة لاستعراض طاقة المستقبل المتجددة والتقنيات النظيفة، وإجراء البحوث عليها وتطويرها واختبارها وتطبيقها وتسويقها. وتعد المدينة مجتمعا تتم فيه باستمرار أحدث وآخر مشاريع البحوث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، وتجري فيه المشاريع التجريبية، واختبارات التكنولوجيا،

¹ www.insalahco2.com، آخر اطلاع 13 أفريل 2013.

وبناء بعض أحدث المباني وأكثرها استدامة على مستوى العالم. وبذلك توفر مدينة "مصدر" بيئة خصبة تلهم المؤسسات العاملة في هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي، وتحتنها على الابتكار والنمو. وتعد مدينة "مصدر" واحدة من خمس وحدات متكاملة تعمل من خلالها شركة "مصدر" أما الوحدات الأربعة الباقية فهي: معهد مصدر للعلوم (R&D) مصدر للطاقة، مصدر لإدارة الكربون، وأخيرًا مصدر للاستثمار.

من مشاريع مدينة مصدر المحلية في مجال الطاقة: تطوير محطتي "شمس1" و "نور" للطاقة الشمسية في أبو ظبي، ومزرعة توليد الرياح، ومحطة كهروضوئية على جزيرة "صير بني ياس" في أبوظبي. ومن المشاريع الدولية مزرعة "مصفوفة لندن" لتوليد الطاقة من الرياح الساحلية بقدرة 1000 ميغاواط، ومزرعة لتوليد الطاقة من الرياح في مصب نهر التايمز، كمشروع مشترك مع شركتي "دونج إينرجي" و "إي. أون"، التي ستكون لدى انتهائهما من بين كبرى مزارع توليد الكهرباء من الرياح الساحلية. وخلال شهر أكتوبر 2011، تم افتتاح محطة خيما سولار للطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا وهي تعد أول محطة للطاقة الشمسية في العالم، قادرة على إمداد الشبكة بالكهرباء على مدار 24 ساعة دون انقطاع في مدينة إشبيلية الإسبانية "فالي 1" و "فالي 2" أيضا في إسبانيا، ومزرعة لتوليد الطاقة من الرياح في جزر السيشيل.

وقد نجحت الإمارات في استغلال تطبيقات الطاقة الشمسية في مشاريع تتعلق بأنظمة المرور، ومواقف السيارات، وأجهزة ضبط السرعة، وفي عام 2011 أعلنت بلدية دبي عن عزمها تطبيق مشروع تقنية (السخانات الشمسية) لتوفير المياه الساخنة في كثير من المباني، والذي يتوقع أن يوفر 95 مليون درهم سنوياً في حال تطبيقه على نصف بنايات الإمارة، كما أصدرت تعميماً خاصاً باستخدام نظام السخانات الشمسية. وتوقعت بلدية دبي أنه في حال تطبيق نظام السخانات الشمسية على 50٪ من مباني الإمارة؛ فإنه سيتم توفير نحو 95 مليون درهم، بالإضافة للعائد البيئي المتمثل بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة الناتجة عن محطات توليد الكهرباء. وتمتاز السخانات الشمسية عن السخانات الكهربائية بأنها أكثر أماناً، فضلاً عن أن تركيبها يلغي الحوادث التي تنتج عن انفجار السخانات الكهربائية داخل المنازل، كما أن العمر الافتراضي لها يعادل ثلاثة أضعاف العمر الافتراضي للسخان الكهربائي؛ مما يقلص من الآثار البيئية المترتبة على تصنيعها، ويقلل من نسبة النفايات الناتجة

1

عن استخدامها، والتخلص منها.

وفي إمارة دبي تم إطلاق مشروع "مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية"، بتكلفة استثمارية متوقعة تصل إلى 12 مليار درهم، ومن المقرر أن يتم تشغيل المرحلة الأولى من المجمع في الربع الأخير من عام

¹ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170>، آخر اطلاع: 2014/04/13.

2013، بحيث تصل قدرته التشغيلية إلى 1000 ميغاواط بحلول عام 2030، وقد خصصت حكومة دبي موقعاً في منطقة "سيح الدحل" لإقامة المجمع على مساحة تبلغ 48 كيلومتراً مربعاً.

وفيما يخص الوحدات الباقية التابعة لشركة مصدر يعد "معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا" جامعة مستقلة للدراسات العليا تُعنى بالأبحاث، وهي الجامعة الوحيدة على مستوى المنطقة المختصة ببرامج الدراسات العليا والأبحاث العلمية في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة والتنمية المستدامة.

أما وحدة "مصدر للطاقة" فإنها تعمل على تطوير مشاريع توليد الطاقة المتجددة وتشغيلها، مع التركيز على الطاقة الشمسية المركزة، والطاقة الكهروضوئية، وطاقة الرياح الساحلية والداخلية. في حين أن "مصدر لإدارة الكربون" تختص بإدارة المشاريع التي من شأنها خفض انبعاثات الكربون عبر تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة واسترداد الحرارة المهدورة، إضافة إلى التقاط الكربون وتخزينه. كما تعمل على أحد أهم مشاريع احتجاز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون على نطاق عالمي واسع، بالتعاون مع شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك". ويهدف المشروع إلى التقاط غاز ثاني أكسيد الكربون المنطلق من محطات الطاقة والصناعات الثقيلة، ونقله عبر شبكة أنابيب محلية تصب في حقول ومكامن النفط والغاز في أبوظبي؛ لتعزيز استخراج النفط. ويتوقع من المشروع عند انتهائه أن يلتقط خمسة ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

أما الوحدة الأخيرة من وحدات شركة مصدر فهي "مصدر للاستثمار" التي تقدم الدعم المادي والخبرة الإدارية لمجموعة من الشركات التي تدير استثمارات ناجحة محلياً، ويتم الاستثمار من خلال صندوقين: الأول هو "صندوق مصدر للطاقة النظيفة" الذي تم إطلاقه عام 2006، والثاني "صندوق دويتشه بنك مصدر للتقنيات النظيفة" وأطلق عام 2009 ويتبع الصندوقان إستراتيجية نشطة لإدارة الاستثمارات؛ حيث تصل قيمة الاستثمارات إلى 35 مليون دولار أمريكي، وذلك ضمن سعي الوحدة لتحقيق أفضل العائدات مع الحد من المخاطر. ويتم من خلال الصندوقين اختبار تقنيات الطاقة المتجددة في دولة الإمارات وتسويقها وترويجها،

1

بالإضافة إلى المساهمة في دعم برنامج الطاقة والتنمية على المدى البعيد في دولة الإمارات.

ومن المشاريع الأخرى التي اهتمت بالطاقة المتجددة ما أعلنته هيئة البيئة في أبوظبي خلال مشاركتها بمعرض قمة العالم لطاقة المستقبل 2012 عن الانتهاء من إنشاء 22 محطة لتحلية المياه الجوفية عالية الملوحة باستخدام الطاقة الشمسية، كان أولها محطة "أم الزمول"، وتسعى الهيئة لرفع العدد؛ ليصبح 30 محطة، ورفع كفاءتها بناءً على نتائج هذا المشروع التجريبي والتوصيات التي ستخرج عنه. ويعد تبني استخدام مصادر الطاقة المتجددة في

¹ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170>، آخر اطلاع: 2014/04/13.

التحلية وإنتاج المياه أحد الأهداف الإستراتيجية للهيئة؛ لتقليل التكلفة والآثار البيئية السلبية، وزيادة الكفاءة وزيادة استخدام المخزون الجوي عالي الملوحة. ويتم تجميع الطاقة الشمسية من الخلايا الشمسية؛ لتشغيل وحدات تحلية تعتمد على تقنية الأغشية بالتناضح العكسي باستخدام أغشية متطورة، (من أنواع الفلتر التي تعمل بضغط مساعد) حيث تعمل هذه المحطات على تحلية المياه الجوفية عالية الملوحة وتتميز بكونها خالية من الكربون. تنتج كل محطة نحو 1100 جالون من المياه العذبة في الساعة، أي ما يقارب 6,600 جالون في المتوسط، تستخدم لتنمية المراعي الطبيعية والمسطحات الخضراء، كما تتيح هذه المحطات الفرصة لتوفير مشارب في مناطق تواجد الحيوانات البرية، وري النباتات الطبيعية التي تتغذى عليها.

من مميزات هذه المحطات أنها صممت بجودة عالية؛ حيث يتم التشغيل أوتوماتيكياً دون الحاجة إلى عمالة للتشغيل، وتعمل منذ شروق الشمس وتوقف عند الغروب دون الحاجة إلى تخزين للطاقة إلا في إطار محدود للإضاءة أو تشغيل أجهزة التكييف، وهو ما يقلل التكلفة بشكل كبير. وقد أدى اهتمام دولة الإمارات بتقنيات الطاقة المتجددة إلى اختيارها كمقر للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (International Renewable Energy Agency) (IRENA) في عام 2009، وهي منظمة حكومية دولية لتشجيع اعتماد الطاقة المتجددة على نطاق العالم، تهدف إلى تسهيل نقل التكنولوجيا والطاقة المتجددة وتوفير الخبرة للتطبيقات والسياسات.

بالمقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، تبقى مجهودات الجزائر في المجال البيئي تحتاج إلى العمل أكثر من خلال تخصيص برامج إنمائية مدروسة على المدى المستقبلي وتخصيص الاستثمارات اللازمة لذلك. إذ في حين تبقى جل مشاريع الطاقات المتجددة حبرا على ورق في الجزائر، تمضي العديد من الدول للاستثمار في هذا المجال، ذلك أنه ورغم التكاليف الباهظة للحصول على الطاقات المتجددة إلا أنها سرعان ما تتعوض من خلال المداخل التي تدرها على الدولة. ففي الإمارات العربية المتحدة، شرعت في انجاز العديد من المشاريع الطاقوية المتجددة والمتمثلة أساساً في مشروع "شمس 1" الذي تنفذه شركة "مصدر" في تحقيق إستراتيجية أبو ظبي الرامية إلى إنتاج 7% من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2020. وستبلغ طاقة المشروع الإنتاجية لدى اكتماله 100 ميغا واط، وهو الأول من نوعه في المنطقة الذي يعمل بتقنية الطاقة الشمسية المركزة. كما ستكون "مدينة مصدر" السكنية أول مدينة في العالم خالية تماماً من انبعاثات الكربون والنفائات الناتجة عن احتراق الوقود، وتعتمد بالكامل على مصادر الطاقة المتجددة. وتهدف المدينة إلى أن تكون من بين أوائل المدن المستدامة في العالم، ومركزاً دولياً للابتكار، والبحوث وتطوير المنتجات والصناعات الخفيفة في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة. كما ستحتضن المدينة المقر الرئيس للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، وهي منظمة حكومية دولية تعمل على تشجيع دول العالم لاعتماد الطاقة المتجددة. وتهدف إلى أن تصبح القوة الدافعة الرئيسية في تعزيز الانتقال السريع نحو الاستخدام المستدام للطاقة المتجددة. كما تقدم المشورة والدعم العملي لكافة الدول. وتجمع

كل المشاريع التي انطلقت فيها الإمارات العربية المتحدة في إطار الإستراتيجية الخاصة التي أطلقتها المسماة بـ " إستراتيجية الإمارات العربية الخضراء".

ونجد أن الجزائر بإمكانها الاستفادة من شساعة القطر الصحراوي إلى جانب قربه من القارة الأوروبية، وهو الأمر الذي تستطيع الجزائر من خلال اعتمادها على توسيع شبكات الطاقة الشمسية على إحلال اقتصاد ما بعد البترول بتعويض هذا الأخير بالطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

خلاصة الفصل

لقد اعتمد الاقتصاد الجزائري على السياسة الإنفاقية بشكل أساسي في توجيه العملية التنموية على مر الفترات التي مر عليها منذ الاستقلال. غير أن هذه السياسة لم تكن تسير وفق رؤية واضحة المعالم بل كانت محدودة بالاستراتيجيات التنموية التي اختلفت من حقبة إلى أخرى؛ فابتداءً من سنة 2001، طوّعت هذه السياسة لتحقيق ثلاث استراتيجيات تنموية: إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي، إستراتيجية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الحالي المسمى برنامج توطيد النمو. حيث تميزت هذه البرامج بضخامة المشاريع الاستثمارية مع تعدد القطاعات التي توزعت عليها هذه المشاريع.

بالمقابل، يمثل الاقتصاد الإماراتي نموذجاً مثالياً للاقتصاديات الريعية الذي يجب أن يحتذى به خاصة من خلال قفزاته التنموية، تصدره القوائم التصنيفية العالمية سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية أو حتى على مستوى التنمية البشرية. ويرجع الفضل في ذلك إلى توحيد الأهداف الإستراتيجية الذي دعمه بشكل خاص الاستقرار السياسي للدولة وكذلك إلى حسن تسيير وتوجيه النفقات الحكومية الاستثمارية التي سمحت بخلق جزئي لاقتصاد لا يعتمد على الموارد النفطية.

إن النفقات الحكومية الاستثمارية لها دور كبير في خلق اقتصاد مستديم أو يسير نحو الاستدامة، ولكن ذلك يتطلب تكافل الجهود الحكومية والعمل وفق رؤية تنموية واضحة المعالم إلى جانب ترشيد سياسة الإنفاق. فالجزائر بحاجة إلى بذل جهود أكبر في تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتحقيق التنمية المستدامة واقتصاد ما بعد البترول.

اخلاقیہ

الجامعہ

الخاتمة العامة

عملت الدراسة على محاولة تبيان آثار سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن هاته السياسة تمثل حجر الزاوية كسياسة مالية تقوم بتوجيه العملية التنموية وفق الأهداف الإستراتيجية المسطرة، مما تتضمنه من أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

وقبل التطرق إلى آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على تحقيق التنمية المستدامة كان لابد من التعرض إلى أهم المفاهيم والأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة كمفهوم جديد للتنمية والذي تميز بجمع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مفاضلة دونما إلحاق الضرر بأي جانب من جوانبها، سعيا لتوفير حياة أفضل وبيئة أسلم واقتصاد أخضر، الأمر الذي يجعل من تحقيق هذه الأهداف ضمانا لحقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية. كما وجب التطرق إلى سياسة الإنفاق الحكومي بشكل عام وسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل خاص، للتعرف على أهم خصائص هذه السياسة وكيفية اعتماد السياسة الاقتصادية الكلية عليها لتحقيق الأهداف المسطرة.

وبالولوج إلى لب الموضوع، تم تحليل انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة من خلال الجانب النظري والذي تمثل في تحليل أبعاد التنمية المستدامة الثلاث (التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية) ودراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي هذه على كل بعد باعتماد أهم المتغيرات التي تحدد وتتحكم في ذلك البعد. وقد سهل الجانب النظري التعرف على المتغيرات الدراسة وكذا تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على تحقيق التنمية المستدامة من الناحية النظرية. فيما اعتمد الجانب التطبيقي على دراسة مقارنة بعض آثار سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

1- نتائج الدراسة

انطلاقا من التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث وبعد محاولة معالجة جوانب الإشكالية العامة من خلال فصلين نظريين وآخر تطبيقي احتوى على دراسة مقارنة، وبعد تحليل الموضوع ومناقشته في الفصول الثلاث تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج نوردتها في النقاط التالية:

1. تعد سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري سياسة مالية فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وكذا أداة ناجعة لمعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية. كما تؤثر هذه السياسة على العديد من المتغيرات الاقتصادية كالطلب الكلي وحجم التشغيل وحجم الدخل.
2. تعتبر فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري نسبية في كثير من الأحيان ذلك أن هذه الفعالية ترتبط بتوفر العديد من العوامل منها مرونة الجهاز الإنتاجي والمقدرة المالية للدولة إضافة إلى طريقة تمويل الإنفاق الحكومي. هذا إلى جانب الأخذ بالاعتبار عند استعمال هذه السياسة وجود التعارض بين المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم،...) والتي تتأثر ببعضها، مما قد يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المسطرة من استعمال سياسة الإنفاق الاستثماري.
3. تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري دورا مهما على مستوى العديد من القطاعات التي ينفر منها القطاع الخاص وذلك لانخفاض مردودها اقتصاديا مع ضخامة تكاليفها كما هو الحال في معظم مشاريع البنية التحتية.
4. تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي والنمو الاقتصادي، الاستثمار الكلي، المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات.
5. تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل كبير على العديد من المتغيرات الاجتماعية كالتشغيل، الفقر، المستوى التعليمي، السكن، الصحة وحتى الأمن.
6. تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وفق التوجهات الجديدة للاقتصاديات على المتغيرات البيئية والتكنولوجية.
7. تعدد الاستراتيجيات التنموية الوطنية وافتقادها للأساس العلمي النظري وللخطة التطبيقية وكذا إلى الأدوات الرقابية الفعالة أدى إلى تجاوز القدرات الاستيعابية الوطنية المتعلقة بالدراسات والمتابعة الأولية والبناء والإنجاز والرقابة وبالتالي ارتفاع تكاليفها وتضاعفها من مرحلة إلى أخرى، مما أفقد سياسة الإنفاق الاستثماري فعاليتها.
8. ارتباط التغيرات السياسية في الجزائر بتغير الرؤى الإستراتيجية الاقتصادية أدى إلى تعطيل العملية التنموية بدلا من السير قدما فيها. إذ أن التغير الحكومي والوزاري في الجزائر عادة ما يقابله تغيير في العملية التنموية، إذ لا يتم الاستمرار في البرامج التنموية بل يتم إعادة صياغتها من جديد مع وضع أهداف ومشاريع جديدة أيضا.

9. نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري أدى إلى محدودية تأثير الاستثمارات الحكومية على النمو الاقتصادي المستدام وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والتطور المتكامل للقطاعات الاقتصادية الوطنية؛ الأمر الذي جعل من تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية محدودا نسبيا.
10. تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في حال كان الجهاز الإنتاجي للدولة مرنا مع وضوح الأهداف التنموية إلى جانب توفر حوكمة رشيدة وانخفاض مستويات الفساد المالي والاقتصادي، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة.
11. نجحت الإمارات العربية المتحدة في تطويع سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستفادة من الطفرات المالية الناتجة عن الربيع، لخلق تنوع اقتصادي لا يعتمد على المحروقات، وخلق تنمية اجتماعية وبيئية جيدة.
12. تؤكد النتائج 1، 2 و 3 صحة الفرضية القائمة على أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن أن تمارس دورها في التأثير على هيكل اقتصاد الدولة من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي الذي يساهم في تشجيع الإنتاج وتطوير الناتج المحلي.
13. تؤكد النتيجة رقم 3 صحة الفرضية القائمة على أن الدولة تعتمد على الإنفاق الحكومي الاستثماري في توجهاتها التنموية خاصة في القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لقلّة مردوديتها الاقتصادية رغم أهميتها في تكوين قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي ولتحقيق التنمية المستدامة.
14. تؤكد النتائج رقم 4، 5 و 6 صحة الفرضية القائمة على أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤثر بدرجة بالغة على مدى تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتأثيره على أبعادها الثلاثة.
15. تؤكد النتائج رقم 7، 8، 9، 10 و 11 صحة الفرضية القائمة على أن الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى العمل على رفع كفاءة وإنتاجية هذه السياسة، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة. في حين تحتاج الجزائر إلى ترشيد الإنفاق الحكومي الاستثماري وتوضيح معالم السياسات الكبرى للتنمية المستدامة.

2- التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها وبالإسقاط على الواقع وبالمقارنة مع التجارب الدولية نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات و من أجل معالجة الاختلالات كالتالي:

- يجب العمل أكثر على وضع رؤى إستراتيجية تنموية واضحة تبنى عليها الاستراتيجيات التنموية وذلك بالتركيز على ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار، وبقدرات الإنجاز الوطنية، وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للاستثمار.
- يجب خلق جهاز رقابي فعال يقف على سيرورة العمل التنموي وعلى التدفقات المالية للمشاريع ونسب الانجاز مع تفعيل مبدأ الحساب والعقاب.
- يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، و هذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر باستغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات، وتشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.
- تحتاج الجزائر إلى خلق اقتصاد ما بعد البترول، وتبدو أقصر الطرق إلى ذلك المضي قدما في مشاريع الطاقة المتجددة.
- يجب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، كما يجب الاهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات من أجل تفادي انخفاض مستويات الفعالية و تدهور رأس المال المادي.
- من أجل الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يجب أولا إلى رفع كفاءة وفعالية ومرونة الجهاز الإنتاجي، إذ أن جل الزيادات المتولدة في الطلب الكلي خلال المخططات التنموية الثلاث متولدة عن ارتفاع الواردات.
- يجب التركيز على الجانب النوعي بنفس مستوى التركيز على الجانب الكمي فيما يخص الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية البشرية، إلى جانب تحديد التوجهات التنموية بدقة خاصة فيما يتعلق بمشكلي البطالة والتضخم، إذ من المعلوم أن التركيز على تخفيض مستويات البطالة قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
- يجب استغلال الإنفاق الحكومي الاستثماري في التنمية البيئية، إذ يظهر تأثيره المباشر في خلق اقتصاد ما بعد البترول خاصة من خلال استثمارات الطاقات المتجددة والنظيفة إلى جانب تخفيض مستويات التلوث البيئي بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التكلفة الباهظة لهذه التنمية خاصة فيما يتعلق

ببرامج الطاقات المتجددة، إلا أن هذه التكلفة ستتراجع سنويا إلى جانب العائدات الضخمة لهذه البرامج إلى جانب التحلي بشكل تدريجي عن استغلال الموارد الناضبة.

3- آفاق الدراسة:

بعد جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة في هذه الدراسة، تثار أمانا تساؤلات أخرى لها علاقة بالموضوع المدروس والتي لم يسمح إطار الدراسة بتناولها بشيء من التفصيل، والتي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق التنمية المستدامة.
- أثر الإنفاق على البنية التحتية على التنمية المستدامة.
- مدى فعالية مشاريع B.O.T في تفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

السراج

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- الكتب

- أحمد محمد مندر، مذكرات في التخطيط الاقتصادي والحسابات القومية، النسخة الرقمية أسك زد، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2013.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها - ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
- التركي هيفاء وعبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الاولى، عمان، 2011.
- ايهاب سلام، القرارات الاقتصادية بين الفرد والمجتمع، الطبعة الأولى، مصر، من دون سنة نشر.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- حمدي عبد العظيم، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت BOT، الطبعة الرابعة، 2006.
- لعت الدمرداش ابراهيم، التخطيط الاقتصادي في اطار آليات السوق، مكتبة القدس الشرقية، الطبعة الثانية، مصر، 2003.
- محمد دويدار، " دراسات في السياسة المالية والتخطيط المالي: الجزء الأول: مبادئ المالية العامة"، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية- مصر، 2006.

- علي صالح جوهر، الاستثمار في التعليم في مصر، النسخة الالكترونية أسك زد، دمياط - مصر، من دون سنة نشر.
- طلعت الدمراش ابراهيم، "اقتصاديات الخدمات الصحية"، مكتبة القدس - الزقازيق - مصر، الطبعة الثانية 2006.
- فياض عبد المنعم، "اقتصاديات المالية العامة"، كلية التجارة - جامعة الأزهر، 2006-2007.

2- المقالات والمجلات

- محمود محمد داغر وعلي محمد علي، "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص: 115.
- جنان سليم هلال ونبيل مهدي الجنابي، "طروحات نظرية؛ لدور التوقعات في تحليل منحني Philips"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 2، الكويت، 2010.
- أزد أحمد الدوسكي وسمير فخري الوائلي، "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 23، تكريت - العراق، 2011.
- غربي صباح، "الاستثمار في التعليم ونظرياته"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد 23، جوف - 2008.
- نجاه النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
- رسلان خضور، "الاستثمارات البيئية وأبعادها الاقتصادية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 30 العدد رقم 05، سوريا، 2008.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "نحو اقتصاد أخضر: مسارات نحو التنمية المستدامة و القضاء على الفقر - مرجع لوضعي السياسات"، 2011.
- صالح العصفور، "الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفادها"، بدون سنة نشر.

3- الرسائل والمذكرات الجامعية

- بيوض محمد العيد، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية"، رسالة ماجستير، سطيف 2011.

- بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص ص: 14-15.
- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص: 164.
- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2010، ص 25.
- لندن رويتز، "دراسة الإنفاق الذكي على البنية التحتية ضروري للنمو"، جريدة اليوم السابع، الجمعة 18 جانفي 2013، القاهرة.
- محمد كمال حسين رجب، "أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2011.
- عمار زيتوني، "المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970 - 2004"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، 2007.
- درقال يمين، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2011.
- عمر الشريف، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، 2007.

4- الملتقيات والندوات والايام الدراسية

- سعاد سالكي وموري سمية، "الإنفاق العام إحدى آليات تطوير القطاع الأجنبي بالجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جامعة جيجل، 20-21 نوفمبر، 2011.

- كمال عايشي وسليم بوهيدل، "الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011.

قائمة المراجع الأجنبية:

1- الكتب Ouvrages

- Barbier Gauchard et Amélie, Intégration budgétaire européennes enjeux et perspectives pour la finances publique européennes ; paris : de Boeck 2008.
- Baudin Mathieu, Le développement durable ; l'Harmattan ; Paris 2009.
- Busuded Guha-Khasnobis, George Mavrotas, Financial developpement, institution, Growth, and poverty reduction; Palgrave Macmillan; UK 2008.
- Corinne Gendron, Jaen-Guy Vaillancourt, Développement durable et participation publique, la press de l'université de Montréal, canada, 2003.
- Dwight H et Steven Radelet et David L Lindauer, Economie Du Développement, traduction par bruno Baron-Renault, boeck s.a, 3eme edition, Belgique, 2008.
- Farid Baddache, le développement durable ; Éditions Eyrolles ; troisième tirage 2010.
- Genivier Tellier, Les dépenses des gouvernement provinciaux canadiens : l'influence des partis politiques, des élection et de l'option publique, la presse de l'université laval, canada, 2005.
- Henri-Claude de Bettignies and François Lépineux, Finance for a Better World ; palgrave macmillan ; First published 2009.
- Olivier Meier et Guillaume Schier, Fusions Acquisitions; 3eme édition DUNOD paris 2009.
- Pierre Cliche ; Gestion budgétaire et d Epenses publiques ; Presses de l'Université du Québec ; 2009.
- Pierre P. Tremblay ; Sisyph et le fi nancement de l'État ; Presses de l'Université du Québec ; 2005.
- Stephen Bloomfield : Venture capital funding, Kogan page, UK, 2008.
- Tom Tietenberg, Lynne Lewis, Environmental & natural resource economics ; Pearson Education ; 9th Edition 2009.

- Eugene F Brigham, Michael C Ehrhardt, Financial management, Thomson, USA, 2008.
- Wesley John, Financial management for agribusiness.; Landlinks Press Australia ; First published 2007.
- ke-young Chu & Richard hemming, public expenditure handbook, international monetary fund, washinton, USA, 1991.
- W. M.Adams, “GREEN DEVELOPMENT, environment and sustainability in the third world”, Routledge- London, 2nd ED, 2004.

2- المقالات Articles

- David Hall, “WHY WE NEED PUBLIC SPENDING? لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام؟”, PSIRU University of Greenwich, London, October 2010.
- Dulani Seneviratne and Yan Sun, “Infrastructure and Income Distribution in ASEAN-5: What are the Links?”, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2013.
- Le rapport sur le commerce mondial, « Le commerce des ressources naturelles », Organization Mondiale du Commerce, Suisse, 2010.

البراق

ملحق رقم (01): مساهمة إيرادات المحروقات في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (1970-2010)

البيان	الإيرادات العامة (10 ⁶ DA)	الجباية البترولية (10 ⁶ DA)	الجباية البترولية (النمو السنوي %)	الجباية البترولية (% من إجمالي الإيرادات العامة)	الجباية البترولية (% من إجمالي الناتج المحلي)
1970	6306,000	1350,000	-	21,40	05,60
1971	6919,000	1648,000	022,07	23,81	06,61
1972	9178,000	3278,000	098,90	35,71	10,77
1973	11067,00	4114,000	025,50	37,17	11,91
1974	23438,00	13399,00	225,69	57,16	24,11
1975	25052,00	13462,00	000,47	53,73	21,86
1976	26215,00	14237,00	005,75	54,30	19,21
1977	33479,00	18019,00	026,56	53,82	20,65
1978	36782,00	17365,00	-003,62	47,21	16,56
1979	46429,00	26516,00	052,69	57,11	20,67
1980	59594,00	37658,00	042,01	63,19	23,17
1981	79384,00	50954,00	035,30	64,18	26,61
1982	74246,00	41458,00	-018,63	55,83	19,97
1983	80644,00	37711,00	-009,03	46,76	16,13
1984	101365,0	43841,00	016,25	43,25	16,61
1985	105850,0	46786,00	006,71	44,20	16,04
1986	89690,00	21439,00	-054,17	23,90	07,22
1987	92984,00	20479,00	-004,47	22,02	06,54
1988	93500,00	24100,00	017,68	25,77	09,72
1989	116400,0	45500,00	088,79	39,08	10,78
1990	152500,0	76200,00	067,47	49,96	13,74
1991	248900,0	161500,0	111,94	64,88	18,73
1992	311864,0	193800,0	020,00	62,14	18,03
1993	313949,0	179800,0	-007,22	57,27	15,11
1994	477181,0	222176,0	023,56	46,56	14,93
1995	611731,0	336148,0	051,29	54,95	16,76
1996	825157,0	495997,0	047,55	60,10	19,29
1997	926668,0	564765,0	013,86	60,94	20,31
1998	774511,0	378556,0	-032,97	48,87	13,37
1999	950496,0	560121,0	047,96	58,92	17,29
2000	1578161	1173237	109,46	74,34	28,45
2001	1505526	956389,0	-018,48	63,52	22,62
2002	1603188	1007900	005,38	62,86	22,28
2003	1974400	1350000	033,94	68,37	25,70
2004	2229700	1570700	016,34	70,44	25,53
2005	3082600	2352700	049,78	76,32	31,10
2006	3639800	2799000	018,96	76,89	32,84
2007	3687800	2796800	-00,07	75,83	30,05
2008	5190500	4088600	046,18	78,77	36,86
2009	3676000	2412700	-040,98	65,63	24,04
2010	4379600	2905000	020,40	66,33	24,10

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 1970-2002. طبعة 2005.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2002-2010.



سياسة المسؤولية المجتمعية

انسجاماً مع رسالتها في المساهمة بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للفرد والمجتمع ، تلتزم وزارة المالية بجميع الإرشادات و المبادئ المنصوص عليها في المواصفة القياسية للمسؤولية المجتمعية (ISO26000)، وتضمن اتخاذ قراراتها وممارسة جميع أنشطتها بما ينسجم مع هذه المبادئ والإرشادات:-

الشفافية - المسائلة - السلوك الأخلاقي - احترام حقوق المتعاملين - احترام قواعد القانون - احترام حقوق الإنسان
- احترام الأعراف الدولية بما لا يتعارض مع ثقافة المجتمع والدولة

كما تسعى وزارة المالية لخلق تكامل فعال بين نشاطاتها وقراراتها من جهة، وبين أبعاد المسؤولية المجتمعية المنقح عليها عالمياً من جهة أخرى وهي :

- الحوكمة المؤسسية : الحفاظ على أعلى معايير النزاهة و حوكمة المؤسسات وتعزيز الثقة في أنظمة العمل لديها .
- حقوق الإنسان : بناء الثقة والمنفعة المتبادلة واحترام كرامة الإنسان والحقوق والثقافات والقيم للأفراد والمجموعات .
- ممارسات العمل : توفير بيئة آمنة وصحية وممارسات عادلة واحترام القوانين الوطنية .
- البيئة : حماية البيئة ورعايتها من خلال تطبيق مواصفة ISO 14000
- الممارسات التشغيلية العادية : تقديم المشورة والنصح لجميع الشركاء والموردين والمتقاعدين حول سياساتها تجاه المسؤولية المجتمعية .
- قضايا المتعاملين : تحسين وتعزيز الخدمات المقدمة للمتعاملين
- مشاركة وتنمية المجتمع : التعاون والمشورة والشركة في الاستشارة في البرامج المجتمعية .

وتتعهد الادارة العليا بنشر وغرس وتعزيز الثقافة الإيجابية للمسؤولية المجتمعية بين جميع العاملين فيها وعلى مختلف مستوياتهم الإدارية .

ب. خ. ف.
يونس حاجي الخوري
وكيل الوزارة

رقم السياسة : س 8
الاصدار : الأول
تاريخ الاصدار : 2013/02/25-4
دورية المراجعة : سنوياً



سياسة الجودة والتعامل مع الملاحظات والبيئة والسلامة والصحة المهنية

في إطار توجه وزارة المالية نحو الاستغلال الأمثل لموارد الحكومة الاتحادية وإدارتها بكفاءة وفعالية وحفاظاً على العمل في بيئة أفضل وحرصاً على حماية الموظفين والمتعاملين والزائرين وكذلك البنية التحتية للوزارة والتزاماً منها بتطبيق أفضل الممارسات في التعامل مع الملاحظات، تركزت سياستها على الالتزام بالأسس الآتية:

- إتباع السياسات المالية الرشيدة وتنمية مصادر الدخل .
- زيادة رضا المتعاملين والمعتنين بإدارة ملاحظاتهم بسرعة وسرية بما يتماشى مع متطلبات نظام حكومي .
- الامتثال بالعلاقات المحلية والإقليمية والدولية .
- الاستغلال الأمثل للموارد .
- تنمية كفاءة الموارد البشرية والامتثال بمستوى الأداء .
- حماية البيئة من التلوث والحد من التأثيرات البيئية وتقليل الحوادث والأمراض المهنية ومخاطر العمل .
- الالتزام بقوانين وقرارات البيئة والسلامة والصحة المهنية والتوافق مع معايير التميز المؤسسي ومتطلبات المواصفات القياسية (ISO 9001 & ISO 14001 & ISO 10002 & OHSAS 18001) .
- التحسين المستمر في أنظمة الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية .

معاً من أجل التميز والجودة والعمل في بيئة أفضل لحماية العاملين والمتعاملين والزائرين وجميع الممتلكات

يونس حاجي الخوري

وكيل الوزارة

رقم السياسة : 1

الإصدار : الثالث

تاريخ الإصدار : 2013/03/05 - 6

دورية المراجعة : سنوياً

الفهرس

العام

الفهرس العام	
شكر وتقدير	
أ-ي	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: مدخل نظري للتنمية المستدامة والإنفاق الحكومي الاستثماري
02	المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة
02	1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة
05	2- تعريف التنمية المستدامة
08	3- أبعاد التنمية المستدامة
10	3-1 المقاربة الاقتصادية
11	3-2 المقاربة الايكولوجية
11	3-3 المقاربة الاجتماعية - الثقافية
12	4- مبادئ التنمية المستدامة
13	5- أهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيقها
13	5-1 أهداف التنمية المستدامة
14	5-2 سبل تحقيق التنمية المستدامة
17	المبحث الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي
17	1- مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي
17	1-1 تعريف الإنفاق الحكومي
19	1-2 مبررات الإنفاق الحكومي
24	2- تصنيفات الإنفاق الحكومي
24	2-1 الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي
26	2-2 الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري
28	3- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي
28	3-1 الزيادة الحقيقية للإنفاق الحكومي

32	2-3- الزيادة الظاهرية للإنفاق الحكومي
33	4- سياسة الإنفاق الحكومي والمقدرة المالية للدولة
34	4-1- المقدرة التكلفة
35	4-2- المقدرة الإقتراضية
36	المبحث الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري
36	1- مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري
37	1-1- الإنفاق على المشاريع الإنتاجية
37	1-2- الإنفاق على البنية التحتية
39	2- سياسات الاستثمار الحكومي وأهدافها
41	3- تخطيط الاستثمار القومي
41	3-1- أهمية تخطيط الاستثمار الحكومي
41	3-2- مراحل تخطيط الاستثمار الحكومي
44	خلاصة الفصل الأول
45	الفصل الثاني: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة
46	المبحث الأول: الدور الاقتصادي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري
46	1- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الناتج الوطني والنمو الاقتصادي
48	2- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستثمار الكلي
52	3- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستهلاك الكلي
54	4- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على مستوى التضخم
57	5- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على ميزان المدفوعات والاستقرار الخارجي
58	5-1- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في إطار نموذج مندل - فلمنغ
60	المبحث الثاني: الدور الاجتماعي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري
60	1- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على التشغيل

65	2- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على التعليم - الصحة - السكن
65	2-1- انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم
68	2-2- انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الصحة والإسكان
70	3- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على البنية التحتية
74	4- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على الأمن
75	المبحث الثالث: الدور البيئي والمؤسسي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري
75	1- رأس المال الطبيعي والتخطيط التنموي الحكومي
80	2- انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الموارد الطبيعية
81	3- سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على الموارد الطاقوية
85	خلاصة الفصل الثاني
86	الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة -دراسة مقارنة لدولتي الجزائر والإمارات -
87	المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014
87	1- لمحة عن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 - 2000
88	1-1- حقبة التخطيط المركزي 1967 - 1979
89	1-2- حقبة اللامركزية 1980 - 1989
90	1-3- حقبة التصحيح الهيكلي 1990 - 2000
91	2- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004 Programme de soutien à la relance économique
92	2-1- ظروف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
93	2-2- المجالات المستهدفة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
101	3- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance Economique)
101	3-1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

102	3-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
105	3-3- محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
107	4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010 Programme de consolidation de la croissance économique
107	4-1- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي
108	4-2- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي
112	المبحث الثاني: برنامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2008
112	1- لمحة تاريخية عن الاقتصاد الإماراتي
117	2- الإستراتيجية التنموية لدولة الإمارات خلال الفترة 2010-2008
117	2-1- أهداف وقيم الاستراتيجيات التنموية الإماراتية
119	2-2- المبادئ العامة لإستراتيجية 2010-2008
119	2-3- مضمون الاستراتيجية التنموية الاماراتية 2010-2008
128	3- مسار التنمية خلال الفترة 2013-2011
130	3-1- مضمون استراتيجية 2013-2011
135	المبحث الثالث: دراسة مقارنة أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة بين الإمارات العربية المتحدة والجزائر
135	1- المقارنة بين أهم الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي على البرامج التنموية للبلدين
135	1-1- الناتج المحلي الإجمالي
140	1-2- معدلات التضخم
143	2- مقارنة المتغيرات الاجتماعية
143	2-1- الفقر والبطالة
146	2-3- التعليم، الصحة والأمن
149	3- المتغيرات البيئية
156	خلاصة الفصل الثالث

157	الخاتمة العامة
161	قائمة المراجع
166	الملاحق
I	الفهرس العام
VI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال والرسومات البيانية

فہرس

اججد اول

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في ظل نظام الصرف المرن والثابت وحسب درجة حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية	01
94	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	02
94	الاعتمادات المالية المخصصة لدعم الإصلاحات في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	03
95	الاعتمادات المالية المخصصة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	04
95	الاعتمادات المالية المخصصة للتنمية المحلية والبشرية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	05
96	الاعتمادات المالية المخصصة للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	06
103	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي	07
104	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009	08
108	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي توطيد النمو 2010-2014	09
114	تطور حجم الناتج المحلي الحقيقي لدولة الإمارات خلال الفترة 2007-2010	10
121	توزيع الميزانية على أهم القطاعات للفترة 2008-2010	11
131	الأولويات والممكنات الإستراتيجية لفترة 2011-2013	12
132	التوزيع القطاعي للميزانية الاتحادية خلال الفترة 2011-2013	13
136	الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات ومساهمة قطاع المحروقات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة 2001-2013	14
140	معدل التضخم ومعدل نمو الاستثمارات في الجزائر والإمارات للفترة 2001-2010	15
144	معدل البطالة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2010	16
144	تطور نسبة الشغل في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	17
145	توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط خلال 2000-2011	18

146	الإنفاق على رأس المال البشري في الجزائر والإمارات	19
147	توزيع البنية التحتية للتعليم على الأطوار التعليمية الثلاث حتى سنة 2012 في الجزائر	20
148	توزيع البنية التحتية للصحة حتى سنة 2012 في الجزائر	21

فهرس الأفضكال

والرسوم الببائبة

فهرس الأشكال والرسومات البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	التمثيل النموذجي للمحصلة الثلاثية The triple Bottom (أبعاد التنمية المستدامة)	01
15	العلاقة بين التدهور البيئي ودخل الفرد حسب كوزنتس	02
24	التقسيمات الاقتصادية للنفقات الحكومية	03
30	قانون فانجر	04
33	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	05
34	منحنى لافر للحصيلة الضريبية المثلى	06
35	منحنى موضح للغز الادخار	07
51	مخطط توضيحي لأثر المعجل	08
56	منحنى فيليبس (Philips) في الأجل القصير	09
61	آلية انتقال تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على مستوى التشغيل حسب كينز	10
64	مراحل تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على البطالة	11
71	التغير في نمو البنى التحتية وفقاً لتغيرات معدل النمو	12
73	إجمالي أكثر الدول استثماراً في البنى التحتية	13
78	الحاجة إلى دمج المحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية	14
79	إدماج الاعتبارات البيئية في عمليات اتخاذ القرار الحكومي	15
129	المبادئ، الأولويات والممكنات الاستراتيجية لدولة الامارات 2010-2013	16
133	التوزيع القطاعي للاستراتيجية 2011-2013	17
138	توزيع الناتج الداخلي الخام للجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2006-2011	18
139	تطور الاستثمار الحكومي مقابل النمو خارج قطاع المحروقات	19
141	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	20
142	تطور معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2010	22

الملخص:

تتمركز سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على رأس هرم السياسة المالية، وتمثل الأداة المثلى التي تدير بها الدولة مخططاتها التنموية، وتعول عليها عند المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها كالبطالة والكساد.

وبأخذ المقارنة في استعمال هذه السياسة لتوجيه التنمية الشاملة وتحقيق التنمية المستدامة بين كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، يتضح أن الجزائر أمامها شوط كبير من التحديات والإجراءات لتفعيل دور هذه السياسة لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري، التنمية المستدامة، البنى التحتية.

Abstract:

The policy government investment spending is based on the top of the pyramid of financial policy, and it represents the perfect tool in the hand of the government to run with it their development plans, and it counts on this policy when the economic face the problems of unemployment and recession.

Taking the comparison in the use of this policy to guide the overall development and sustainable development between Algeria and the United Arab Emirates, it seems that Algeria has a great way of challenges and procedures for activating the role of this policy to achieve sustainable development.

Keywords: government investment spending policy, sustainable development, infrastructure.